



التوزيع: عام  
E/ESCWA/DPD/1993/11  
٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣  
ARABIC  
الاصل: بالعربية



الأمم المتحدة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شعبة التخطيط الانمائي

الإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار في لبنان (\*)

(\*) أعد الدكتور نجيب عيسى، استاذ العلوم الاقتصادية والانمائية في الجامعة اللبنانية، هذه الدراسة بناءً على طلب من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

- الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.



المحتويات

المفحة

مقدمة

الاختلالات في مسيرة الاقتصاد اللبناني قبل الحرب وبعدها..... ٤	القسم الأول:
الاختلالات الاقتصادية قبل الحرب..... ٦	الفصل الأول:
السياسة الاقتصادية قبل الحرب..... ٦	-١
الحرية الاقتصادية في صيغتها الاولى في لبنان (١٩٤٣-١٩٥٨)..... ٦	١-١
السياسة الاقتصادية بعد حوادث ١٩٥٨..... ٩	٢-١
الاداء الاقتصادي والاختلالات الهيكلية عشية الحرب..... ١١	-٢
الإداء المميز المتوازن..... ١١	١-٢
الاختلالات الهيكلية عشية الحرب..... ١٢	٢-٢
هيمنة أنحاج الخدمات..... ١٢	١-٢-٢
الانكشاف على الخارج أو الحبيعية..... ١٣	٢-٢-٢
الحفاوت في توزيع الدخل الوطني..... ١٣	٣-٢-٢
الحفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين العاصمة والمناطق..... ١٤	٤-٢-٢
الحشوات في سوق العمل: البطالة والهجرة..... ١٥	٥-٢-٢
الاختلالات التي ظهرت في الحرب..... ١٧	الفصل الثاني:
الاطار العام الذي فرضته الحرب على المسار الاقتصادي..... ١٧	-١
أثر الحرب على عناصر الانتاج..... ١٧	١-١
الخسائر في رأس المال المادي..... ١٧	١-١-١
الخسائر في الموارد البشرية..... ١٧	٢-١-١
أثر الحرب على الانتاج..... ١٩	٢-١
أثر الحرب على القطاع العام..... ٢٠	٣-١
الاختلالات في المسار الاقتصادي أثناء الحرب..... ٢١	-٢
الوضع الاقتصادي في المرحلة الاولى من الحرب: ١٩٧٥-١٩٨٢..... ٢٢	١-٢
العوامل الالامة للدهور..... ٢٢	١-١-٢
الإداء الاقتصادي..... ٢٥	٢-١-٢
المسار الاقتصادي في المرحلة الثانية من الحرب: ١٩٨٢-١٩٨٩..... ٢٧	٢-٢
العوامل المسرعة لدهور الوضع الاقتصادي..... ٢٧	١-٢-٢
النتائج العامة المباشرة للحول في مسار الحرب..... ٢٨	٢-٢-٢

المحتويات (تابع)

المفحة

القسم الثاني:	سياسة الاصلاح الاقتصادي وإعادة الاعمار.....	٣٦
الفصل الثالث	محاولات الاصلاح الاقتصادي وإعادة الاعمار في السنوات ١٩٩٠-١٩٩٢.....	٤٠
-١	التوجهات والاجراءات في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.....	٤١
٢-١	التوجهات والاجراءات الاقتصادية والمالية في العام ١٩٩١.....	٤١
١-٢-١	التوجهات الرسمية الاقتصادية والمالية ١٩٩١.....	٤١
٢-٢-١	اجراءات السياسة المالية والنقدية.....	٤٤
٣-٢-١	النتائج المحققة في العام ١٩٩١ على معيد الاستقرار الاقتصادي والمالي.....	٤٤
٣-١	التوجهات والاجراءات الاقتصادية والمالية في العام ١٩٩٢.....	٤٥
١-٣-١	رفع الاجور في نهاية العام ١٩٩١ ونتائجه السلبية.....	٤٥
٢-٣-١	تقرير لجنة الخبراء حول مرتكزات الاستقرار الاقتصادي.....	٤٦
٣-٣-١	اجراءات السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية.....	٥١
٤-٣-١	النتائج المحققة في العام ١٩٩٢ على المعيدين الاقتصادي والمالي.....	٥٢
-٢	التخطيط لإعادة الاعمار.....	٥٣
١-٢	خطة النهوض الاقتصادي.....	٥٣
٢-٢	برنامج الاولويات.....	٥٥
١-٢-٢	التوزيع القطاعي للمشاريع وحماتها من التمويل.....	٥٥
٢-٢-٢	التوزيع الجغرافي للمشاريع.....	٥٦
٣-٢-٢	الاعتبارات الاقتصادية الشاملة أو الكلية (Macroeconomic) التي يقوم عليها برنامج الاولويات.....	٥٦
٤-٢-٢	تمويل البرنامج.....	٥٧
٥-٢-٢	الاجراءات الضرورية قبل البدء في تنفيذ برنامج الاولويات.....	٥٨
٣-٢	النتائج المحققة على معيد إعادة الاعمار.....	٥٩
الفصل الرابع:	التوجهات الحالية في مجال الاصلاح الاقتصادي وإعادة الاعمار.....	٦١

المحتويات (تابع)

الصفحة

٦١	١-١	توميّات البنك الدولي في مجال الاصلاح الاقتصادي وإعادة الاعمار في لبنان.....
٦٢	١-١	توميّات خبراء البنك الدولي لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.....
٦٣	١-١-١	الاجراءات الفورية.....
٦٧	٢-١-١	الاصلاحات المستقبلية في الاسد المختوسط.....
٦٩	٢-١	توميّات البنك الدولي فيما يخعلق بإعادة الاعمار.....
٧٠	٣-١	الاطار الإقتصادي الكلي Macroeconomic Framework لسياسة الاستقرار وإعادة الاعمار حسب تصور خبراء البنك الدولي.....
٧٣	-٢	التوجهات والاجراءات الرسمية على صعيد الاصلاح الاقتصادي وإعادة الاعمار.....
٧٣	١-٢	التوجهات والاجراءات الرسمية في اطار سياسة الاستقرار الاقتصادي والمالي.....
٧٣	١-١-٢	على صعيد السياسة المالية.....
٧٤	٢-١-٢	فيما يخعلق بتحفييل دور الاستثمارات الخامة.....
٧٥	٣-١-٢	في المجال الاجتماعي.....
٧٥	٤-١-٢	التحاثج المحققة حتى الآن على المعيدين الاقتصادي والمالي.....
٧٦	٢-٢	التوجهات والإجراءات الرسمية على صعيد إعادة الاعمار.....
٧٦	١-٢-٢	تعديل برنامج الاولويات الخلاشي.....
٧٨	٢-٢-٢	الخطة العشرية للاعمار والانماء (الخطة ٢٠٠٠).....
٨٤	٣-٢	الخطوات العملية المنجزة حتى الآن على صعيد إعادة الاعمار.....
٨٧		خلاصة تقييمية لمسيرة الاصلاح الاقتصادي وإعادة الاعمار في لبنان.....
٩٦		الجداول الاحصائية.....
١١٥		المراجع.....

قائمة الجداول

المفحة

النواتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الاسعار وسعر الصرف: ١٩٧٤-١٩٩٢..... ٩٧.....	١ - جدول
النواتج المحلي الاجمالي حسب بنود الاتفاق: ١٩٧٢-١٩٩١..... ٩٨.....	٢ - جدول
التوزيع القطاعي للنواتج الاجمالي: ١٩٧٣-١٩٩٠..... ٩٩.....	٣ - جدول
الميزانية الموحدة للمصارف التجارية وأهم بنودها: ١٩٧٤-١٩٩٢..... ١٠٠.....	٤ - جدول
توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية: ١٩٧٤-١٩٩٢..... ١٠١.....	٥ - جدول
الموازنة العامة: ١٩٧٤-١٩٨٤..... ١٠٢.....	٦ - جدول
الموازنة العامة: ١٩٨٥-١٩٩٢..... ١٠٣.....	٧ - جدول
الايرادات والتنفقات العامة والعجز في المالية العامة: ١٩٧٤-١٩٩٢..... ١٠٤.....	٨ - جدول
الدين العام ومكوناته: ١٩٧٤-١٩٩٢..... ١٠٥.....	٩ - جدول
الدين العام ومكوناته بالنسبة للنواتج المحلي الاجمالي ١٩٧٤-١٩٩٢..... ١٠٦.....	١٠ - جدول
ميزان المدفوعات: ١٩٧٤-١٩٩٢..... ١٠٧.....	١١ - جدول
الحد الأدنى للاجور ومؤشرات الاسعار وسعر الصرف: ١٩٧٤-١٩٩٢..... ١٠٨.....	١٢ - جدول
متطلبات تمويل برنامج الاولويات في خطة النهوض الاقتصادي حسب القطاع وبالنسبة المئوية..... ١٠٩.....	١٣ - جدول
الخطة الخلائية للنهوض الاقتصادي في آخر صيغها: ١٩٩٣-١٩٩٥..... ١١٠.....	١٤ - جدول
الخطة العشرية للاعمار والانماء: ١٩٩٣-٢٠٠٢..... ١١١.....	١٥ - جدول
الاطار الاقتصادي الكلي لسياسة الاستقرار واعادة الاعمار المقترحة من البنك الدولي - السيناريو الاساسي..... ١١٢.....	١٦ - جدول
كيفية تمويل البرنامج الاستثماري للقطاع العام..... ١١٣.....	١٧ - جدول
التمويل الخارجي المحتاج حتى ١/٨/١٩٩٣ للبرنامج العاجل لاعادة الاعمار..... ١١٤.....	١٨ - جدول

## مقدمة

أول ما يتبادر الى الذهن عند طرح مسألة اصلاح الاختلالات الاقتصادية والمالية في لبنان ، ان هذه المسألة تندرج في سياق السياسات المعروفة حالياً على النطاق العالمي "بسياسات التكيف والاصلاح الهيكلي". والتي تهدف بشكل عام الى تحرير قوى السوق من القيود والتدخلات الكثيرة التي اخذت الدولة تفرضها وتقوم بها في شتى انحاء العالم بعد الحرب العالمية الثانية (بتأثير الكاينيزية في البلدان الصناعية المتقدمة، ولدواع عملية او ايدولوجية في البلدان الاخرى) مع ما يستتبع ذلك من تحجيم وترشيد للقطاع العام واطلاق حرية المبادرة الفردية، وترك أمر التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية على المستويات كافة (الانتاج، التوزيع، التبادل، الاستهلاك) بشكل رئيسي لآلية العرض والطلب.

ومع ان الاختلالات الاقتصادية والمالية التي يعاني منها لبنان في الوقت الحاضر تتقاطع في بعض جوانبها مع الاختلالات الاقتصادية والمالية التي تتصدى لمعالجتها سياسات التكيف والاصلاح في البلدان النامية، الا ان السياسة التي يجب ان تتصدى لمعالجة هذه الاختلالات في لبنان تختلف من حيث ابعادها كثيراً عن الخط العام لسياسات التكيف والاصلاح الهيكلي التي يعتمدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وذلك لسببين رئيسيين على الاقل:

السبب الاول، وهو ان الاختلالات الاقتصادية والمالية التي يعاني منها لبنان اليوم والتي تقترب في بعض جوانبها من الاختلالات التي تعاني منها البلدان النامية (عجز في المالية العامة، مديونية، تضخم، تدهور سعر صرف، بطالة...)، هي على علاقة مباشرة بحرب داخلية استمرت اكثر من ١٦ عاماً . وأنها اذا كانت في جميع الاحوال ناتجة عن تشوهات في آلية السوق الحرة، فهذه التشوهات تبقى مختلفة نوعاً عن التشوهات التي تعرفها السوق في البلدان النامية. الى ذلك، اضعف ان السياسة التي يجب ان ترمي الى معالجة هذه الاختلالات في لبنان لا يمكن الا ان تأتي مترابطة ومتوازنة مع سياسة من نوع آخر ترمي الى اعادة اعمار الدمار الكبير الذي احدثته الحرب في الاقتصاد الوطني.

السبب الثاني، وهو ان لبنان كان، على عكس البلدان التي تأخذ الآن بسياسة التكيف والاصلاح الهيكلي، يأخذ بنظام اقتصادي مفرط في ليبراليته. ولم يكن يعاني من الاختلالات التي تعاني منها البلدان المذكورة في الوقت الحاضر. ذلك ان ادائه الاقتصادي كان مميزاً قياساً الى اداء البلدان النامية (ان كان لناحية معدلات النمو المرتفعة نسبياً التي كان يحققها الناتج المحلي او لناحية انعدام المديونية بشقيها الداخلي والخارجي، او لناحية ثبات سعر صرف عملته الوطنية والفائض الذي كان يحققه باستمرار ميزان مدفوعاته).

لكن ليبرالية لبنان الاقتصادية احدثت اختلالات على مستوى آخر مختلف نوعياً ، هو مستوى البنى الاقتصادية والاجتماعية (تمثل بسلسلة من التفاوتات الكبيرة بين القطاعات الاقتصادية وبين المناطق ، وبين الداخل والخارج ، وتفاوت في توزيع الدخل..) وهذا يتطلب بدوره ان لا تقتصر سياسة الاصلاح الاقتصادي على معالجة المشاكل المرتبطة مباشرة بالحرب وانما تضع هذه الاخيرة في اطار سياسة اصلاح اعم واشمل تتناول معالجة الاختلالات البنوية السابقة على الحرب، والتي كانت بشكل أو بآخر من الاسباب الرئيسية التي أدت الى اندلاعها.

من هنا، فان الحيز الكبير نسبياً الذي خصص في هذه الدراسة لتناول الاختلالات قبل الحرب وفي اثنائها انما يندرج في اطار المقاربة الخاصة التي تستدعيها مسألة الاصلاح الاقتصادي في لبنان. والتي يشكل فيها تحديد طبيعة الاختلالات وتعيين اسبابها المباشرة وغير المباشرة احد الاطر المرجعية الاساسية لتقييم السياسة التي تتصدى لمعالجتها.

ولكن خصوصية المقاربة التي تستدعيها مسألة الاصلاح الاقتصادي في لبنان لا تنحصر في هذا الجانب فقط، (تحديد الاختلالات التي تشكل موضوع المعالجة)، بل هي تنسحب ايضاً على طبيعة السياسة نفسها التي تتناول موضوع الاصلاح الاقتصادي في الوقت الحاضر.

ذلك ان سياسة الاصلاح الاقتصادي بوضعها الحالي في لبنان لا تزال تفتقد للمواصفات الرئيسية التي تجعل منها سياسة بالمعنى المتعارف عليه. فالى الآن، وبالرغم من مضي ما يقارب اربع سنوات على تبني وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف)، وما يقارب ثلاث سنوات على دخول لبنان في مرحلة السلام الاهلي، فان الاجراءات العملية التي يمكن تصنيفها في خانة سياسة الاصلاح الاقتصادي ليست من حيث الكم والنوع بالقدر الذي يسمح لنا من خلالها قراءة معالم سياسة اقتصادية متكاملة وواضحة. اضافة الى ان هذه الاجراءات لا تزال في مراحلها الاولى من التنفيذ. وليس المقصود بهذا ان الاجراءات المعنية جاءت عشوائية لا تخضع لمنطق ولا يربط بينها رابط ، لان الواقع يؤكد انها تأتي كجزء من توجهات وحتى خطط أعم تستوجب اتباع الاجراءات المأخوذة باجراءات اخرى مكتملة. لكن المقصود ان هذه التوجهات والخطط لا تشكل بوضعها الحالي سياسة محددة ومتكاملة. والأهم من ذلك هو انه بقيت حتى الآن تفتقد الى الطابع الرسمي القانوني. بعبارة اخرى، فان الاجراءات المأخوذة حتى الآن في نطاق معالجة الوضع الاقتصادي لا تندرج في اطار سياسة او خطة اقتصادية موضوعية سلفاً ومحددة وواضحة الاهداف والوسائل ، جاهزة من الوجة القانونية للتنفيذ. وانما هي تندرج في اطار هذه المجموعة او تلك من الاقتراحات المقدمة او، الخطط الموضوعية من قبل خبراء محليين او دوليين بناء على طلب من الجهات الرسمية. وبقيت اما على شكل اقتراحات او، في احسن الاحوال،



اصبحت في مشاريع مراسيم او قوانين متفرقة دون ان يضمها نص قانوني متكامل ومبرم بشكل نهائي.

من هنا كانت الصعوبة التي تعترض محاولة تقييم هذه الاجراءات. فهي من ناحية ليست كافية لاعتبارها سياسة اصلاح اقتصادي قائمة بذاتها ولا هي، من ناحية ثانية، جزء من مجموعة اجراءات اوسع ضمن سياسة او خطة محددة الاهداف والوسائل موضوعة قيد التنفيذ. ومع ذلك فلا مفر من اعتبار ان سياسة اصلاح الاختلالات الاقتصادية والمالية في لبنان انما تتجسد في هذه الاقتراحات والخطط التي لم تأخذ بعد الطابع الرسمي القانوني، وحجتنا في ذلك هي صلة الانتماء الواضحة بينها وبين ما اخذ حتى الآن من اجراءات عملية. هذا اضافة الى انه ليس أمامنا خيارات اخرى.

وأخيراً لا بد من الاشارة الى ان البيانات الاحصائية والارقام التي استندت اليها هذه الدراسة او التي استندت اليها الوثائق الرسمية وشبه الرسمية في تعيين بعض الاهداف وتقييم النتائج (باستثناء البيانات الاحصائية المصرفية بما فيها المتعلقة بسعر الصرف وحجم المديونية) انما هي عبارة عن تقديرات ينقصها الكثير من الدقة. وعندما كانت تطرح مسألة الخيار بين تقديرات متباينة تتعلق بأمر ما محدد، كان الاختيار لصالح البيانات والارقام الواردة في مصادر ووثائق المؤسسات الرسمية كتقارير مصرف لبنان ووثائق مجلس الانماء والاعمار وبيانات وزارة المالية.

## القسم الاول

الاختلالات في مسيرة الاقتصاد اللبناني  
قبل الحرب وبعدها

نهدف من هذا القسم ان نصل الى نتيجة مفادها ان الاصلاح الاقتصادي في لبنان لا يجب ان يقتصر على معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية التي رافقت الحرب ، وانما يجب ان يتناول في الوقت نفسه ايضاً الاختلالات التي كانت قائمة قبل الحرب لان هذه الاخيرة لم تعمل سوى ان فجرت ازمة كانت كامنة في بنية الاقتصاد اللبناني .

## الفصل الاول

### الاختلالات الاقتصادية قبل الحرب (١)

من المعروف ان الاتجاه الذي غلب في اقتصادات السوق بعد الحرب العالمية الثانية، كان المزيد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وحصل ذلك في البلدان الصناعية المتقدمة لاسباب عملية وفكرية في آن، حيث شكلت، في ظل هيمنة الفكر الاقتصادي الكاينزي ، أداة شديدة الفعالية للتغلب على الازمات الدورية . اما في البلدان النامية فقد جاء تدخل الدولة لاسباب عملية بشكل رئيسي . وتحديداً بسبب ضعف القطاع الخاص في هذه البلدان . وقد كان لبنان من الاستثناءات القليلة بهذا الخصوص ، حيث انفرد من بين دول المنطقة بسياسة ، في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، مفرطة في ليبراليتها .

لا شك ان القطاع الخاص في لبنان قد استطاع ، في ظل هذه السياسة ، الافادة من جملة من التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة المجاورة منذ اوخر الاربعينات، ودفع بالاقتصاد في حركة نمو متسارعة في ظل استقرار مالي ونقدي ملحوظ . الا ان هذا الوجه المشرق للاقتصاد اللبناني المتمثل بادائه المتميز على امتداد ربع قرن من الزمن (١٩٥٠ - ١٩٧٤) كان يخفي وراءه عدداً من الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة ، التي لم يستطع لبنان مواجهتها بسياسة مناسبة ، مما أرسى الازدهار الاقتصادي على قاعدة هشّة وسريعة العطب .

### ١- السياسة الاقتصادية قبل الحرب

#### ١-١ الحرية الاقتصادية في صيغتها الاول في لبنان (١٩٤٣-١٩٥٨)

حتى بداية الستينات، بقي القطاع الخاص يتمتع بحرية شبه كاملة. في حين اكدت الدولة بدور "الشرطي" الذي يقوم بتأمين الأمن ووضع الاطار التشريعي الذي يحمي حرية المبادرة الخاصة. بالاضافة الى بعض الاجراءات التي تقتضيها حاجة ومصالح القطاع الخاص والتي لا يستطيع هذا الاخير تحقيقها بنفسه : كوسائل المواصلات والاتصال وعدد محدد من الاشغال والخدمات العامة الاخرى .

١- ما لم يحدد المرجع فان الارقام الواردة في هذا الفصل تكون مأخوذة إما من تقرير بعثة ارفد:

- République Libanaise, Ministère du Plan, "Besoins et Possibilités de développement du Liban" 2. Tomes. Mission IRFED- LIBAN. 1960-1961.

أو من أطروحة الدكتوراه التي أعدها الباحث تحت عنوان:

- "Structures actuelles et politique de développement au Liban. Possibilités et limites du développement industriel", Présenté et soutenue par Najib ISSA à l'université.

Paris I . Sorbonne- Pansthéon 1973.

ولم تحاول الدولة، حتى من خلال هذا الحد الأدنى، ان تقوم أو تعدّل بعض الشيء في الاتجاهات التلقائية للمبادرات الخاصة . او تنسق فيما بينها وتجعلها تصب في خدمة اهداف وطنية معينة واضحة .

بعبارة أخرى، لم يكن للدولة في لبنان سياسة محددة في المجال الاقتصادي والاجتماعي . حتى انه لم يكن لديها الحد الأدنى من الادوات التي تتيح لها وضع مثل هذه السياسة وتنفيذها. وفيما يلي عدد من العناصر التي نستطيع من خلالها تكوين فكرة واضحة عن المدى الذي اخذته الليبرالية الاقتصادية اللبنانية في عقد الخمسينات .

أ- الى جانب تشريع حرية القطع الاجنبي في اوائل الخمسينات وتشريع السرية المصرفية في عام ١٩٥٦ بقي لبنان الى عام ١٩٦٤ يفتقد الى قانون للنقد والتسليف . فمن جهة، لم يكن هنالك بنك مركزي وكان اصدار العملة منوط بأحد المصارف الخاصة. ومن جهة ثانية ، كانت الاحكام القانونية التي تنظم انشاء المصارف هي نفسها التي تنظم انشاء اية مؤسسة تجارية عادية .

ب- على صعيد المعلومات، كان لبنان في وقتها من افقر البلدان بالمعطيات والبيانات الاحصائية المتعلقة بأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ، فبقي حتى عام ١٩٦٤ يفتقر الي نظام للحسابات الوطنية وبقي، ولا يزال الى الآن ، دون إجراء تعداد للسكان .

ج- لكن حجم القطاع العام ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد يبقى الاكثر تعبيراً عن طبيعة السياسة الاقتصادية التي كانت معتمدة في ذلك الوقت . وبهذا الخصوص، بقيت اهمية القطاع العام في لبنان حتى اوائل الستينات محدودة جداً . فهو نوعياً ، كان يقتصر بالاضافة الى إدارات الدولة العادية على عدد محدد من النشاطات التي تدخل في اطار الخدمات والمرافق العامة التي كان يدخل بعضها في اطار موازنة الدولة العادية : كالبريد ، والبعض الآخر كان يشكل موضوعاً لموازنات ملحقة بالموازنة العادية : كالهاتف ومكتب الحبوب والشمندر السكري واليانصيب الوطني . اما الباقي فكان عبارة عن مصالح مستقلة تعمل كأي مؤسسة خاصة كعدد من شبكات الكهرباء ، والمياه ، والمرافق، او موكل امر تشغيله الى شركات خاصة على شكل التزام : كمطار بيروت او امتياز : كشركة حصر التبغ والتبناك وشركة مرفأ بيروت .

اما كمياً ، فإن حجم الانفاق العام بقي يتراوح ما بين ٨ و ١٤ ٪ من الدخل الوطني ، هذا مع العلم أن الموازنة العامة كانت تحقق دائماً فائضاً في الإيرادات على النفقات. وان النفقات الجارية كانت تشكل ما بين ٨. و ٩. ٪ من مجموع الموازنة . والباقي كان يذهب للانفاق على التجهيزات السنوية العادية . اما الانفاق على المشاريع الكبرى (التي يتطلب انجازها اكثر من سنة) فكانت تمول من "صندوق

احتياطي" يتغذى من الفائض الذي يتحقق في الموازنات السنوية. وعلى سبيل المثال، فقد بلغ مجموع الانفاق على هذه المشاريع خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٥٨ حوالي ١٠٠ مليون ليرة اي ما يوازي فائض عامين في الموازنة العادية . اما من ناحية الايرادات، فقد شكلت الضرائب والرسوم غير المباشرة اكثر من ٦٠٪ من مجموع ايرادات الموازنة، في حين ان ضريبة الدخل لم تتجاوز ١٠٪ من هذه الايرادات .

لقد استطاع الاقتصاد اللبناني ان يحقق في ظل هذه السياسة المفرطة في ليبراليتها معدلات نمو مرتفعة نسبياً بحيث بلغ معدل نمو الدخل الوطني على امتداد الخمسينات حوالي ٤.٣٪ كمتوسط سنوي بالاسعار الثابتة . وما كان باستطاعة القطاع الخاص ان يكون العامل الرئيسي في حركة النمو هذه لولا افادته من جملة تحولات سياسية واقتصادية عرفتها المنطقة العربية المجاورة . كان اهم هذه التحولات:

أ- احتلال فلسطين وما نتج عنه من جعل مرفأ بيروت المنفذ الوحيد للمنطقة على المتوسط . اضافة الى نزوح الكثير من الفلسطينيين الى لبنان وقسم كبير منهم من ذوي المؤهلات والخبرات واصحاب الرساميل .

ب- ارتفاع انتاج النفط وعوائده المالية في العراق واقطار الخليج .

ج- قيام انظمة اقتصادية واجتماعية موجهة في بلدان المنطقة العربية التي كان يتمتع فيها القطاع الخاص بفعالية نسبية . واستقبال لبنان لحجم كبير من الموارد المالية والموارد البشرية العالية التأهيل والخبرة من هذه الاقطار .

هذه التحولات جعلت لبنان بالنسبة للمنطقة في وضع شبه احتكاري على صعيد المزايا الجغرافية والبشرية . ودفعت بالتالي القطاع الخاص في هذا البلد الى ان يلعب بنشاط دور الوسيط في العلاقات التي اخذت تنمو بسرعة بين المنطقة العربية والعالم الخارجي (الغرب تحديداً) على مستوى حركة البضائع ، حركة الرساميل وحركة البشر .

- كوسيط تجاري : أخذ لبنان يؤمن للمنطقة احتياجاتها من السلع عن طريق تصدير قسم من إنتاجه الزراعي والصناعي او عن طريق استيراد هذه الاحتياجات من الخارج واعادة تصديرها الى المنطقة العربية .

- كوسيط مالي : اخذ لبنان يستدرج قسماً من الفوائض المالية النفطية لاعادة توظيفها محلياً او في الاسواق المالية العالمية .

٢- جاء استقبال لبنان لموارد بشرية عالية الخبرة والكفاءة من الاقطار المجاورة ليزيد في الخبرة والكفاءة التي كان يتمتع بها قسم كبير من سكانه نتيجة لانفتاح لبنان على الغرب على كل المستويات : الاقتصادية والاجتماعية والحضارية .

- كوسيط خدمي : اخذ لبنان يقدم العديد من الخدمات الشخصية للفئات الغنية في اقطار المنطقة : سياحة ، ترفيه ، تعليم ، طبابة ، خبرات ... الخ .

لكن اضطلاع القطاع الخاص بدور الوسيط هذا ، في ظل دور الدولة المحايد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، جعل الاقتصاد اللبناني ينمو من خلال بنية اقتصادية اجتماعية تتجه نحو المزيد من الخلل . ذلك ان نمو الناتج كان يعني عملياً:

- نمو قطاع الخدمات على حساب الزراعة والصناعة<sup>٢</sup>.

- انكشاف الاقتصاد على الخارج بدرجة كبيرة (اعتماد كبير على الاسواق الخارجية في مجال تأمين حاجات الانتاج والاستهلاك من جهة، ومجال تأمين تصريف الانتاج المحلي من جهة ثانية<sup>٣</sup>).

- نمو بيروت وبعض ضواحيها على الصعيدين الاقتصادي والسكاني على حساب المناطق اللبنانية الاخرى<sup>٤</sup>.

- تفاوت كبير في توزيع الدخل الوطني على الفئات الاجتماعية<sup>٥</sup>

### ١- ٢ السياسة الاقتصادية بعد حوادث ١٩٥٨

في ضوء الدروس التي استخلصها من حوادث ١٩٥٨ الدامية ، جاء الرئيس فؤاد شهاب الى الحكم ، واضعاً لأول مرة على جدول اعمال السلطة السياسية ، مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة في لبنان ، عاقداً العزم في هذا الاطار على احداث تحول جوهري في موقع الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وكانت اول خطواته في هذا السبيل العمل على وضع اطار عام متماسك

٣- في عام ١٩٦١ اصبح قطاع الخدمات يساهم بحوالي ٦٦٪ من الدخل الوطني في حين ساهمت كل من الزراعة والصناعة على التوالي بـ ١٨٪ و ١٢٪ فقط والباقي اي حوالي ٤٪ كان عبارة عن مساهمة قطاع البناء .

٤- في عام ١٩٦٤ شكلت الواردات ٣٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي وشكلت الصادرات مع الواردات في نفس العام حوالي ٥٦٪ من الناتج .

٥- في عام ١٩٥٩ ضمت بيروت وضواحيها حوالي ٢٨٪ من مجموع سكان لبنان، وفي هذا المحيط الجغرافي تركز القسم الاعظم من النشاطات الخدمية الموجهة نحو الخارج . وفي عام ١٩٦٤ ضمت بيروت وضواحيها حوالي ٦٨٪ من المؤسسات واليد العاملة الصناعية .

٦- كشف تقرير ارفد في اوائل الستينات ان ٤٪ فقط من السكان كانوا يستأثرون بحوالي ثلث الدخل الوطني في حين لم يحصل نصف السكان (الذين وصفهم التقرير بالفقراء والمعدمين) الا على ١٨٪ من الدخل الوطني .

للسياسة التنموية العتيدة فاستدعى لذلك بعثة ارفد من فرنسا<sup>٧</sup> التي قامت بمسح ميداني شامل للواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان وخرجت منه بتقريرها الشهير حول "حاجات وامكانات التنمية في لبنان"<sup>٨</sup>.

ومن اهم القضايا التي تناولها هذا التقرير كان تأكيده على خطورة الاختلالات التي سبق وعرضنا لأهمها .

اما اهم النتائج التي خرج بها فكان تأكيده على ضرورة التخطيط للتنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة والمتوازنة . وعلى قاعدة هذه النتيجة انتقل الحكم الجديد الى تجهيز الدولة بالادوات التي تمكنها من التخطيط للتنمية ومتابعة تنفيذ الخطط ومراقبتها . وفي هذا السياق، تم انشاء عدد من المؤسسات والمصالح المستقلة : مجلس الخدمة المدنية ، مصلحة الانعاش الاجتماعي ، المشروع الاخضر ، مكتب الفاكرة ، مديرية الاحصاء المركزي (التي اخذت تصدر ابتداء من عام ١٩٦٤) (الحسابات الوطنية) البنك المركزي ... الخ ...

وعلى خط مواز عمل (بمساعدة ارفد نفسها وبما هو متاح من امكانات) على اعداد الخطط للتنمية العتيدة ، لكن هذه الخطط بقيت في صيغها<sup>٩</sup> اقرب الى كونها برامج استثمارات حكومية في البنى التحتية .

قامت الدولة في اطار هذه الخطط او البرامج بانجازات على صعيد توسيع وتحديث البنية التحتية والمرافق والخدمات الاساسية، خصوصاً لناحية شمول مناطق وفئات كانت محرومة بشبكات الطرق والكهرباء والمياه والخدمات الصحية والتعليمية .. الخ.

الا انها لم تستطع ان تتعدى ذلك الى احداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية الاجتماعية نفسها وذلك لسببين على الاقل :

أولهما ان البرامج والخطط المذكورة لم تتناول بشكل جدي تطوير بنية الانتاج نفسها وتنمية النشاطات المنتجة في المناطق ، وثانيهما عدم صمود "الشهابية" كنهج في الحكم، وكمفهوم لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . فكانت محصلة السياسة الجديدة ان سرعت في ادماج المناطق اللبنانية في اقتصاد الخدمات المركزي بعد ان كانت تعيش نسبياً على هامشه .

٧- IRFED : Institut de recherches et de formation en vue de développement .

٨- Republique libanaise, Ministère du Plan "besoins et possibilité de développement du Liban", mission IRFRED - LIBAN 1960 -1961 .

٩- من هذه الصيغ : "الملف الاساسي للمشروع الاولي للخطة الخمسية ١٩٦٤-١٩٦٨" ثم "الخطة

الخمسية ١٩٦٥-١٩٦٩" .



اي ان عملية الاندماج هذه لم تتم عن طريق تطوير الانتاج الزراعي او الصناعي المحلي لهذه المناطق . بل على قاعدة الخدمات ولصالحها . خصوصاً تجارة البضائع المستوردة التي قامت بامتصاص المداخل التي جمعها ابناء هذه المناطق من عملهم في العاصمة وبلدان الاغتراب .

وبذلك تلقى النمط التقليدي لنمو الاقتصاد اللبناني دفعاً جديداً زادت في زخمه الظروف العربية التي استجدت بعد حرب حزيران /يونيه ١٩٦٧ بما رافقها من اغلاق لقناة السويس وتجميد للخلافات العربية . بمعنى ان الناتج المحلي عاد لينمو بوتيرة اسرع انما مقابل تعميق للاختلالات الهيكلية نفسها التي عانى منها الاقتصاد في اواخر الخمسينات مما دفع بالمسؤولين في اوائل السبعينات الى الاقتناع من جديد بضرورة التخطيط للتنمية . فجرى وضع خطة سداسية للتنمية : ١٩٧٢-١٩٧٧ الا ان مقدمات الحرب ، والحرب نفسها ، التي اندلعت عام ١٩٧٥ أبقته كسابقاتها حبرا على ورق .

## ٢- الاداء الاقتصادي والاختلالات الهيكلية عشية الحرب

اذا كان علينا ان نوجز وضع الاقتصاد اللبناني عشية الحرب بجملة واحدة فيمكن القول عندئذ: ان الاقتصاد المذكور كان يعمل باداء مميز، متوازن، انما من خلال بنية شديدة الاختلال.

### ٢-١ الاداء المميز والمتوازن

تميز الاداء الاقتصادي في فترة ما قبل الحرب بتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي في ظل توازنات عامة مالية ونقدية ، داخلية وخارجية.

ففي خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٤، ناهز معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ٦٪ سنويا. وبذلك يكون متوسط الناتج المحلي للفرد في اوائل السبعينات قد اصبح على اقل تقدير حوالي اربعة اضعاف ما كان عليه في بداية الخمسينات<sup>١٠</sup> وحتى العام ١٩٧٠، كانت معدلات التضخم لا تذكر ولم تعرف ارتفاعا ملحوظا الا في

١٠- قدر الدخل الوطني في عام ١٩٥٠ بحوال مليار ليرة (حوال ٢٩٥ مليون دولار) مما يجعل متوسط دخل الفرد حوال ٢٥٠ دولار في السنة). وفي عام ١٩٧٤ قدر الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ٨١٢٧ مليون ليرة أي ما يعادل حوال ٣٥٠٠ مليون دولار مما يجعل متوسط الناتج المحلي للفرد حوال ١٤٠٠ دولار بالاسعار الجارية.

السنوات القليلة التي سبقت الحرب<sup>١١</sup>، اما المالية العامة فلم تكن تشكو من عجز . وكان الدين العام الداخلي بالتالي لا يذكر . هذا على الصعيد الداخلي ، اما على الصعيد الخارجي فكان الرصيد الصافي للتحويلات المالية من الخارج وحركة رؤوس الاموال لا تقوم فقط بسد العجز الكبير في الميزان التجاري بل وتحقق فوائض تزيد باستمرار في احتياط البنك المركزي من الذهب والعملات الصعبة وهذا ما كان ينعكس تحسناً مستمراً في سعر صرف الليرة مقابل الدولار<sup>١٢</sup> .

## ٢-٢-٢ الاختلالات الهيكلية عشية الحرب

بقيت الاختلالات الهيكلية عشية الحرب التي اندلعت في عام ١٩٧٥، من حيث طبيعتها ، هي نفسها التي كانت موجودة عشية حوادث ١٩٥٨ الا انها زادت حده بشكل عام وهي الاختلالات الاربع الرئيسية: هيمنة قطاع الخدمات ، الانكشاف على (او التبعية نحو) الخارج، انعدام العدالة في توزيع الدخل، والتفاوت بين المناطق ونضيف خلافاً لا يقل أهمية وهو الذي يتعلق بتشوهات سوق العمل.

## ٢-٢-٢ هيمنة انتاج الخدمات

بالرغم من ان قطاع الصناعة أخذ بعد حرب عام ١٩٦٧ ينمو بمعدلات سريعة تفوق معدلات نمو الخدمات ، فان هذه الاخيرة اصبحت تشكل في عام ١٩٧٣ حوالي ٧٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي بعد ان كانت هذه النسبة حوالي ٦٦٪ في بداية الستينات. وقد جاء تضخم حصة الخدمات في الناتج على حساب الزراعة لان حصتها انخفضت في خلال الفترة المذكورة من حوالي ١٨٪ الى ٩.٤٪ . وفي حين بقيت حصة قطاع البناء ثابتة تقريباً ( حوالي ٤٪) ارتفعت حصة (الصناعة مع الطاقة ) من حوالي ١٢٪ الى حوالي ١٦٪.

لكن هيمنة قطاع الخدمات داخل الاقتصاد اللبناني لا تتمثل فقط بالجانب الكمي ، اذ يجب ان نراها ايضاً في الجانب النوعي المتمثل بدوره بضعف البنى

١١ - بين عام ١٩٥٠ و ١٩٧١ ارتفع الرقم القياسي لمؤشر اسعار الاستهلاك من ١٠٠ الى ١٢٧ فقط اي ان معدل التضخم كان حوالي ١.١٪ سنوياً (مديرية الاحصاء المركزي ، ١٩٧٣) وارتفع الرقم القياسي بين ١٩٦٦ و ١٩٧١ من ١٠٠ الى ١٠٩ مما يجعل معدل التضخم حوالي ١.٧٪ سنوياً . اما في السنتين ١٩٧٢ و ١٩٧٣ فقد بلغ معدل التضخم ، حوالي ٦٪ سنوياً وارتفع في عام ١٩٧٤ الى ١٢٪ (مصرف لبنان ١٩٧٩-١٩٨٠).

١٢ - على سبيل المثال، حقق ميزان المدفوعات في عام ١٩٧٤ فائضاً قدره ٦٤١ مليون دولار. بعد ان كان الدولار يصرف ب ٣.٤٤ ليرة في عام ١٩٥٠ اصبغ سعره في عام ١٩٥٥ : ٣.٢٤ ليرة وفي عام ١٩٦٠ : ٣.١٥ ثم عاد وارتفع في عام ١٩٧٠ الى ٣.٢٧ ل. ثم انخفض الى ٢.٢٣ الى ليرة في عام ١٩٧٤.

الانتاجية الزراعيه والصناعية<sup>١٣</sup> وبالتالي انخفاض الانتاجية في هذين القطاعين قياسا على الانتاجية في قطاع الخدمات<sup>١٤</sup>.

### ٢-٢-٢- الانكشاف على الخارج او التبعية

يبين (الجدول ١١) ان نسبة تغطية الصادرات للواردات قد ارتفعت في العام ١٩٧٤ الى نحو ٤٢.٥٪، الا ان نسبة المبادلات السلعية الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت كثيراً ، حيث أصبحت في العام المذكور نحو ١١١٪ (٤٢.٥٪ نسبة الصادرات و ٦٨.٥٪ نسبة الواردات). واذا أضفنا الرصيد الصافي لميزان الخدمات لارتفعت نسبة المبادلات الخارجية السلعية والخدمية الى نحو ١٤٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي. هذا مع العلم ان لبنان بقي في النصف الاول من السبعينات يستورد نحو ٧٠٪ من حاجاته للمنتجات الصناعية ونحو ٨٥٪ من حاجاته للمواد الغذائية الاساسية. كذلك يقتضي الامر الاشارة الى ان نحو ٨٥٪ من صادرات لبنان كانت تذهب الى الاقطار العربية. وان هذه الاخيرة كانت تساهم بنحو ثلث الرساميل الموظفة في الاقتصاد اللبناني<sup>١٥</sup>.

### ٢-٢-٣- التفاوت في توزيع الدخل الوطني

بقيت المعلومات المتداولة في السنوات الاول من السبعينات حول هذا الموضوع عند الارقام التي جاءت في تقرير بعثة ارفد في بداية الستينات . ولم يكن هنالك ما يشير الى ان توزيع الدخل الوطني على السكان اخذ بعد ذلك منحى عادلاً .

على العكس ، فقد تبين لنا في حسابات تقريبية قمنا بها لتقدير حصص مختلف النفقات الاقتصادية والاجتماعية من الناتج في عام ١٩٧٠ ان فئة اصحاب الاعمال في

١٣- نشير هنا الى ان القسم الاكبر من القوى العاملة الزراعية بقيت تعمل في زراعات متدنية

المردود (حبوب، تبغ..) في حين ان مساحة الاراضي المروية بقيت منذ بداية الستينات في

حدود ٦٥ الف هكتار مع العلم ان لدى لبنان من الموارد المائية ما يسمح له برفع هذه المساحة

الى ٢٥٠ الف هكتار على الاقل. كذلك فانه بالرغم من معدلات النمو المرتفعة التي حققتها

الصناعة اللبنانية قبيل الحرب فانها بقيت في وجهها الغالب عباره عن صناعة خفيفة

استهلاكية تتناول آخر مراحل التحويل الصناعي (قولبة ، تغليف ) اضافة الى ذلك طابها

الحرفي وضعف الروابط فيما بين فروعها وفيما بينها وبين بقية الفروع الصناعية.

١٤- في عام ١٩٧٠ كان متوسط الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد من القوى العاملة الزراعية

نحو ٤٣٦٠ ليرة وللغرد العامل في الصناعة نحو ٧٧٠٠ ل.ل. اما للفرد العامل في الخدمات فكان

نحو ١١٠٠٠ ليرة. واذا استثنينا من العاملين في الخدمات موظفي الدولة، يرتفع الناتج

للعامل الواحد في الخدمات الى نحو ١٣٠٠٠ ليرة (١٩٧٣ - ISSA).

التجارة والفنادق والمصارف التي شكلت في العام المذكور نحو ٢.٥٪ من مجموع القوى العاملة قد استحوذت على ثلث الناتج تقريباً . في حين ان فئة الاجراء والمياومين التي كانت تشكل حوالي ٦٨٪ من مجموع القوى العاملة لم تحصل الا على ثلث الناتج<sup>١٦</sup>.

وفي جميع الاحوال ، نلاحظ ان الدولة عادت للامتناع عن استخدام الموازنه العامة لتحقيق بعض التوازنات الاجتماعية فالضرائب والرسوم غير المباشرة ارتفعت مساهمتها في ايرادات الموازنة الى نحو ٥٧٪ وبقيت الضريبة على الدخل والارباح لا تشكل اكثر من ١١٪ من هذه الايرادات .

## ٢-٤-التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين العاصمة والمناطق

زادت كثيراً درجة تركيز النشاط الاقتصادي في بيروت ومحيطها القريب من جبل لبنان عما كانت عليه في اواخر الخمسينات وبداية الستينات . فقد استقطب هذا المحيط الضيق من الاراضي اللبنانية في النصف الاول من السبعينات ما لا يقل عن ٧٠٪ من النشاط الاقتصادي بشقيه الخدمي والسلمي . فزيادة على ان الاكثريه الساحقة للنشاطات الخدمية الموجهة نحو الخارج، والتي شكلت كما هو معروف المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي (حركة الاستيراد والتصدير والترانزيت والحركة السياحية والمالية والسياحية) قد تركزت في المحيط المذكور، فان هذا الاخير استقطب معظم النشاطات الخدمية الاخرى المتوجهة نحو السوق المحلية (تجارة الجملة والخدمات الادارية والتعليمية والصحية والثقافية)<sup>١٧</sup>.

الى ذلك اضيف ان بيروت وضواحيها استقطبت حوالي ٧٠٪ من النشاط الصناعي ونحو ٦٥٪ من حركة التشييد والبناء . فكان على بقية المناطق اللبنانية والحال هذه ان تتقاسم اقل من ثلث النشاط الاقتصادي، مع العلم ان توزيع هذا الثلث على المناطق المذكورة قد جرى ايضاً بشكل متفاوت جداً ، أفادت منه بالدرجة الاولى المراكز الحضرية . والنتيجة كانت استنزاف سكاني للريف استوعبت الهجرة الخارجية قسماً منه والقسم الاخر توجه نحو العاصمة وضواحيها، واصبحت هذه الاخيرة تستقطب حوالي نصف سكان لبنان ، الا انها لم تتمكن من تأمين فرص عمل منتجة لجميع هؤلاء، فقام حولها "حزام بؤس" عريض تفشت فيه على نطاق واسع البطالة والاعمال الهامشية .

١٦-المصدر نفسه .

١٧ -استقطبت بيروت وضواحيها حركة النقل الجوي باكملها و ٨٥٪ من حركة النقل البحري و ٩٥٪

من المؤسسات المصرفية ٩٠٪ من اسرة الفنادق . و ٧٥٪ من الجسم الاداري و ٧٠٪ من اسرة

المستشفيات و ٨٠٪ من عدد الاطباء و ٨٠٪ من مؤسسات التعليم الخاصة وجميع مؤسسات

التعليم العالي والاعلام .

## ٥-٢-٢ التشوهات في سوق العمل: البطالة والهجرة

في بداية السبعينات، كانت سوق العمل في لبنان تعاني من تشوهات رئيسية ثلاث<sup>١٨</sup>:

أ- مقابل معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة نسبياً كنا نلاحظ معدلات مشاركة في النشاط الاقتصادي منخفضة ومعدلات بطالة وهجرة مرتفعة<sup>١٩</sup>.

ب- مقابل معدلات المشاركة المنخفضة ومعدلات البطالة والهجرة المرتفعة كنا نلاحظ كثافة في استخدام اليد العاملة غير اللبنانية<sup>٢٠</sup>.

ج- كنا نلاحظ النشاط الاقتصادي والنظام التعليمي يعملان كلاهما باستقلال عن الآخر، إذ ان الخبرة كانت تشكل جواز المرور الرئيسي الى مختلف المراتب

١٨- انظر ورقة اعددها الباحث بعنوان "التعطل واعادة الاعمار في لبنان" لندوة التعطل في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . التي نظمتها اسكوا بالتعاون مع وزارة التخطيط الاردنية في عمان ٢٦ - ٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٣ .

١٩- حسب التحقيق بالعينة الذي جرى في اواخر عام ١٩٧٠ حول القوى العاملة في لبنان (مديرية الاحصاء المركزي - ١٩٧٢) : فان نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي في العام المذكور لم تتجاوز ٢٧٪ من مجموع السكان (٤٣.٨٪ عند الذكور و ٩.٥٪ عند الاناث) وبلغت نسبة التعطل بالمعنى الضيق (اي الذين فقدوا اعمالهم وكانوا يبحثون عن العمل عند اجراء التحقيق) ٣.١٪ من مجموع القوى العاملة . وبلغت نسبة الباحثين عن عمل لاول مرة ٢.٧٪ من القوى العاملة وبذلك تكون نسبة البطالة " بالمعنى العادي " ٥.٨٪ . واذا اضفنا نسبة الفئة التي يسميها التحقيق فئة "العاطلين الموسمين او الظرفيين" التي تبلغ ٢.٣٪ تصبح نسبة البطالة بمهناها الواسع ٨.١٪ من مجموع القوى العاملة .

اما الهجرة الخارجية فقد بلغ رصيدها الصافي نحو ١٠ آلاف شخص سنوياً.

٢٠- لا شك ان حجم العماله غير اللبنانيه كان مرتفع جدا في النصف الاول من السبعينات لكن تحقيق ١٩٧٠ لم يستطع اظهاره لان الاكثريه الساحقة للعماله غير اللبنانيه كانت من السوريين الذين لم يعتبرهم التحقيق من المقيمين على الاراضي اللبنانيه. وكانوا في معظم الاحيان يمارسون اعمالا ظرفية او موسمية ولا يحتاجون الى اذونات بالاقامة في لبنان وقد كانت المصادر الصحفيه تتحدث في وقتها عن هؤلاء العمال بمئات الالوف.

المهنية<sup>٢١</sup> ويؤكد ذلك الطابع النظري الاكاديمي الذي كان طاغيا على النظام التعليمي<sup>٢٢</sup>.

خلاصة هذا الفصل هي ان لبنان شهد على امتداد ثلاثة عقود قبل حرب ١٩٧٥ نمواً اقتصادياً مميزاً في ظل استقرار مالي ونقدي، داخلي وخارجي ملحوظ، وانه كان مديناً بذلك لعاملين رئيسين: نشاط القطاع الخاص والطلب الخارجي (العربي تحديداً). لكنه ما كان ينقص لبنان باستمرار هو تدخل فاعل وتخطيط من قبل الدولة يوظفان هذين العاملين ايضاً في اقامة بنية اقتصادية اجتماعية اكثر توازناً وصلابة، اي ان ما كان ينقص لبنان في نهاية الامر هو سياسة فاعلة تعمل على تحويل النمو الاقتصادي الى تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة متكاملة ومتوازنة. ولعل غياب مثل هذه السياسة كان من الاسباب الرئيسية التي فجرت الحرب المدمرة في عام ١٩٧٥.

- ٢١- اظهر تحقيق ١٩٧٠ ان ١٦.٤٪ من القوى العاملة في "المهن التقنية الحرة" كانوا في مستوى التعليم الابتدائي وما دون وان ٨٣٪ من "المديرين وموظفي الملاك العالي" كانوا في مستوى التعليم الابتدائي وما دون. كما اظهر ان ٤١.٩٪ من "اختصاصي الخدمات" كانوا اميين وان اكثر من ٥٠٪ منهم كانوا في مستوى التعليم الابتدائي وما دون. اما المشتغلون في التجارة فكان ٢٢٪ منهم أميون و٥٦.٧٪ منهم كانوا في مستوى التعليم الابتدائي وما دون.
- ٢٢- في العام الدراسي ١٩٧٢-١٩٧٣ بلغ عدد المرشحين الاجمالي لحياسة شهادات ذات طابع مهني وتقني نحو ٣٢٣٤ مرشح. في حين بلغ عدد المرشحين الاجمالي لحياسة شهادات التعليم العام (من المستويين المتوسط والثانوي) نحو ٥٨ الف مرشح (مديرية الاحصاء المركزي ١٩٧٣).

## الفصل الثاني الاختلالات التي ظهرت في الحرب

في حين كان لبنان بحاجة الى سياسة تعمل على تحويل نموه الاقتصادي المميز الى تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة، جاءت الحرب، كما أصبح واضحاً، لتضع حداً لحركة النمو نفسها وتدفع الى الواجهة سلسلة اختلالات اقتصادية ومالية جديدة. واذ كانت المسائل المطروحة في هذا الفصل هي تحديد طبيعة الاختلالات الجديدة وكيفية تكونها والمدى الذي اخذته، فإننا سنحاول مقاربة المسائل المذكورة على مرحلتين:

في مرحلة اولى، سنحاول تحديد الاطار العام الذي فرضته الحرب على المسار الاقتصادي على امتداد الفترة ١٩٧٥-١٩٨٩. على أن ننتقل بعد ذلك الى مرحلة ثانية نحاول فيها تتبع المسار الاقتصادي نفسه من خلال تعامل الفرقاء (العملاء) الاقتصاديين مع ظروف الحرب المتقلبة ومسارها المتعرج وردود أفعالهم عليها.

### ١- الاطار العام الذي فرضته الحرب على المسار الاقتصادي

يتحدد هذا الاطار بشكل عام بالآثار والانعكاسات السلبية المباشرة وغير المباشرة للحرب كفعل عنفي تدميري مادي ومعنوي على عوامل الانتاج والانتاج نفسه واطره المؤسسية.

#### ١-١-١- اثر الحرب على عناصر الانتاج

الحقت الحرب خسائر وأضرار فادحة برأس المال الوطني المادي وبالموارد البشرية.

#### ١-١-١-١- الخسائر في رأس المال المادي

الحقت الحرب خسائر جسيمة في جميع انواع رأس المال المادي: من البنى التحتية والمرافق العامة الى الابنية السكنية مرورا بالمشاريع (المؤسسات) الاقتصادية بما فيها المباني والمنشآت والآلات والمعدات. كذلك فإن الحرب التي استغرقت أكثر من ١٦ عاماً جعلت قسماً كبيراً من رأسمال المادي، الذي لم يطاله الدمار او الخراب، بتقادم دون ان يكون هنالك امكانية لاستبداله. وقد قدرت الخسائر التي لحقت مباشرة برأسمال الوطني المادي في خلال الحرب بما يتراوح بين ٧ و ١٢ مليار دولار<sup>١</sup>.

#### ١-١-٢- الخسائر في الموارد البشرية

وتشمل ثلاثة انواع من الخسائر: وفيات الحرب، اعاقات الحرب، والهجرة خلال الحرب.

١- لبكي - ١٩٩٣ .

## قتلى الحرب واعاقاتها

تراوحت التقديرات حول عدد القتلى الذين سقطوا بفعل الاعمال الحربية ما بين ١٠٠ الف و ٢٥٠ الف قتيل<sup>٢</sup>. اما عدد الاعاقات التي تسببت بها الحرب فقد تراوحت تقديراته ما بين ١٥ الف و ١٠٠ الف<sup>٣</sup>.

## الهجرة

تراوحت التقديرات حول رصيد الهجرة الصافي في خلال فترة الحرب من نحو ٥٠٠ الف الى نحو ٩٠٠ الف مهاجر<sup>٤</sup>. هذا مع العلم ان عدد السكان المقيمين كان يتراوح في عام ١٩٩٠ بين ٣.١ مليون و ٣.٤ مليون نسمة<sup>٥</sup>. ولا شك ان الهجرة الخارجية على خلاف إصابات الحرب قد تناولت بشكل خاص فئة السكان الذين هم في سن العمل، وتحديداً الناشطين اقتصادياً<sup>٦</sup>. ليس هذا فحسب بل ان المعلومات المتاحة تؤكد ان الهجرة (على الاقل في المرحلة الاولى من الحرب ١٩٧٥-١٩٨٢) قد شملت اختصاصات تتطلب مهارات ومؤهلات عالية نسبياً. مما ادى الى ظهور مواضع اختناق في مهن واختصاصات عديدة في مختلف القطاعات: الصناعة والحرف والخدمات والمواصلات

٢- حمدان-١٩٩٢؛ لبكي ١٩٩٣؛ مهنا - ١٩٩١.

٣- (يونس - ١٩٩٢)؛ (مهنا - ١٩٩١).

٤- انظر: (مجلس الانماء والاعمار - ١٩٩١)، (LABAKI - ١٩٩٢).

٥- أنظر (عيسى - ١٩٩٣).

٦- في حين قدرت بعض المصادر نسبة السكان في سن العمل (من ١٥ الى ٦٤ سنة) بحوالي ٥٣.٢٪ من مجموع السكان عام ١٩٨٠، قدرت هذه المصادر نفسها نسبة المهاجرين في سن العمل بحوالي ٧٤٪ من مجموع المهاجرين (ESCWA - 1982). وتقول مصادر اخرى ان ٩٠٪ من المهاجرين الى دول الخليج هم دون الخامسة والثلاثين. في حين ان ٥٨٪ من المهاجرين الى امريكا هم فوق السن (القصيفي - ١٩٩٢) اما بخصوص الناشطين اقتصادياً من المهاجرين فذكرت بعض المراجع ان حوالي ٤٧٪ من مجموع المهاجرين (خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠)، اي نحو ١٢٩ الف شخص كانوا من الناشطين اقتصادياً (طيارة - ١٩٨٢). وتشير مراجع اخرى الى ان عدد المهاجرين الناشطين اقتصادياً خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢ كان بحدود ١٥٠ الف شخص (LABAKI - 1992) ومع ان الهجرة في المرحلة التالية من الحرب اصبحت بشكل عام هجرة اسر، فان نسبة الناشطين اقتصادياً من المهاجرين بقيت اعلى من نسبة الناشطين اقتصادياً في مجموع السكان (International- BECHTEL - 199).



### التهجير والفرز السكاني

هجرت الحرب نحو ٧٠٠ الف نسمة من اماكن اقامتهم، اي نحو ٢٢٪ من مجموع السكان<sup>٨</sup>، محدثة فرزاً سكانياً غلب عليه الطابع الطائفي وطاول معظم المناطق. وبذلك تشظت السوق وخصوصاً سوق العمل الى اسواق صغيرة معزولة بعضها عن البعض الآخر بحواجز مسلحة، اخذ يعاني البعض منها من فائض في عرض القوى العاملة في حين كان البعض يعاني من نقص في هذا المجال .

#### ١-٢- اثر الحرب على الانتاج

استغرقت الحرب كما هو معروف مدة طويلة من الزمن ، كانت عبارة عن مسلسل من المعارك المتقطعة زمنياً والمتنقلة جغرافياً، مما ادى الى توقف عجلة النشاط الاقتصادي او عملها بشكل جزئي لفترات طويلة نسبياً . واذا اضفنا الخسائر التي لحقت برأس المال المادي لاصبح مجموع الخسائر التي حلت بالاقتصاد اللبناني طوال فترة الحرب (معبراً عنها بالخسارة التي حلت برأس المال المادي مضافاً اليها الفرق بين الناتج المحلي في حال تابع نموه بالمعدلات التي عرفها قبل الحرب والناتج المحلي الفعلي اثناء الحرب) يتراوح حسب تقديرات مختلفة ما بين ٤٠ و ٥٥ مليار دولار<sup>٩</sup> هذا مع العلم ان خطة الاعمار والانماء للعام ٢٠٠٠ افترضت ان الاقتصاد اللبناني سيكون بحاجة لـ ٢٩ مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة من اجل ان يعود الى الوضع الذي كان يجب ان يكون عليه لو لم تحدث الحرب .

#### ٧- اظهرت بعض البيانات ان نسبة المهاجرين اللبنانيين من فئتي المهنيين و الاداريين

بلغت في خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ما يقارب ٤٨٪ من مجموع الناشطين اقتصادياً، اي سبعة اضعاف النسبة ذاتها بين اللبنانيين العاملين في لبنان (طبارة - ١٩٨٢). وحسب (غرفة التجارة والصناعة في بيروت - ١٩٧٧) فقد هاجر خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٧) حوال ٣٢٪ من عمال الصناعة و ٣٠٪ من عمال البناء و ١٦٪ من عمال التجارة و ٢٠٪ من عمال السياحة و ١٠٪ من عمال النقل والمواصلات و ٧٪ من عمال البنوك والقطاع العام اي ما مجموعه ٢١٪ من القوى العاملة في هذه القطاعات بالاضافة الى ٤٢٪ من المهندسين و ١٥,٦٪ من الاطباء و ١٥,٤٪ من رجال القانون . ويذكر (LABAKI-1992) ان حوالي ٢٣ الف تقني وحرفي هاجروا بين العامين ١٩٧٥ - ١٩٨٣ وان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اعطت بين العام ١٩٧٥ والعام ١٩٨٢ حوالي ٧٨ الف افادة مهارة لعمال كانوا يسعون للحصول على تأشيرات دخول الى البلدان العربية النفطية، وهذا العدد يشكل حوالي ٨٠٪ من مجموع الذين هاجروا الى هذه البلدان في خلال الفترة المذكورة .

#### ٨- انظر (مجلس الانماء والاعمار - ١٩٩١) .

٩- تقدر بعض المصادر الخسائر الناتجة عن تدهور نمو الناتج المحلي بنحو ٤٠ مليار دولار (البكي-١٩٩٣)

ولما كانت بيروت مع المناطق القريبة منها تشكل ساحة الحرب الرئيسية، فإن من أهم آثار الحرب على الاقتصاد، كانت الضربة شبه القاضية التي لحقت بالدور الاقليمي للاقتصاد اللبناني. ذلك ان ساحة الحرب الرئيسية كانت، كما هو معلوم، تشكل أيضاً مركز الثقل الكاسح للنشاط الاقتصادي بشكل عام ولحركه الرئيسي بشكل خاص، اي الفروع الخدمية الاكثر ديناميكية فيه. وهي تحديداً التي كانت تعمل من اجل تلبية الطلب المتنامي من المنطقة العربية: سياحة، اصطياف، ترانزيت البضائع والاشخاص ورؤوس الاموال ...

اما التأثير السلبي الآخر الذي لا يقل اهمية عن التأثير السابق فيتمثل بالخسارة التي لحقتها الحرب بقطاع الصناعة. وأهمية هذه الخسارة تتناول بالدرجة الاولى ايقاف الحرب لاندفاع الصناعة القوية التي انطلقت في اواخر الستينات واستمرت في النصف الاول من السبعينات حيث حققت كما سبق وذكرنا معدلات نمو فاقت معدلات النمو التي حققها قطاع الخدمات. ولو قدر لهذه ان تستمر لكان لبنان الآن في عداد الدول الصناعية الحديثة. اضافة الى ذلك الخسائر التي لحقت بهذا القطاع من جراء الخراب والدمار الذي لحق برأسماله المادي من ابنية ومعدات وتجهيزات<sup>١</sup> (لانه كما النشاطات الخدمية الرئيسية كان يتركز في بيروت وضواحيها وبالتحديد في الاماكن التي شكلت خطوط تماس بين المتقاتلين) ومن جراء النزف الذي حصل في قواه العاملة وهجرة الفئة الاكثر تأهيلاً وكفاءة فيها.

اما الزراعة فان الدمار الذي لحق برأس المال فيها بقي بشكل عام محدوداً واقتصر على الدمار الذي لحقه الاجتياح الاسرائيلي ببساتين الحمضيات والموز والزيتون وبعض المحاصيل الاخرى. وكانت الخسارة اكبر من جراء الهجرة الداخلية والخارجية التي جعلت بعض الزراعات في جنوب لبنان توشك على الانقراض كزراعة الحبوب والتبغ، ومن جراء الصعوبات التي كان يلاقيها باستمرار تصريف المحاصيل داخلياً وخارجياً بسبب سوء الاوضاع الامنية والحواجز المسلحة بين المناطق.

### ١-٣- اثر الحرب على القطاع العام

قامت الميلشيات وقوى الامر الواقع بتجريد الدولة من معظم سلطاتها السياسية والامنية، العسكرية والادارية، مما جعلها عاجزة عن تحصيل القسم الاكبر من موارد الخزينة المالية، سواء الضرائب والرسوم العادية<sup>٢</sup> ام اسعار الخدمات التي تقدمها (كهرباء، مياه، اتصالات سلكية ولاسلكية). وتحول جزء كبير من هذه الموارد

١- قدرت جمعية الصناعيين الاضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالقطاع الصناعي

في خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ بنحو ١.٥ مليار دولار (غرفة التجارة - ١٩٩١).

١١- اذا انطلقنا من عام ١٩٧٤ كسنة اساس نلاحظ ان ايرادات الموازنة العادية شكلت في الاعوام

١٩٧٥ و ١٩٨٢ و ١٩٨٧ و ١٩٨٩، وبالسعار الثابتة وعلى التوالي، ٥٧٪ و ٦٨٪ و ١٨٪ و ١٢٪ من

ايرادات موازنة عام ١٩٧٤ (الجدول ٨).

خصوصاً الرسوم الجمركية" الى صناديق الميلشيات الخاصة . وقد كان لضعف الدولة هذا انعكاسات سلبية على مستويات عدة :

- تردي اوضاع البنى التحتية المادية والمرافق العامة (طرق ، وسائل مواصلات واتصالات ، شبكات مياه وكهرباء وصرف صحي ... الخ...) بسبب الاهمال المستمر لصيانتها وعدم اصلاح الاضرار المادية الجسيمة التي لحقت بها .

- تدهور على المستويين الكمي والنوعي للخدمات العامة والاجتماعية (الصحية ، والتعليمية ، انارة ، مواصلات واتصالات ...) .

- شلل العمل الاداري وتدني انتاجيته بسبب تدخلات قوى الامر الواقع وغياب الموظفين فترات طويلة عن اعمالهم ، اضافة الى شغور العديد من المراكز الادارية الحساسة والقيادية ... .

## ٢- الاختلالات في المسار الاقتصادي اثناء الحرب

يلاحظ بشكل عام ان الاطار الذي فرضته الحرب على المسار الاقتصادي قد جاء باربع اختلالات رئيسية جديدة مقارنة بالمسار الاقتصادي قبل الحرب وهي : تقلص في الناتج المحلي ، عجز كبير في المالية العامة ، تدهور في سعر صرف الليرة ، وتضخم جامح . وقد ترتب على هذه الاختلالات تعميق لبعض الاختلالات التي كانت موجودة اصلاً قبل الحرب . ابرزها: الخلل على مستوى سوق العمل والخلل على مستوى توزيع الدخل والاستقطاب الاجتماعي . ونلاحظ ايضاً ان حدة هذه الاختلالات لم تكن هي نفسها على امتداد سنوات الحرب . وان عام ١٩٨٢ الذي كان عام الاجتياح الاسرائيلي الكبير للبنان ، لم يشكل فقط منعطفاً رئيسياً في تاريخ الحرب اللبنانية على الصعيدين السياسي والعسكري ، بل وايضاً على الصعيد الاقتصادي . وتحديدأ بالنسبة للاختلالات المذكورة حيث لم تأخذ هذه الاخيرة ابعادها الخطرة الا بعد ذلك التاريخ . والسبب في ذلك كما نراه هو في تفاعل العوامل الثلاثة الرئيسية ، التي حكمت باستمرار المسار الاقتصادي في لبنان قبل الحرب ، فيما بينها ، وفيما بينها وبين ظروف الحرب السياسية والعسكرية نفسها ، نعني بها : علاقات لبنان لاقتصادية الخارجية ، دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي ، وسلوك القطاع الخاص في اطارهما . وعليه فسوف نميز فيما يلي بين مرحلتين في المسار الاقتصادي اثناء الحرب (قبل وبعد ١٩٨٢) وفي كل من المرحلتين سنحاول البحث في الاختلالات التي ظهرت في المسار الاقتصادي في ضوء التفاعل الذي رتبته ظروف الحرب بين العوامل الثلاثة المذكورة.

١٢- في حين كانت الرسوم الجمركية تشكل في عام ١٩٧٤ نحو ٣٧.٥٪ من مجموع الإيرادات العادية للموازنة هبطت نسبتها الى ١٤.١٪ في عام ١٩٨٢ والى ٩.٢٪ في عام ١٩٨٥ ثم الى ٣.٩٪ في عام ١٩٨٩ (الجدولين ٧٦)

## ٢-١-الوضع الاقتصادي في المرحلة الاولى من الحرب ١٩٧٥ - ١٩٨٢

نظراً لفداحة الاضرار والخسائر التي لحقت بالانتاج وعوامله وبالبنى التحتية والمرافق العامة ، مع ما رافق كل ذلك من تقلص لسلطة الدولة ، كان يمكن ان يكون الاداء الاقتصادي في هذه المرحلة من الحرب اسوأ بكثير مما كان عليه فعلاً . لولا ان جملة من العوامل عملت بالاتجاه المعاكس وحدت كثيراً من سرعة التدهور في الوضع الاقتصادي .

### ٢-١-١-العوامل اللاجئة للتدهور

ومن بين هذه العوامل ، هنالك واحد لعب دوراً اساسياً ومحورياً على امتداد الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ في الحركة المعاكسة للتدهور الاقتصادي ونقصد به تدفق التحويلات المالية من الخارج ، بكثافة نسبية أفاد منها القطاع الخاص كثيراً . في حين عرفت الدولة على المستوى السياسي كيف تحافظ على حد ادنى من هيبتها ودورها .

### التحويلات المالية من الخارج

قدر رصيد التحويلات المالية الصافي الى لبنان في الفترة المذكورة بنحو ١٨٠٠ مليون دولار كمتوسط سنوي<sup>١٣</sup> ، اي ما يعادل ٤٥ في المئة من مجموع المداخل الموزعة في لبنان . وقد جاءت هذه التحويلات من ثلاثة مصادر عربية بطابعها الغالب:

أ- تحويلات اللبنانيين الذين هاجروا بكثرة في الفترة المذكورة وذهب اكثرهم الى الاقطار العربية النفطية للعمل ابان ما سمي بالفورة النفطية<sup>١٤</sup> .

ب- التحويلات من الخارج لتمويل نفقات منظمة التحرير الفلسطينية الضخمة نسبياً في لبنان .

ج- التحويلات من الخارج لحساب اطراف النزاع من اللبنانيين .

لقد سمح هذا التدفق من التحويلات المالية بابقاء الطلب الفعال على مستوى مقبول ، وعمل بالتالي على الحد كثيراً من تدهور النشاط الاقتصادي عبر توظيف

١٣-(طيارة-١٩٨٢).

١٤- بلغ صافي الهجرة اللبنانية الى الخارج في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ نحو ٢٧٦ الف نسمة ٤٠٪ منهم ذهبوا الى البلدان العربية النفطية. وفي العام ١٩٨٠ كان في هذه البلدان نحو ١٦٨ الف لبناني (طيارة-١٩٨٢).

القطاع الخاص له<sup>١٥</sup> في اتجاهين:

- الانتقال ببعض النشاطات القديمة او التقليديه من ساحات القتال الى مناطق اخرى اكثر امانا.

- الانخراط في نشاطات جديدة بمعظمها خدميه.

### اعادة توزيع بعض النشاطات جغرافيا

بعد تدمير وسط بيروت التجاري وعدد من المناطق الصناعية في ضواحيها، ومع حركة الفرز السكاني التي رافقت تهجير قسم كبير من السكان ، ساعد بقاء الطلب الفعال على مستوى مقبول على انتقال جزء، كبير من حركتي التجارة والبناء وجزء اقل من النشاط الصناعي والحرفي الى عدد من المناطق خارج بيروت. وبشكل خاص، المراكز الحضريه لهذه المناطق. فانتعشت مدينة جونيه في جبل لبنان ومدينة صيدا في الجنوب ومحور المصنع-شتورة في البقاع وانتعشت، بدرجة اقل ، مدن طرابلس وصور وبعبك.

### ظهور نشاطات جديدة

في مقابل تدهور اوضاع الخدمات الموجهه نحو السوق الخارجيه ظهرت مروحة واسعة من النشاطات الخدمية الموجهة باغلبها نحو السوق المحليه . ويمكن ادراج هذه النشاطات في اربع مجموعات:

- مجموعة تشمل نشاطات خدميه حديثة كخدمات الدعاية والاعلان والاعلام والمعلوماتيه والاستشارات...

- مجموعه تشمل نشاطات عسكرية وشبه عسكرية انخرطت فيها اعداد كبيرة من الشباب اللبناني بعد انضمامها الى صفوف الميلشيات.

- مجموعة النشاطات التي تندرج تحت تسمية "الاقتصاد الموازي" وهي مجموعة النشاطات ذات الطابع الاقتصادي او المالي التي تأخذ قنوات غير شرعيه ومخالفة للقانون. وقد كانت الميلشيات، او مجموعات تعيش في كنفها، هي التي قامت بمعظم هذه النشاطات التي تراوحت بدورها من جباية رسوم وضرائب، من حق الدولة اصلا ، الى فرض رسوم واثاوات جديدة على حركة الاشخاص والبضائع، مرورا

١٥- نلاحظ هنا ان التسليفات المصرفية بقيت بالاسعار الثابته وعلى امتداد الفترة ١٩٧٥-١٩٩٢

وكمعدل وسطي بالحجم نفسه الذي اخذته في عام ١٩٧٤. ونلاحظ كذلك ان توزيعها على

مختلف القطاعات الاقتصادية بقي تقريبا هو نفسه ايضا (الجدول ٥) .

بتجارة المنوعات والمسروقات والسلع المهربة (مخدرات ، سيارات أثار ، سلاح...).

- مجموعة تشمل نشاطات تدرج عادة تحت تسمية الاعمال الهامشية او الاعمال غير الرسمية: الباعة المتجولون، واستخدام الارصفة والمسكن ، كأماكن لممارسة النشاط الاقتصادي...

أما في مجال الزراعة، فإن المناطق التي شهدت زراعتها التقليدية تدهورا ملحوظا شهدت بالمقابل توسعا في زراعة محاصيل اخرى اكثر مردودية . ففي جنوب لبنان حيث شارفت زراعتي التبغ والحبوب على الانقراض ، نشطت زراعة الخضار الحميه والشتول والزيتون . وفي البقاع استبدلت زراعة الشمندر السكري بزراعة البطاطا والخضار . وتوسعت كثيرا زراعة المحاصيل المنوعه كزراعة الخشخاش والقنب الهندي.

### موقع الدولة في الحرب ودورها الاقتصادي والاجتماعي

جهدت الدولة في هذه المرحلة من الحرب ان تلعب دور الحياض بين الاطراف اللبنانيين في النزاع، وقد ساعد هذا على الحد من تدهور سلطتها وهيبتها. وكان له، قياسا على المرحلة التي جاءت بعدها، "تأثيرا ايجابيا على صعيدين":

- صعيد نفسي عام حافظ بموجبه اللبنانيون على قسط من التفاؤل في مستقبل البلاد والامل بعودة لبنان القريبة موحداً في ظل سلطة الدولة المركزية. وهذا ما يفسر بقاء تسليفات القطاع المصرفي للقطاع الخاص تقريبا على حجمها (بالاسعار الثابته) في عام ١٩٧٤ (جدول ٥) وبقاء حجم الاستثمارات على مستوى مقبول<sup>١٦</sup>.

- اما الصعيد الآخر، فهو الصعيد الاقتصادي الاجتماعي حيث حافظت الدولة على حد مقبول من الدور الذي كانت تلعبه قبل الحرب . ففي حين حافظت النفقات العامة بالاسعار الثابته وكمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢ تقريبا على مستواها في عام ١٩٧٤، انخفضت الايرادات العامة الى ٦٨٪ مما كانت عليه في ١٩٧٤. وبقي العجز بالتالي في حدود ٤٠٪ من مجموع النفقات (الجدول ٨) .

من ناحية ثانية، فإن الحكومة في غمرة التفاؤل بانتهاء الحرب، بعد حرب السنتين ١٩٧٥-١٩٧٦، قامت بانشاء مجلس الانماء والاعمار في عام ١٩٧٧، واعطته صلاحيات واسعة لاعداد خطط الاعمار والانماء، والحصول على تمويل لها من مصادر خارجيه والاشراف على تنفيذها.. واستطاع المجلس، بالرغم من جميع الصعوبات التي اعترضت تنفيذ الخطة الطموحة للاعمار التي اعدتها في العام ١٩٧٨، ان ينفق نحو

١٦- يظهر (الجدول ٢) ان حجم الاستثمارات في عام ١٩٨٢ كان بحدود ٧٧٠ مليون دولار بعد ان كان في عام ١٩٧٢ نحو ٤٢٥ مليون دولار.

٧٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٢ على البنى التحتية والمرافق العامة والاسكان ومساعدات لقطاعات الانتاج<sup>١٧</sup>.

## ٢-١-٢- الاداء الاقتصادي

### - الناتج المحلي الاجمالي

اعتماداً على الارقام الواردة في تقارير مصرف لبنان، فان الناتج المحلي الاجمالي شكل كمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨١ نحو ٦٠٪ مما كان عليه بالاسعار الثابتة في عام ١٩٧٤ (الجدول ١) . ويبين (الجدول ٣) ان التركيب القطاعي لهذا الناتج ظل تقريبا على حالة بالرغم من تدهور الخدمات المنتجة للطلب الخارجي. وهذا يجد تفسيره، من ناحية، في الانخفاض العام الذي حصل في الناتج الاجمالي. ومن ناحية ثانية في تضخم الخدمات المنتجة للطلب المحلي.

### - الدين العام

يبين (الجدول ٦) ان الفائض في الموازنة العامة في عام ١٩٧٤ قد تحول في العام الاول للحرب الى عجز قدرة ٢١.٨٪ من مجموع النفقات، واخذ هذا العجز يرتفع تدريجيا الى ان بلغ نحو ٤٣.٧٪ من مجموع النفقات في العام ١٩٨٢. ويرجع العجز المذكور في هذه الفترة، كما سبق وذكرنا، الى الانخفاض في الواردات لان النفقات بقيت بالاسعار الثابتة تقريبا على مستواها في عام ١٩٧٤. ويبين الجدولان ٩ و ١٠، ان الدين العام الداخلي الذين كان في حدود ١.٥ مليار ليرة في عام ١٩٧٧ (نحو ١٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي) قد ارتفع الى حوالي ٦.٩ مليار ليرة في عام ١٩٨١ (١٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي). وبعد ان كان الدين المذكور في عام ١٩٧٧ يمول بنسبة ٧٠٪ بسحوبات على مصرف لبنان و ٣٠٪ باكتتابات بسندات على الخزينة نلاحظ ان هذه النسب قد انعكست في عام ١٩٨١.

### سعر صرف الليرة

بين عام ١٩٧٤ و ١٩٨٠ لم تخسر الليرة اللبنانية سوى اقل من ثلث قيمتها ازاء الدولار الاميركي وخسرت نصف قيمتها بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٢ (الجدول ١٢) .

### التضخم

في خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢، ارتفع مؤشر اسعار الاستهلاك بمعدل وسطي قدره ١٩.٥٪ سنويا مما يعني ان الليرة فقدت خلال الفترة المذكورة نحو ٧٥٪ من قوتها الشرائية (الجدول ١٢).

١٧- انظر (مجلس الانماء والاعمار - ١٩٨٦).

## - ميزان المدفوعات والدين الخارجي

تختلف التقديرات اختلافاً بينا بخصوص بنود ميزان المدفوعات، فإذا اعتمدنا الأرقام الواردة في (الجدول ١١)، نلاحظ أن العجز التجاري لم يكف عن الازدياد خلال الفترة المعنية، نتيجة استمرار انخفاض تغطية الصادرات للواردات من حوالي ٦٢٪ في عام ١٩٧٤ إلى ٢٥٪ في عام ١٩٨٢. وفي حين أخذت تنخفض نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٤٢٪ في عام ١٩٧٤ إلى نحو ٢٥٪ في عام ١٩٨١، نلاحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تنخفض بشكل واضح إلا في عام ١٩٧٦ عن نسبة عام ١٩٧٤ حيث كانت بحدود ٨٦٪ وأخذت بعد ذلك ترتفع حتى بلغت نحو ٩٧٪ في عام ١٩٨١، بحيث ارتفع معدل التبعية (نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) من نحو ١١١٪ في عام ١٩٧٤ إلى نحو ١٢٣٪ عام ١٩٨١. ومع أن العجز التجاري لم يكف عن الارتفاع فإن صافي مداخيل عوامل الإنتاج والتحويلات من الخارج كانت لا تغطيه فحسب، بل وتحقق باستمرار فائضاً<sup>٨</sup> أخذ يتراكم بحيث وصل احتياطي مصرف لبنان من العملات الصعبة إلى نحو ٢.٦ مليار دولار في عام ١٩٨٢. أما بخصوص المديونية الخارجية فإن المعلومات المتاحة لا تقدر حجم الدين الخارجي في السنوات الأولى من الثمانينات بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار (نحو ٦٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي كمعدل وسطي) (الجدول ٩).

### سوق العمل

بالرغم من أن سوق العمل هو من أكثر المجالات التي تشكو من نقص بل من ندرة في المعلومات، فإننا لا نعتقد بأن البطالة في المرحلة الأولى من الحرب قد تجاوزت معدلاتها في السنوات الأولى من السبعينات بسبب ما سبق وذكرناه عن كثافة الهجرة نحو الخارج وكونها تناولت بشكل خاص الناشطين اقتصادياً. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، بسبب عدم تدهور النشاط الاقتصادي بشكل دراماتيكي، والتعويض عن فرص العمل التي فقدت بفعل الحرب بانتفاخ الأعمال الخدمية الهامشية وغير المنتجة. هذا مع العلم، أن الشكوى كانت في المرحلة المذكورة، وكما سبق وذكرنا أيضاً من نقص في اليد العاملة المختصة والمؤهلة في عديد من القطاعات<sup>٩</sup>.

### توزيع الدخل ومستوى المعيشة

بالرغم من عدم توفر البيانات التي تسمح بتكوين فكرة دقيقة عن الموضوع، بإمكاننا التأكيد أن مستوى المعيشة العام للبنانيين في الفترة المعنية لم يتدهور بشكل حاد. ذلك أن الحكومة كانت عموماً تلحق ولو بشكل متأخر ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك برفع الأجور في القطاعين العام والخاص.

١٨- بعض التقديرات الأخرى تكشف عن عجز في ميزان المدفوعات للعام ١٩٧٦.

١٩- عيسى - ١٩٩٣.



ففي مقابل فقدان الليرة لنحو ٦٥٪ من قدرتها الشرائية في عام ١٩٨٠ نلاحظ ان الحد الأدنى للاجور لم يفقد سوى ١٤٪ من قدرته الشرائية، اما الاجر الوسطي فقد فقدَ نحو ٢٥٪ من قيمته في العام المذكور. وفي عام ١٩٨٢، فقدت الليرة نحو ٧٥٪ من قدرتها الشرائية في حين لم يفقد الحد الأدنى للاجور سوى ١٨٪ من قدرته الشرائية (الجدول ١٢).

## ٢-٢-٢- المسار الاقتصادي في المرحلة الثانية من الحرب ١٩٨٢-١٩٨٩

مع الاجتياح الاسرائيلي في عام ١٩٨٢ اخذ الاقتصاد اللبناني يفقد الاسباب الرئيسية التي مكنته من الصمود النسبي قبل ذلك التاريخ، ودخل بالتالي مرحلة جديدة اخذت فيها الاختلالات التي ظهرت في المرحلة الاولى ابعادا خطيرة.

### ٢-٢-١- العوامل المسرعة لتدهور الوضع الاقتصادي

رأينا ان لجم التدهور في المرحلة السابقة قد نتج عن افادة الاقتصاد من عاملين رئيسيين: تدفق التحويلات المالية الكثيف نسبيا على لبنان، من ناحية، ومن ناحية ثانية، استمرار الثقة بمستقبل لبنان ووجوده كوطن موحد ومستقل. وقد لعب حياد الدولة النسبي بين الاطراف المتنازعة، وحفاظها على حد مقبول من دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، دورا رئيسيا في اشاعة جو الثقة والتفاؤل هذا. والذي حدث بعد الاجتياح الاسرائيلي هو ان هذا الوضع أخذ يتحول بالاتجاه العكسي، ففي ظل اشتداد عنف المواجهات المسلحة والسياسية بين الاطراف المتنازعة<sup>٢٠</sup>، بدأ تدفق التحويلات المالية من الخارج يتقلص<sup>٢١</sup> واخذت الدولة تتخلى عن موقعها المحايد نسبيا في الصراع لتتنقسم على نفسها فيما بعد. واخذ في الوقت نفسه يبتعد الامل بحل قريب للازمة مما أدخل القطاع الخاص في دوامة من الاحباط لم يعرفها من قبل. هذا التحول كان له نتائج مباشرة على غاية من السلبية. فقد قام بتحطيم ما كان قد تبقي من دفاعات امام تدهور الاداء الاقتصادي وجاءت بعد ذلك سياسة الدولة المالية والنقدية لتعمل موضوعيا علي تسريع هذا التدهور.

٢٠- شهدت المرحلة المذكورة سلسلة متواصلة من المواجهات العنيفة: حرب الجبل-حرب

الضاحية - حوادث بيروت الغربية - حرب المخيمات - حرب التحرير - حرب الالغاء.

٢١- بسبب خروج منظمة التحرير من لبنان وتقلص التحويلات المالية للبنانيين العاملين في

الاقطار النفطية نتيجة للازمة الاقتصادية التي احدثتها في الاقطار المذكورة الحرب

العراقية الايرانية بالتزامن مع انخفاض اسعار النفط .

## ٢-٢-٢- النتائج العامة والمباشرة للتحويل في مسار الحرب

سبق الكلام عن الدمار والخسائر التي حققتها الحرب بشكل عام بالموارد البشرية ورأس المال المادي والانتاج في جميع القطاعات ، وما يمكن اضافته هنا هو ان وطأة المرحلة الثانية على هذه الاصعدة كانت بشكل عام اشد من وطأة المرحلة السابقة<sup>٢٢</sup> .

وإذا اضفنا ان الوضع المستجد على الصعيد الامني والسياسي سوف يزيد في تقليص التحويلات المالية من الخارج (بسبب الازمة الاقتصادية في الخليج ، خروج منظمة التحرير الفلسطينية) ويدفع بالقطاع الخاص الى الاحجام عن الاستثمار في لبنان ، لا بل ويدفع بقسم منه الى تحويل أمواله الى الخارج<sup>٢٣</sup> فإن كل ذلك سيؤدي بالضرورة الى المزيد من التدهور في الناتج المحلي.

من ناحية ثانية، فإن ضمور التحويلات المالية من الخارج ونشاط حركة التحويلات بالاتجاه المعاكس ، اضافة الى زيادة الانفاق على استيراد الاسلحة بالعملة الصعبة، سيزيد من الضغوطات على الليرة ويعمل على تسريع معدلات انخفاض سعر صرفها خارجياً .

من ناحية اخرى، فإن الوضع المستجد دفع بالميليشيات وقوى الامر الواقع الى الاستيلاء على جزء اكبر من ايرادات الدولة المالية العادية، والتقليل اكثر من قدرتها على تحصيل الجزء الباقي<sup>٢٤</sup>. فكانت النتيجة المزيد من العجز في الموازنة<sup>٢٥</sup> . وهذا لا يمكن في ظل التدهور الحاصل في الانتاج الا ان يؤدي الى المزيد من الارتفاع في معدلات التضخم التي تعود لتمارس بدورها المزيد من الضغوط على سعر صرف الليرة خارجياً.

٢٢- نلاحظ ايضاً ان الهجرة قد تحولت خلال المرحلة المذكورة من هجرة مؤقتة لناشطين اقتصادياً بشكل رئيسي الى هجرة اسر بكاملها باتجاه مهاجر بعيدة بغاية الاستقرار فيها نهائياً. كما نلاحظ ان قطاع الصناعة كان في الفترة ذاتها من اكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً من حيث الخسائر التي حلت برأسماله.

٢٣- يبين (الجدول ١١) ان ميزان المدفوعات اخذ منذ العام ١٩٨٣ يحقق عجوزات كبيرة.

٢٤- يبين (الجدول ٨) ان ايرادات الموازنة العادية (باستثناء الايرادات الممولة من "ارباح" مصرف لبنان) لم تعد تشكل في عام ١٩٨٩ سوى ٧٪ من قيمتها الحقيقية في عام ١٩٧٤.

٢٥- يبين (الجدول ٨) ان العجز في المالية العامة الذي كان يشكل في عام ١٩٨٢ نحو ٤٣.٧٪ من

مجموع النفقات اصبح يشكل في عام ١٩٨٩ نحو ٩١٪ من هذه النفقات. وإذا استثنينا من

ايرادات الموازنة الايرادات المحولة من "ارباح" مصرف لبنان لارتفعت نسبة العجز في

المالية العامة الى ٩٧٪ من مجموع النفقات.

لم يكن لدى الدولة خطة متكاملة لمعالجة الوضع المتدهور . وربما كانت ظروف المرحلة لا تسمح بان يكون لدى الدولة مثل هذه الخطة . لكننا نلاحظ في المقابل ان مجموعة الاجراءات التي اخذتها وقتذاك على الصعيدين المالي والنقدي لمواجهة الاختلالات الخطيرة التي ترتبت على تدهور الوضع الاقتصادي كانت تصب في نهاية الامر في تعميق هذه الاختلالات وخصوصا في دفع قيمة العملة الوطنية نحو مزيد من التدهور داخليا وخارجيا.

ففي مقابل الانخفاض المستمر في ايرادات الموازنة بقيت النفقات العامة على مستوياتها العالية نسبيا، بسبب زيادة حجم الاستخدام في الادارة العامة والانخفاض المستمر في انتاجيتها من جهة، ومن جهة ثانية، اعتماد سياسة على الصعيد الاجتماعي ترمي فقط للتعامل مع نتائج التضخم وانعكاساته السلبية على الصعيد الاجتماعي برفع الاجور في القطاعين العام والخاص سنويا واحيانا كثيرة مرتين في السنة ، ودعم اسعار عدد من السلع الاساسية المستوردة كالقمح والمحروقات ، والاستمرار في تقديم بعض الخدمات باسعار تقل كثيرا عن اكلانها الحقيقية كالكهرباء مثلاً . وفي اطار السياسة نفسها، (معالجة نتائج التضخم وليس اسبابه) عمدت الدولة بعد ان اخذ سعر صرف الليرة يتدهور بسرعة الى احتساب الرسوم الجمركية على اساس سعر صرف ثابت على مستوى منخفض للدولار اتجاه الليرة (ماسمي بالدولار الجمركي) وذلك لكي لا ترتفع اكلان المعيشة كثيرا في بلد كلبنان يستورد نحو ٨٠٪ من حاجاته السلعية<sup>٣٦</sup>. وهذا ما كان يعمل على ابقاء ايرادات الموازنة على مستوى منخفض ويؤدي في جميع الاحوال الى ارتفاع العجز فيها .

ولم يكن من شأن السياسة التي اتبعت في مجال تمويل العجز وتدخلات السلطة النقدية في سوق القطع ان تساعد على ابقاء التدهور في حدود معقولة. على العكس ، فقد كان من الواضح انها تدفع بالوضع نحو الاسوأ.

ففي مجال تمويل العجز ، اخذ الاعتماد يتزايد على مصرف لبنان<sup>٣٧</sup> ، وقد اخذت مساهمة هذا الاخير ثلاثة اشكال تضافرت على زيادة حجم الكتلة النقدية بشكل مستمر:

٢٦- اخذت العائدات الجمركية تحتسب ابتداء من عام ١٩٨٧ على اساس سعر صرف الدولار الاميركي يساوي ٦ ليرات لبنانية في حين كان متوسط سعر صرف الدولار الفعلي في العام المذكور نحو ٢٢٤.٧ ليرة واستمر بالارتفاع الى ان بلغ نحو ٤٩٦ ليرة كمتوسط في عام ١٩٨٩.

٢٧- يبين (الجدول ١٠) ان ديون مصرف لبنان على القطاع العام قد ارتفعت من نحو ٢٠٪ من مجموع الدين العام الداخلي في عام ١٩٨٢ الى نحو ٤١٪ في عام ١٩٨٤ ونحو ٦٧٪ في عام ١٩٨٧.

أ- استعمال الارباح (الظاهرية) المتأتية من اعادة تسعير القطع الاجنبي بعد انخفاض سعر صرف الليرة<sup>٢٨</sup>.

ب- قروض لتمويل حسابات (في عجز متزايد) خارج الموازنة العادية تعود لصندوق دعم المحروقات والقمح. ولشركة كهرباء لبنان<sup>٢٩</sup>.

ج- الاكتتاب بسندات خزينة<sup>٣٠</sup>.

وفي مرحلة لاحقة صار الاعتماد اكثر على المصارف التجارية لتمويل العجز المتزايد بعد الاخذ باجراءات قانونية تجبرها على تخصيص ٦٠٪ من الزيادات في

ودائعها بالعملة اللبنانية للاكتتاب في سندات الخزينة<sup>٣١</sup>. ولكي يصبح بالامكان المحافظة على نسبة عالية لمساهمة المصارف التجارية والجمهور في تمويل العجز كان لا مفر من اللجوء الى رفع معدلات الفائدة على سندات الخزينة.

وقد ترتب على الاعتماد المتزايد في تمويل العجز على القطاع المصرفي الخاص والجمهور النتائج السلبية التالية:

- تقليص قدرة الجهاز المصرفي على تسليف نشاط القطاع الخاص.

- تضخم حجم الفوائد المترتبة على الدين العام، مما يعني بدوره تسارع في وتيرة نمو حجم الدين العام.

وهكذا كانت نتيجة ارتفاع وتيرة نمو حجم الدين العام، وارتفاع وتيرة نمو الكتلة النقدية مقابل انخفاض معدلات نمو الانتاج، ارتفاع في وتيرة التضخم. وازاء تسارع حركة تدهور قيمة الليرة محليا، ازادت حركة التخلص من العملة الوطنية وتحويلها الى عملات اجنبية، وازدادت في الوقت نفسه نسبة "دولة" الاقتصاد<sup>٣٢</sup> مما كان يعني المزيد من الضغوطات على قيمة الليرة خارجيا وتسارع تدهور سعر صرفها.

٢٨- انظر الجدولين ٦ و ٧.

٢٩- يبين (الجدول ٩) ان حجم هذه القروض قد ارتفع من نحو ملياري ليرة في عام ١٩٨٢ الى نحو ٢.٦ مليارات ليرة في عام ١٩٨٩.

٣٠- انظر (الجدول ٩).

٣١- انظر (الجدول ١٠).

٣٢- يبين (الجدول ٤) ان نسبة الودائع بالعملات الاجنبية قد ارتفعت من نحو ٢٩٪ من مجموع ودائع المصارف التجارية في عام ١٩٨٢ الى نحو ٩٢٪ من مجموع الودائع في عام ١٩٨٧ و نحو ٦٨٪ في عام ١٩٨٩. وقد ساعد على هذا الارتفاع فرض سقوف على التسليفات بالليرة دون فرض مثل هذه السقوف على التسليف بالعملات الاجنبية.

ولم تنجح التدخلات المتكررة للسلطات النقدية في سوق القطع للجم هذا التدهور، الا في حدود ضيقة ولفترة قصيرة من الزمن. ذلك ان هذه التدخلات كانت تأتي في معظم الاحيان في ظروف غير مناسبة تماما ، فكانت السباحة ضد التيار تستنزف في نهاية الامر ما كان قد تجمع لدى هذه السلطات من احتياطي بالعملات الصعبة وعندما يصبح هامش حركتها ضيقا كانت تنشط حركة المضاربة في سوق القطع بدخول ما يمكن تسميته بمراكز مالية سياسية قوية الى ساحتها ، هادفة من وراء ذلك الى اعادة بعض التوازن الى مواقعها المالية التي كانت تتعرض للاهتزاز باستمرار.

### واهم هذه المراكز هي:

- الفعاليات الاقتصادية والمالية في القطاع الخاص، خصوصا منها المصارف التجارية التي وجدت في ارباح المضاربة تعويضا لها عن تقلص فرص التوظيف المربحة في مجالات اخرى.

- الميليشيات وقوى الامر الواقع التي اخذت مواردها الخارجية بالضمور.

- الدولة نفسها التي لم يكن امامها في ظل غياب سياسة فاعلة لزيادة الإيرادات وخفض النفقات، سوى هذه الوسيلة لاعادة تكوين الاحتياطي من العملة الصعبة. وفي الوقت نفسه زيادة الارباح الناتجة عن اعادة تسعير القطع الاجنبي لاستخدامها في اعادة تمويل العجز.

هكذا كان سعر صرف الليرة يعود للتدهور من جديد وتعود معه دوامة التضخم لتعمل بوتيرة اسرع، لان حجم النفقات يصبح اكبر بسبب ارتفاع اسعار السلع المدعومة من ناحية ورفع الرواتب والاجور من ناحية ثانية ، لمواجهة ارتفاع اكلاف المعيشة المترتب على ارتفاع اسعار المنتجات المستوردة بانواعها. فيتضاعف حجم العجز ومعه حجم الفوائد المترتبة عليه وهكذا دواليك....

### تفاقم الاختلالات

#### تقلص الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض نصيب الفرد منه

في حين ان تقارير مصرف لبنان ونشراته لا تتضمن تقديرات لحجم الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٦، فان (الجدول ١) يظهر ان حجم الناتج المذكور بالاسعار الثابتة الذي كان في عام ١٩٨١ نحو ٦٠٪ من حجمه في عام ١٩٧٤ قد انخفض في عام ١٩٨٢ الى نحو ٣٨٪ منه. ويشير الجدول نفسه الى ان حجم الناتج في عام ١٩٨٧ قد تجاوز بالليرات اللبنانية قليلا حجمه في عام ١٩٧٤ في حين انه محسوبا بالدولار بقي اقل منه. ويرجع ذلك الى الارتفاع الكبير الذي حققته

الصادرات اللبنانية (خصوصا الصناعية منها) في العام المذكور بفعل ارتفاع درجة تنافسيتها ، الناتج بدوره عن الانخفاض الكبير في الاجور المترتب هو ايضا على معدل التضخم الشاهق الذي تحقق في عام ١٩٨٧ (تجاوز في بعض الاوقات ٧٠٠٪ وبلغ كمتوسط على مدار العام نحو ٤٠٠٪). وعاد بعد ذلك الناتج المحلي للانخفاض من جديد ليستقر في عام ١٩٨٩ في مستوى ادنى من مستوى العام ١٩٨١ (٥٤٪ من مستوى العام ١٩٧٤). هذا مع العلم ان التقديرات تشير الى ان عدد السكان قد زاد على الاقل بنسبة ٢٥٪ بين العام ١٩٧٤ والعام ١٩٨٩،<sup>٣</sup> وبذلك يكون الناتج المحلي للفرد الواحد قد انخفض من نحو ٣٢٥٠ ليرة الى نحو ١٤١٥ ليرة (بالاسعار الثابتة) اي ان ناتج الفرد في عام ١٩٨٩ لم يشكل سوى ٤٤٪ من ناتج الفرد في عام ١٩٧٤. اما عن التركيب القطاعي للناتج المحلي فان التقديرات المتاحة تظهر بعض الانخفاض في حصة الخدمات بعد عام ١٩٨٧ (الجدول ٣).

### - ازدياد العجز في المالية العامة وارتفاع حجم الدين العام وخدمته

يبين (الجدول ٨) ان ايرادات الموازنة العادية (باستثناء الايرادات من ارباح مصرف لبنان) التي كانت تشكل في العام ١٩٨١ بالاسعار الثابتة ٥٥٪ من ايرادات عام ١٩٧٤ لم تعد تشكل في عام ١٩٨٩ سوى ٧٪ من قيمتها في ١٩٧٤، وبذلك انخفضت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي من نحو ١٥.٦٪ في عام ١٩٧٤ الى نحو ١٤.٢٪ في عام ١٩٨١ ثم الى ١.٣٪ فقط في عام ١٩٨٩. اما النفقات العامة الاجمالية التي شكلت قيمتها بالاسعار الثابتة في عام ١٩٨١ نحو ١٢٢٪ من قيمتها في عام ١٩٧٤ فقد ارتفعت في عام ١٩٨٩ الى نحو ١٤٢٪. وبذلك ازدادت نسبة النفقات العامة الاجمالية الى الناتج المحلي الاجمالي من نحو ١٥٪ في عام ١٩٧٤ الى اكثر من ٣٠٪ في عام ١٩٨١ ثم الى نحو ٣٩.٣٪ في عام ١٩٨٩. وهكذا ارتفعت نسبة العجز على الاساس المذكور في عام ١٩٨١ الى نحو ٥٣٪ من مجموع النفقات ونحو ١٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم الى ٩٧٪ من مجموع النفقات و٣٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٩.

اما الدين العام الداخلي المتراكم فقد ارتفع من ٦.٩ مليار ليرة في عام ١٩٨١ (نحو ٤٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي) الى نحو ٩٨٢ مليار ليرة في عام ١٩٨٩ واصبح يشكل نحو ٧٦٪ من الناتج المحلي. وارتفع بذلك حجم الفوائد المتوجب تسديدها سنويا على هذا الدين خلال الفترة نفسها من نحو ٤٩٣ مليون ليرة (اي ما نسبته ٢.٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي) الى نحو ١٥١.٣ مليار ليرة (اي ما نسبته ١١.٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي). واصبح حجم الفوائد هذه في عام ١٩٨٩ نحو ٩ مرات حجم ايرادات الموازنة (دون الايرادات من ارباح مصرف لبنان) ونحو ٣.٢ مرات حجم مجموع الايرادات العادية للموازنة.

تدهور سعر صرف الليرة

يبين (الجدول ١٢) ان الليرة التي خسرت نحو نصف قيمتها مقابل الدولار الاميركي بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٢ ، اصبحت قيمتها مقابل الدولار في عام ١٩٨٩ نحو ١.٥ مرات اقل من قيمتها في عام ١٩٨٢ و نحو ٢١٣ مرة اقل من قيمتها في العام ١٩٧٤.

جموح التضخم

يبين (الجدول ١٢) ان المعدل الوسطي لارتفاع اسعار الاستهلاك الذي كان في حدود ١٩.٥٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨١، قد قفز الي نحو ١٠٠٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٩. وبذلك تكون الاسعار قد ارتفعت نحو ٨٧ مرة بين ١٩٨١ و ١٩٨٩ ونحو ٢٩٥ مرة بين ١٩٧٤ و ١٩٨٩.

العجز في ميزان المدفوعات

يظهر من (الجدول ٢) ان الصادرات التي كانت تشكل نحو ٢١.٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢ اصبحت تشكل نحو ٣.٠٪ من الناتج في عام ١٩٨٩ . وان الواردات التي كانت تشكل نحو ٩٢.٨٪ لم تعد تشكل في العام ١٩٨٩ سوى ٨٦٪ من الناتج، وبذلك ارتفع معدل التبعية (مجموع التجارة الخارجية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي) من نحو ١١٤٪ في عام ١٩٨٢ الى نحو ١١٦٪ في عام ١٩٨٩ ، وانخفضت نسبة العجز في الميزان التجاري من نحو ٧١٪ من الناتج الاجمالي الى نحو ٥٦٪ من الناتج .

اما (الجدول ١١)، فيظهر من جهته ان نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي قد بقيت بين العامين المذكورين تقريبا على المستوى نفسه، في حين انخفضت نسبة الواردات الى الناتج كثيراً (من نحو ١٢١٪ الى نحو ٧٣٪) مما زاد بنسبة تغطية الصادرات للواردات وخفض بالتالي من العجز النسبي للميزان التجاري . ومع ذلك بقي معدل التبعية في عام ١٩٨٩ مرتفعاً (نحو ١٠٥٪) واخذ ميزان المدفوعات يحقق عجوزات كبيرة (على اربع سنوات من اصل سبع) .

اما بخصوص المديونية الخارجية ، فيشير (الجدول ٩) انطلاقاً من بعض التقديرات الى ان حجم الدين الخارجي (باستثناء الديون المترتبة على شراء السلاح التي لا يزال حجمها حتى الآن مجهولاً) المقدّر في عام ١٩٨٢ بنحو ٢٠٠ مليون دولار، قدر في العام ١٩٨٣ بنحو ٢٥١ مليون دولار وفي العام ١٩٨٩ بنحو ٤٠٠ مليون دولار (اي نحو ١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي) .

## ارتفاع معدلات البطالة

استمرت سوق العمل تشهد التشوهات نفسها التي عرفتتها في المرحلة الاولى. اي تشرذمها الى اسواق صغيرة معزولة عن بعضها البعض يتعايش فيها النقص في بعض الاختصاصات والمهارات مع بطالة اللبنانيين وتشغيل الاجانب وتفشي الاعمال الهامشية. الا ان الملفت في هذه المرحلة هو الارتفاع الواضح في معدلات البطالة بالرغم من استمرار نزف الهجرة نحو الخارج. ذلك ان تدهور الإداء الاقتصادي بما جر معه من ارتفاع كبير في اكلاف المعيشة دفع قسماً كبيراً من افراد الطبقة الوسطى (ذكوراً واناثاً) للتفتيش عن اعمال يستطيعون من خلالها الحد من التدهور الذي لحق بمستويات معيشتهم. وقد ظهر هذا الارتفاع في معدلات البطالة من خلال البحث الميداني الذي جرى حول اوضاع السكان المهجرين في لبنان في عام ١٩٨٧ حيث اظهرت نتائج هذا البحث ان نسبة البطالة في العام المذكور كانت في حدود ١٠٪ من مجموع القوى العاملة<sup>٢٠</sup>. وفي تقديرنا ان نسبة البطالة في العامين التاليين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ لم تتغير كثيراً لأن الظروف المتحكمة بالعرض والطلب على القوى العاملة بقيت في الفترة المذكورة تقريباً على حالها.

والى جانب البطالة السافرة، نتوقف ايضاً عند الاشكال الاخرى من البطالة التي تفتشت بشكل واضح خلال هذه المرحلة من الحرب، كالبطالة المستترة والعمالة الهامشية. ومع انه يصعب تحديد حجم هذه الاشكال بدقة الا انه يمكن تكوين فكرة عامة عنها بشكل غير مباشر عندما نضع الزيادة الملحوظة التي حققها حجم القوى العاملة المقدر في وقتها (حتى لو اسقطنا منه الحجم المقدر للبطالة السافرة) مقابل التدهور الحاد الذي تحققت في حجم الناتج المحلي. فذلك يظهر مدى تفشي الاعمال ذات الانتاجية المنخفضة.

ومما يدعم وجهة النظر هذه، ان حجم العمالة في قطاع الخدمات قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً بالرغم من فقدان لبنان لدوره الخدماتي على صعيد المنطقة العربية. فقد ارتفعت نسبة القوى العاملة في الخدمات من نحو ٥٥.٨٪ من مجموع القوى العاملة في العام ١٩٧٠ الى نحو ٦٥.٣٪ في العام ١٩٨٧<sup>٢١</sup>.

## تدهور المستوى المعيشي لاجلبية اللبنانيين

على عكس ما جرى في المرحلة السابقة، فان الهوة اخذت تزداد باستمرار بين اكلاف المعيشة ومستويات الاجور في القطاعين العام والخاص. وذلك بالرغم من الزيادات المتكررة التي كانت تلحق بهذه الاجور. فالحد الأدنى للاجور الذي كان في عام ١٩٨١ لا يزال يشكل حوالي ٨٥٪ من قيمته الحقيقية في عام ١٩٧٤، لم يعد يشكل

٣٤- (KASPARIAN -1992)

٣٥- (عيسى ١٩٩٣).



في عام ١٩٨٩ سوى ٣١٪ من الحد الأدنى للاجور في عام ١٩٧٤ (الجدول ١٢) . هذا مع العلم ان معدلات الزيادة التي كانت تلحق بالاجور كانت تنخفض مع ارتفاع فئات الاجور . وبالتالي فان انخفاض القيمة الحقيقية لفئات الاجور المرتفعة كان يتم بوتيرة اسرع من انخفاض قيمة الحد الأدنى وهذا ما يؤكد (الجدول ١٢) حيث يبين ان الاجر الوسطي لم يعد يشكل في عام ١٩٨٩ سوى اقل من ٢٧٪ من قيمته الحقيقية في عام ١٩٧٤ .

اضف الى التدهور الكبير الذي حصل في مستويات الاجور التدهور الموازي الذي حصل على الاصعدة الاخرى التي تطال مباشرة مستوى معيشة المواطنين من الناحيتين الكمية والنوعية :

- تدهور القيمة الفعلية للتقديرات الاجتماعية : الضمان الصحي والتعويضات العائلية .

- تقلص مداخيل فئة واسعة من اللبنانيين (خصوصاً منها فئة المتقاعدين) كانت تعيش من رواتبها التقاعدية او من الفوائد والريوع التي تعود بها ودائعها المصرفية<sup>٣٦</sup> وممتلكاتها العقارية .

- تدهور الخدمات العامة وبخاصة الخدمات الاساسية في حياة الناس : الانارة ، المياه التخلص من النفايات والنظافة العامة ، النقل والخدمات الصحية والتربوية...

كل ذلك عمل على تفتيت العامود الفقري للمجتمع اللبناني ،اي الطبقة الوسطى التي انحدرت بأغلبيتها الى مستوى الفقر واصبح المجتمع المذكور يعاني من استقطاب حاد بين فئة قليلة جداً من كبار الاغنياء وفئة واسعة جداً من الفقراء والمعدمين .

٣٦ - اظهرت احدى الدراسات ان الوديعة المصرفية لم تعد قيمتها الحقيقية في منتصف العام

١٩٨٧ تساوي سوى ١١ ، ٣٪ من قيمتها في عام ١٩٨٢ ، في حين توزعت بقية القيمة بين

المصارف التجارية (١٢٪ تقريباً) والمستلفين من هذه المصارف (٤٥ ، ٥٪) وخزينة الدولة

نحو (٣٠ ، ٥٪) ومصرف لبنان على شكل اموال مجمدة (نحو ٩٪) انظر (ابو مصلح - ١٩٨٧) .

القسم الثاني  
سياسة الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار

نخلص من الفصل الثاني الى ان الحرب لم تحدث في لبنان اي تحول ايجابي على الصعيد الاقتصادي . ربما باستثناء انتقال جزء من النشاط الاقتصادي المتمركز في العاصمة ومحيطها وتوزعه بين سائر المناطق الاخرى. وانها على العكس قضت على ما كان يميز الاقتصاد اللبناني من مظاهر ازدهار قبل العام ١٩٧٥.

فالى سلسلة الاختلالات الهيكلية التي تعمقت في المرحلة السابقة على الحرب (عدم التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص لصالح الاخير، عدم التوازن بين القطاع الداخلي والقطاع الخارجي لصالح التبعية المفرطة نحو الخارج، الخلل في تركيب الناتج المحلي لصالح الخدمات، الخلل في توزيع النشاط الاقتصادي على الاراضي اللبنانية لصالح بيروت ومحيطها القريب، الخلل في توزيع الدخل لصالح فئة قليلة العدد من المواطنين، الخلل في سوق العمل ) اضيفت سلسلة من الاختلالات الاخرى الاقتصادية والمالية على الصعيدين الداخلي والخارجي: تقلص الناتج المحلي، تفاقم العجز في المالية العامة، وبالتالي المديونية، تدهور سعر صرف الليرة، تسارع معدلات التضخم، ارتفاع معدلات البطالة، اشتداد النزف البشري...الخ.

انتقل لبنان اذن الى مرحلة السلام مع ازمة اقتصادية عامة وشاملة وكان من الطبيعي ان يجد نفسه باديء الامر في مواجهة المشاكل التي تتطرح نفسها بحدة وبشكل مباشر.

ونعنى بها المشاكل التي تمارس ضغوطا متزايدة على حياة الناس اليومية والتي تبدو معالجتها اكثر الحاحا ولا تحتمل التأجيل وهي بمجملها المشاكل التي تعود باسبابها المباشرة الى الحرب او التي عملت هذه الاخيرة على تفاقمها.

كان المطلوب اذن في بداية مرحلة السلام العمل بسرعة على خطين:

أ- تحسين مستوي معيشة الناس ونوعيتها وهذا يتطلب العمل على لجم التضخم وتعزيز العملة الوطنية ودفع عجلة الانتاج وزيادة فرص العمل، وتحسين اداء المرافق العامة والخدمات الاجتماعية.

ب- اعادة اعمار ما تهدم وتقادماً اثناء الحرب من بنى تحتية ومرافق عامة وابنية سكنية ومؤسسات انتاجية.

على عكس ما كان عليه الامر بالنسبة للجانب السياسي للإنتقال من حالة الحرب الى حالة السلم، والذي حظي ببرنامج مفصل وشامل هو اتفاق الطائف<sup>١</sup>. فإنه

١- حمل الاتفاق الذي تم في الطائف ٢٢ تشرين اول/اكتوبر من عام ١٩٨٩ لاحلال السلام في لبنان.

اسم "وثيقة الوفاق الوطني".

لم يكن لدى السلطة التي تولت امر هذا الانتقال برنامج او خطة مفصلة واضحة ومتكاملة للاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار. فقد اكتفت وثيقة الوفاق الوطني بهذا الخصوص بالنص على عدد من المبادئ العامة التي يجب ان تشكل اطاراً عاماً للسياسة الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة السلام. ونرى من الضروري ان نعرض هنا لهذه المبادئ لانها ستشكل بالنسبة لنا احد الابعاد المرجعية الرئيسية في عملية تقويم الاجراءات التي اتخذت ، والمنوي اتخاذها في مجال الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار.

ضمن "المبادئ العامة" التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني جاءت التأكيدات التالية:

- النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.
- الانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن اساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام .
- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

وتحت عنوان "الاصلاحيات الاخرى" نصت الوثيقة على ما يلي:

- اعتماد خطة انمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة علي تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً.
- ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تاميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.
- اصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الانمائية والاعمارية واصلاح اوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها خاصة لكلياتها التطبيقية.

من خلال هذه المبادئ ترسم وثيقة الوفاق الوطني الاطار العام الذي يجب ان تندرج فيه معالجة الاختلالات التي نشأت او زادت حداثها في فترة الحرب. وبذلك فإنها تكتسب اهمية خاصة. فهي لا تعتبر الاختلالات المذكورة مشاكل قائمة بذاتها يمكن معالجتها باستقلال عن جذورها. وجذورها هي تحديدا الاختلالات التي كانت قائمة قبل الحرب في البنية الاقتصادية نفسها. اي ان مسيرة الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار

يجب ان تندرج في سياق سياسة اصلاح هيكلي اقتصادي واجتماعي عام.

اذا اعتبرنا ان التاريخ الذي ابصرت فيه وثيقة الوفاق الرطني النور هو تاريخ بدء مسيرة السلام في لبنان، يكون قد مضى حتى الان اكثر من ثلاث سنوات ونصف من عمر هذه المسيرة لم يتحقق خلالها سوى خطوات متواضعة في مجالي الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار. ذلك ان لبنان بقي علي امتداد ثلاث سنوات يفتقد عمليا لسياسة واضحة ومتناسكة بهذا الخصوص. وقد مضت السنوات الثلاث في تفتيش متعثر عن مثل هذه السياسة تخلله القيام لعدد محدود من الاجراءات غير المتناسقة فيما بينها. مما جعل الاداء الاقتصادي في هذه المرحلة استمرارا للداء الاقتصادي خلال فترة الحرب لا بل ربما اسوأ منه.

أما الان، فإن الحكومة التي جاءت في اوائل الخريف الماضي ١٩٩٢ لا تزال منذ ذلك التاريخ ماضية في بلورة سياسة اصلاح اقتصادي واعادة اعمار لم تكتمل فصولها بعد. على هذا الاساس، سنتناول مسألة الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار في فصلين.

في الفصل الاول: سنقوم بعرض التصورات التي وضعت خلال السنوات الثلاث ١٩٩٢-١٩٩٠ لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية القائمة. وما اتخذ في اطارها من اجراءات على الصعيد العملي والنتائج التي اسفرت عنها.

أما في الفصل الثاني: فسنعرض المحاور الرئيسية للسياسة التي تم حتى الان بلورتها في مجال الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار. ومحاولة تقويم لما اسفرت وما يمكن ان تسفر عنه الجهود المبذولة في هذا المجال.

## الفصل الثالث

### محاولات الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار في السنوات ١٩٩٠-١٩٩٢.

لم تتميز السنة التي مضت بعد اعلان وثيقة الوفاق الوطني في تشرين اول/اكتوبر ١٩٨٩ بشيء عن سنوات الحرب. لا من الناحية الامنية ولا من الناحية الاقتصادية. فقد جرى التركيز من قبل المسؤولين بشكل مكثف على تنفيذ الشقين السياسي والامني من اتفاق الطائف، سيما وان المواجهات العسكرية استمرت على فترة طويلة نسبيا من السنة، وبقيت مسألة الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار عمليا مغيبه تماما في خلال العام المذكور. ولا نعتقد ان التركيز على النواحي السياسية والامنية، على اهميته، يفسر بمفرده عدم الاسراع في وضع تصور عام لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي كانت مطروحة بحددة وقتئذ، ونرجح ان وراء هذا التغيب كان يكمن ايضا الرهان على انه بمجرد وقف الحرب واستتباب الامن ستندفق الرساميل على لبنان وتنهال عليه في الوقت نفسه المساعدات من هبات وقروض ميسرة من الخارج. وبذلك تجد المشاكل المذكورة حلولا لها بشكل تلقائي، او ان هذه الحلول تصبح من الامور اليسيرة على المسؤولين. وقد ساعد على ترسيخ هذا الاعتقاد ترافق اعلان اتفاق الطائف عن عزم الجهات الخارجية النافذة الراعية للاتفاق على انشاء صندوق دولي لمساعدة لبنان على اعادة الاعمار. وقد جرى بالفعل بعد ذلك تحديد موعد الإعلان عن قيام هذا الصندوق في اواخر صيف ١٩٩١.

وبعد ان تم التوصل الى تحقيق خطوات حاسمة على صعيد وقف التقاتل واستتباب الامن كان العام ١٩٩١ يوشك على الانتهاء ومعه انتهى عام، كأعوام الحرب السابقة ان لم يكن اسوأ من حيث الاداء الاقتصادي. فالى الاضرار والخسائر الناتجة عن المواجهات العسكرية والسياسية، اضيفت الخسائر والاضرار التي الحقها حرب الخليج الثانية بالاقتصاد اللبناني والمتمثلة بانخفاض التحويلات المالية من الخارج وانخفاض الصادرات من جهة، والخسائر التي مني بها اللبنانيون في العراق والكويت والاعباء التي رتبها عودتهم الى الوطن من جهة ثانية. وعانى الاقتصاد اللبناني في العام نفسه ايضا من اعلان عدد من المصارف التجارية عن افلاسه وتعسر عدد آخر عن الدفع.

وهكذا انخفض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العام المذكور الى نحو ٤٦٪ من الناتج في عام ١٩٧٤ بعد ان كان في العام الذي سبقه نحو ٥٤٪ منه (الجدول ١). وارتفع حجم الدين العام من ٩٨٢ مليار ليرة في العام ١٩٨٩ الى نحو ١٥٦٠ مليار ليرة في العام ١٩٩٠ (الجدول ٩). وارتفع بين العامين المذكورين العجز في ميزان

المدفوعات من ٣.١ مليون دولار الى نحو ٤٣١ مليون دولار (الجدول ١١) . وارتفع سعر صرف الدولار من نحو ٤٩٧ ليرة الى نحو ٧.١ ليرة . كما ارتفع معدل التضخم من ٤٨٪ الى ٦٣٪ (الجدول ١).

بعد دخول لبنان مرحلة السلام الفعلي في أواخر العام ١٩٩٠ اخذت ضرورة الاهتمام بالوضع الاقتصادي تتقدم شيئاً فشيئاً نحو الواجهة . خصوصاً وان وقف الاقتتال واستتباب الامن لم يأتي بتحقيق الامال المعقودة عليهما، لجهة تدفق المساعدات الخارجية او الاقبال الكثيف من القطاع الخاص المقيم والمهاجر على الاستثمار المنتج (ونشير بهذا الخصوص الى ان لبنان لا يزال الى الان ينتظر الاعلان عن انشاء الصندوق الدولي لمساعدته على اعادة الاعمار). فكان لا بد والحال هذه من انتهاء فترة الانتظار والتفكير جدياً بسلوك طريقة اخرى لمواجهة الاختلالات الآخذة بالتفاقم . وبدأت هكذا مسيرة عامين من المحاولات لصياغة سياسة رسمية تضيف على هذه الواجهة طابعاً جدياً وفعالاً . وقد صبت المحاولات المذكورة في اتجاهين رئيسين :

- في الاتجاه الاول ، كانت هنالك محاولات لصياغة مجموعة من التوجهات والاجراءات لمواجهة الترددي في الوضع المعيشي بشكل عام عن طريق تحقيق نوع من الاستقرار المالي والنقدي وتنشيط الانتاج.

- اما الاتجاه الثاني ، فكان عبارة عن محاولة لوضع خطة لاعادة اعمار ما تهدم وتقدم خلال الحرب.

### ١- التوجهات والاجراءات في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي

مرت التوجهات الرسمية العامة والاجراءات العملية في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي خلال العامين ١٩٩١ و ١٩٩٢ بمرحلتين تقاسمتا العامين المذكورين بالتساوي تقريبا :

#### ١-٢- التوجهات والاجراءات الاقتصادية والمالية في العام ١٩٩١

تميز هذا العام عن العام الذي سبقه بتحسن في الاداء الاقتصادي . لكن هذا التحسن لم ينتج بشكل رئيسي عن صياغة توجهات معينة ، ووضعها موضع التنفيذ، بقدر ما نتج عن التحسن الذي تحقق على صعيد المناخ السياسي والامني بشكل عام .

#### ١-٢-١- التوجهات الرسمية الاقتصادية والمالية

تمثلت هذه التوجهات بشكل رئيسي في ورقة عمل رفعت الى مجلس الوزراء في شهر تموز / يوليو ١٩٩١. ففي شهر اذار ١٩٩١ كانت قد انشئت اللجنة العليا

للتنسيق الاقتصادي برئاسة رئيس مجلس الوزراء<sup>٢</sup>، واوكل اليها امر التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاعمارية . وقد ركزت اللجنة المذكورة جهودها على البحث في الوسائل الكفيلة بتصحيح وضع الموازنة من طريق خفض العجز المتزايد فيها . ومن ابرز اعمال اللجنة المذكورة في هذا المجال كانت ورقة العمل التي رفعتها الى مجلس الوزراء في شهر تموز ١٩٩١ لزيادة الواردات العامة من الضرائب والرسوم وفيما يلي الخطوط العريضة للورقة المذكورة<sup>٣</sup>.

بعد ان تعترف الورقة بانها لا تشكل خطة اقتصادية متكاملة ، وانما هي عبارة عن بعض الاقتراحات لزيادة الواردات العامة من اجل تخفيف التفاوت الحاصل بين كتلتي الواردات والنفقات ، تنتقل لتضع بعض المبادئ التي تنطلق منها اقتراحاتها. واهم هذه المبادئ:

أ- عدم الاعتقاد بانه في الامكان احداث توازن مالي في وقت قصير.

ب- ان اية خطة لزيادة الواردات يجب ان تترافق مع خطة لضبط الإنفاق العام وتحديد اولوياته.

ج- اعطاء الاولوية لاستيفاء الرسم او الثمن على تحصيل الضرائب ، ويدخل في هذا الاطار العمل على استيفاء ثمن الكهرباء والمياه والهاتف وغيرها التي تشكل العجوزات فيها جزءا كبيرا من عجز المالية العامة .

فيما يتعلق بتحسين الضرائب والرسوم المالية ، ركزت الورقة على وجوب القيام بما يلي:

أ- رفع سعر الدولار الجمركي تباعا.

ب- خفض التعريفات الجمركية عن بضائع ومواد حياتية لئلا تتأثر معيشة المواطنين من جراء ارتفاع الدولار الجمركي. ورفع هذه التعريفات على البضائع والموارد الموصوفة بالكمالية مع الاخذ بعين الاعتبار مبدأ تشجيع الصناعة الوطنية.

ج- زيادة مردود ضريبة الاملاك المبنية من الابنية الحالية برفع القيم التاجيرية، واخضاع هذه الضريبة لنظام الدفع المسبق .

٣- ضمت اللجنة الوزراء المختصين ورئيس مجلس الانماء والاعمار وحاكم مصرف لبنان وبعض

المسؤولين والمختصين في الشؤون المالية والنقدية.

٤- انظر جريدة النهار عدد ١٧/٧/١٩٩١.



د- استكمال تحديد اصول جديدة لتخمين الاملاك المبنية بتقليص عامل الاستنساب.

هـ- تحديد اصول لتخمين العقارات غير المهنية.

و- تعديل معدلات ضريبة الدخل لجهة زيادة مردود الضريبة.

ز- الاصلاح الشامل لضريبة الدخل ، باجراء مسح شامل للمكلفين ، واصلاح الإدارة المسؤولة وتشديد العقوبات على المكلفين المخالفين.

ح- اعادة النظر بالنصوص المنظمة لرسم الانتقال المفروض على الشركات والوصايا والهبات والاقواف عند انتقالها الى مستحقين جدد.

ط- زيادات محسوسة على الضرائب والرسوم غير المباشرة ، كرسوم الطابع المالي ورسوم جوازات السفر واقامة الاجانب ورسوم التسجيل العقاري ورسم الميكانيك وتسجيل السيارات ، رسم المغادرة، الرسوم القضائية، الرسوم على المسكرات والمشروبات الغازية، رسوم الملاهي والفنادق والسينما، الرسوم على المواد المتلفة .

فيما يتعلق باستحداث ضرائب ورسوم جديدة ، فقد اقترحت الورقة ما يلي:

أ- فرض رسم على مزاولة المهنة يمكن ان يتخذ صيغة معدل نسبي على رقم الاعمال، او ان يحدد في صورة مبلغ مقطوع محدد سلفا.

ب- فرض ضرائب على اشكال التحسين العقاري غير المشمولة بالضريبة حتى الان.

ج- تحديد رسوم جديدة على اشغال الاملاك البحرية.

د- احداث رسوم علي تسوية مخالفات البناء.

هـ- فرض رسم سنوي على الشاليهات البحرية والجبلية تبعا لمساحتها. أما الاقتراحات الاخرى فتتعلق بتحسين الاوضاع الادارية في وزارة المالية عن طريق اصلاح المباني والمكاتب المهتمة والمتضررة ، وملء الشواغر في الملك ، وادخال المكننة والمعلوماتية في العمل الاداري .

## ١-٢-٢- إجراءات السياسة المالية والنقدية

على الصعيد المالي ، لم يتخذ المسؤولون في العام ١٩٩١ سوى القليل من الاجراءات التي من شأنها تخفيض العجز. ففي شهر اذار اتخذ قرار ببيع القمح المستورد الى المطاحن بسعر غير مدعوم اي بسعر الكلفة مما اتى بوفر على الخزينة قدر في وقتها بنحو ٦٠ مليار ليرة. وفي الشهر نفسه اتخذ قرار بزيادة الرسوم على المشروعات الروحية بنسبة ٤ اضعاف ، وقرار بوضع رسم مقداره ٢٥٠ ليرة على كل علبة تبغ اجنبي . وفي نيسان ، تم رفع الدولار الجمركي من ٦ ليرات الى ١٠٠ ليرة ثم الى ٢٠٠ ليرة في شهر تموز. (علما ان متوسط سعر صرف الدولار في العام ١٩٩١ كان نحو ٩٢٨ ليرة) .

اما على الصعيد النقدي ، فقد شهد العام ١٩٩١ تدخلا فاعلا من قبل مصرف لبنان في سوق القطع حيث اخذ ابتداء من شهر اذار من العام المذكور يتدخل باستمرار لتأمين استقرار سعر صرف الليرة. وعلى خط مواز اعتمدت سياسة نقدية صارمة تمثلت بالتحويل من خلق النقود (الاعتماد على مصرف لبنان) لتمويل عجز المالية العامة الى الاعتماد اكثر على سندات الخزينة ، عن طريق رفع معدلات الفائدة على الليرة وفرض سقوف على التسليف بالعملات الاجنبية.

## ١-٢-٣- النتائج المحققة في العام ١٩٩١ على صعيد الاستقرار الاقتصادي والمالي

شهد العام ١٩٩١ تحسنا واضحا في الاداء الاقتصادي قياسا على ما كان عليه في عام ١٩٩٠ . ويعود ذلك كما سبق وذكرنا الى التحسن الذي حصل في الوضع السياسي بشكل رئيسي وادى الى تدفق كثيف لرؤوس الاموال من الخارج. وبالتضافر مع السياسة النقدية الصارمة التي اعتمدت شهد سعر صرف الليره تحسناً كبيراً ازاء الدولار، اذ انخفض سعر صرف هذا الاخير من نحو ١١٠٠ ليرة في شهر شباط الى نحو ٩٠٠ ليرة في اواسط العام. وفي الوقت نفسه ، انخفضت نسبة دولرة الاقتصاد (الجدول ٤) واستطاع مصرف لبنان اعادة تكوين احتياطة من العملات الاجنبية الذي زاد نحو ٦٠٠ مليون دولار<sup>١</sup> وبلغ نحو ١.١ مليار دولار .

كذلك سجل مؤشر اسعار الاستهلاك انخفاضا في معدل التضخم من نحو ٦٣٪ كمتوسط في العام ١٩٩٠ الي نحو ٤٩٪ كمتوسط في العام ١٩٩١ ، وبحسب تقديرات بعثة لصندوق النقد الاولي، فإن الناتج المحلي الاجمالي حقق في العام المذكور ارتفاعا نسبته ٣٠٪ وحسب تقديرات البنك الدولي كان الارتفاع بحدود ٤٠٪<sup>١</sup>.

اما على صعيد التوازن المالي للقطاع العام ، فيبين الجدول ٨ ان الايرادات اصبحت في عام ١٩٩١ بالاسعار الثابتة ثلاث مرات تقريبا ما كانت عليه في عام ١٩٩٠، في حين ان النفقات لم ترتفع الا بنسبة بسيطة. وبذلك انخفض العجز من نحو ٨٤٪ من مجموع النفقات الى نحو ٥٦٪ ، ومن نحو ٣٦.٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي الى نحو ٢٤.٢٪ . لكن تمويل العجز المذكور بشكل رئيسي بواسطة سندات الخزينة المكتتب فيها من قبل المصارف التجارية والجمهور ادى الى ارتفاع كبير في الدين العام الداخلي الذي ارتفع حجمه من نحو ١٥٦.٠ مليار ليرة في عام ١٩٩٠ الى نحو ٢٥٤.٠ مليار في عام ١٩٩١ (الجدول ٩).

### ١-٣-٢- التوجهات والاجراءات الاقتصادية والمالية في العام ١٩٩٢

عاد الإداء الاقتصادي والمالي للانتكاس في عام ١٩٩٢ بعد التحسن الملحوظ الذي حققه في العام الذي سبق . وقد نتج هذا الانتكاس عن عدة اسباب اهمها بعض الاخطاء التي اتخذت في اواخر العام ١٩٩١ على صعيد السياسة المالية ، ثم انتكاس الاستقرار السياسي الذي تحقق في العام السابق ، اضافة الى التأخر في صياغة توجهات اقتصادية ومالية متكاملة وواضحة ووضعها موضع التنفيذ .

#### ١-٣-١- رفع الاجور في نهاية العام ١٩٩١ ونتائجه السلبية

بالرغم من تحذير خبراء البنك الدولي ، في تقرير عن وضع لبنان الاقتصادي في اواخر تشرين/الثاني /نوفمبر ١٩٩١، من المخاطر التي تنطوي عليها المديونية الداخلية المرتفعة ، عمدت الحكومة في اواخر العام المذكور الى رفع الاجور في القطاع العام بنسبة ٢٠.٠٪ تقريبا<sup>٧</sup> مع مفعول رجعي دون تامين تغطية الزيادة بايرادات جديدة. وجري رفع اعتمادات موازنة العام ١٩٩٢ التي كانت مقررة بحوالي ١٦٥.٠ مليار ليرة الى اكثر من ٢٢٠.٠ مليار ليرة. ومع دفع الفروقات المستحقة عن المفعول الرجعي لزيادة الرواتب ، شهدت بداية العام ١٩٩٢ ارتفاعا كبيرا في حجم السيولة بلغ نحو ٢٤.٠ مليار ل.ل. دفعة واحدة، فسارع قسم كبير من المكتتبين بسندات خزينة والمودعين في المصارف التجارية بالعملة الوطنية الي تحويل سنداتهم وودائعهم الى ودائع بالدولار. كذلك فعل الموظفون بقسم من الفروقات التي قبضوها. وبذلك ازدادت الضغوط كثيرا علي الليرة. وحاول مصرف لبنان بتدخله في سوق القطع الدفاع عن سعر ٨٨.٠ ليرة للدولار الواحد. واستمر في ذلك لفترة طويلة نسبيا. الا انه دفع مقابل ذلك جزءا كبيرا من احتياطيته بالعملات الاجنبية (نحو ٥٠٠ مليون دولار)<sup>٨</sup> الى ان جاء قرار الحكومة الاخير برفع الاجور في القطاع الخاص بنسبة ٦.٠٪ عندها أعلن مصرف لبنان في ١٩ شباط/فبراير توقفه عن التدخل في سوق القطع، مما رفع

٧- كان حجم الاجور في القطاع العام في بداية العام ١٩٩١ في حدود ٢٨.٠ مليار ليرة وارتفع بعد رفع الاجور في نهاية العام الى نحو ٩٠.٠ مليار ليرة.

٨- أي ما نسبته ٤.٠٪ تقريبا من مجموع الاحتياطي.

سعر صرف الدولار خلال اسبوعين من ٨٨. ليرة الى نحو ١٢٠٠ ليرة، واخذت على اثر ذلك وتيرة ارتفاع الاسعار الاستهلاكية بالتسارع.

### ١-٣-٢- تقرير لجنة الخبراء حول "مرتكزات الاستقرار الاقتصادي"

بتاريخ ١١/٣/١٩٩٢ كلف مجلس الوزراء لجنة من ثمانية خبراء وضع تصور عام لخطة عمل اقتصادية مالية لمعالجة الضغوطات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني وتقديم مقترحات لتحقيق الاستقرار التدريجي وتدعيم النهوض الاقتصادي. وبتاريخ ٢١ نيسان ١٩٩٢، قدمت اللجنة المذكورة تقريرها الى مجلس الوزراء، محددة هدفه "بالمساهمة في رسم المعالم الرئيسية للسياسة الاقتصادية والمالية المطلوبة في المرحلة الراهنة في ضوء المعطيات المتاحة". وفيما يلي اهم ما تضمنته محاور التقرير:

#### اولا : في الاطار السياسي والاداري

قام الخبراء بتحديد الاطار السياسي والاداري الذي لا يمكن للسياسة الاقتصادية والمالية المقترحة ان تنجح بدون توفره ، وبهذا الخصوص، رأى التقرير ان الاداء الاداري بارتباطه "بواقع الحياة السياسية اللبنانية التي لا تزال شديدة التأثير بالاعتبارات الطائفية والمذهبية والعائلية، اصبح يشكل عائقا اساسيا في مواجهة الازمة الاقتصادية والاجتماعية. ومن الضروري بالتالي، لكي تنجح عملية الاصلاح الاقتصادي ان يجري رفع مستوى الاداء السياسي والاداري والشروع دون ابطاء في بناء الدولة العصرية والادارة المنتجة".

#### ثانيا: في القضايا الاقتصادية الاساسية

رأت اللجنة بهذا الخصوص، ان لبنان يعاني حاليا من تزامن التضخم مع انخفاض مستوى الانتاج الحقيقي نسبة الى طاقاته الكامنة في وقت يعد نفسه فيه لاعادة الاعمار. وعليه فقد رأى الخبراء ان يتمحور البحث حول قضيتين اساسيتين:

##### ١- التضخم والسياسة المالية والنقدية وبهذا الخصوص ذكر التقرير ان

العجز في موازنة القطاع العام كان له الاثر الاهم في استفحال ظاهرة التضخم وان اول القضايا الرئيسية المطروحة بالتالي تتمثل في برمجة عملية السيطرة علي العجز وكبح اثاره التضخمية.

٢- الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني ومستوى الانتاج: حيث ان القضية الرئيسية الثانية التي تواجه الاقتصاد اللبناني في المدين القصير والمتوسط تتمثل

في الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية المتاحة راهناً ، وفي تحديثها وتوسيعها مستقبلاً.

### ثالثاً: في مرتكزات السياسة الاقتصادية

١- في مجال السياسة المالية، رأّت اللجنة ان ضبط الوضع المالي للقطاع العام يتطلب اخذ الاجراءات التالية:

أ- تحديد سقف لانفاق القطاع العام لا يتجاوز ١٧٠٠ مليار ليرة في العام ١٩٩٢ على ان لا يتجاوز العجز حد اقصى قدره: ٣٥٪ من مجموع الانفاق . وهذا يفترض ان ترتفع نسبة الواردات العامة ما بين ٢٠-٢٥ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي بحيث يتراجع العجز الي ما بين ١٠ و ١٢٪ منه.

ب- تحديد سقف لاقتراض الدولة من مصرف لبنان في حدود ١٠٪ من الانفاق. وما تبقي من عجز يجب ان يتم تمويله بواسطة سندات الخزينة لحين عودة التوازن المالي.

ج- الاستمرار في التقليل التدريجي للعجز وصولاً الى تأمين التوازن بين الموارد الحقيقية والنفقات في خلال ثلاث سنوات بعد عام ١٩٩٢ واذا كانت مقتضيات الاعداد تفوق قدرة الدولة التمويلية، فان على العجز المحتمل ان يكون في هذه الحالة مرتبطاً بصورة مباشرة بتمويل المشاريع ذات الطابع الاعماري والانمائي.

د- ضرورة الاصلاح الجذري للنظام الضريبي، باعطاء الاولوية لعملية تحقق وتحصيل الضرائب والرسوم المختلفة التي تقاعست الدولة عن جبايتها، ورفع الدولار الجمركي في مرحلة اولى الى نصف سعره الحقيقي، على ان يلغى تماماً في ضوء التقدم في تحقيق الاستقرار النقدي، وزيادة الرسوم على البنزين وميكانيك السيارات، والاسراع باقرار مشروع قانون تسوية مخالفات البناء ومشروع قانون الغرامات والرسوم على اشغال الاملاك البحرية، ثم الاسراع في تعديل ضرائب الدخل علي الافراد والمؤسسات .

هـ- رفع الحصانة عن الموظفين وتطهير الادارة، وتخفيض اجمالي عدد العاملين في القطاع العام بنسبة صافية قد لا تقل عن ٢٠٪.

٢- في مجال السياسة النقدية والمصرفية، اكدت اللجنة على ان الاستقرار النقدي لا يمكن تحقيقه بمعزل عن الانضباط في السياسة المالية، وفي هذا الاطار رأّت ما يلي:

أ- الابقاء على سياسة الضبط النقدي بالحفاظ على نسب الاكتتاب في سندات الخزينة شرط ان يتم التخفيف التدريجي لهذه النسب بالتزامن مع التقدم الواجب تحقيقه على صعيد الوضع المالي.

ب- ضرورة ان تبقى سياسة سعر الصرف تعكس القوى الاساسية في السوق مع استمرار مصرف لبنان في الحد من التقلبات الحادة.

ج- اهمية الاسراع في تنقية القطاع المصرفي بتعزيز رساميل المصارف وزيادتها وتشجيع عملية الدمج وتسريع عملية التصفية الذاتية.

### ٢- في المرتكزات المؤسساتية، رأت اللجنة:

أ- تركيز الجهود على اعادة تكوين القاعدة الاحصائية للبلاد في المجالات كافة.

ب- ضرورة الفصل في مجال النشاط الاعماري والانمائي للدولة بين مهمات الدراسات والتخطيط من جهة ومهمة التنفيذ من جهة ثانية.

ج- ضرورة التنسيق المتواصل بين السياسات الاقتصادية المختلفة، لاسيما السياسات المالية والنقدية والاعمارية.

### رابعاً: في قضايا الادخار والاستثمار

١- في مسألة الادخار، رأت اللجنة انه كلما تقدم لبنان في مجال توطيد الاستقرار السياسي وتعززت بالتالي فرص الثبات النسبي في سعر الصرف وانتظام سوق القطع، كلما تعززت وسائل الادخار الداخلية والخارجية.

أ- فيما يتعلق بمصادر الادخار الداخلية، رأت اللجنة انه بالرغم من تقلص القاعدة الداخلية لادخار المؤسسات والافراد بفعل ما سببته الحرب من انخفاض في المداخيل الحقيقية وهروب للمدخرات الي الخارج ، بقي لدى لبنان مخزون من الادخارات علي شكل ودائع محلية بالعملة الوطنية والعملات الاجنبية بلغت ما يوازي ٦.٢ مليار دولار في نهاية ١٩٩١.

- فيما يتعلق بمصادر الادخار الخارجية ذكر التقرير ان ما يملكه اللبنانيون المقيمون في لبنان من ودائع في بنوك تعمل في الخارج (معظمها بنوك لبنانية الملكية) قد بلغ نحو ٨.١٢ مليار دولار في نهاية أيلول ١٩٩١. كما وأن اللبنانيين المقيمين منهم وغير المقيمين يملكون في الخارج اصولاً ثابتة اضافة الى اصول مالية مما يزيد في مجموعه بنسبة كبيرة عن حجم الودائع المذكورة.

٢- فيما يتعلق بالاستثمار، رأَت اللجنة ان التحديات التي تواجه لبنان في هذا المجال متنوعة ومتداخلة وتتمثل ابرزها في ضرورة تأمين الاستقرار النسبي على الصعيدين المالي والنقدي وتوفير خدمات البنية التحتية الاساسية وفرص محددة للاستثمار اضافة الى تأمين الحوافز الضريبية لعملية الاستثمار وازالة العوائق الادارية ومكافحة الرشوة والفساد. ورأت اللجنة بالتالي ان مواجهة هذه التحديات تتطلب- اضافة الى الاستقرار السياسي والامني- الخطوات التالية.

أ- تخفيض معدلات ضريبة الدخل والارباح وتبسيطها واختصارها الى شطرين .  
و تقترح اللجنة ضريبة بنسبة ١٠٪ على مداخيل الاشخاص وضريبة بنسبة ١٥٪ على ارباح شركات الاموال.

ب- الاسراع في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الاساسية ضمن الموارد المتاحة ،  
واعادة تكييف نتائج الخطة المقترحة بهذا الشأن من قبل الاستشاري بكتل-دار الهندسة انسجاما مع توفر هذه الموارد . والعمل علي تحفيز واشراك القطاع الخاص اللبناني المقيم وغير المقيم في توفير موارد اضافية لتمويل هذه المشاريع بمختلف الاشكال، من بينها اعتماد التخصيصية في مجالات خدماتية محددة.

ج- تعبئة المدخرات اللبنانية الخاصة بقيام سوق مالية نشطة.

د- انشاء شركة عقارية لادارة العقارات التي قدمت الى مصرف لبنان مقابل امداد المصارف المتعثرة بالسيولة على اساس الوعد بالبيع.

هـ- الاسراع باعداد الدراسات اللازمة لجمع نشاطات التسليف الاسكاني في اطار مصرف الاسكان وتعزيز الموارد المالية للمصرف المذكور .

و- توحيد المصارف الموجودة لتسليف القطاعات المنتجة في مصرف واحد للانماد الزراعي والصناعي والسياحي ،على اساس المشاركة فيه بين القطاعين العام والخاص.

ز- الاسراع في اعادة اعمار الوسط التجاري وباقي المناطق المدمرة في لبنان لان ذلك يحفز الاستثمار . على ان تلتزم الشركات العقارية المنوي انشاؤها باعداد وابرار دراسات الجدوى الاقتصادية وجداول التدفق النقدي العائدة الى مشاريعها، كما رأَت اللجنة ضرورة الحفاظ على الخصائص الاجتماعية والعمرانية والثقافية الاساسية للمناطق المعنية بقيام هذه الشركات.

٣- فيما يتعلق بالتخصيصية فقد رأَت اللجنة ضرورة تخصيص بعض الانشطة الاقتصادية العائدة الى قطاع الدولة، مثل خدمات الاتصالات السلكية

واللاسلكية وجمع النفايات وغيرها من الانشطة العامة. وقد بررت اللجوء الى التخصيص بشكل رئيس بعدم توفر الشروط السياسية المؤاتية لاجراء اصلاح اداري حقيقي ، يعيد الاعتبار لمعايير الانتاجية والتحديث والانضباط المالي والتمرس بالخلفية المهنية والادارية. كما رأت اللجنة ان تطبيق عملية التخصيص بالشروط الصحيحة من شأنه ايضا ان يشجع استقطاب ادخارات اللبنانيين في الداخل والخارج ويشكل اداة تسريع لقيام السوق المالية النشطة.

٤- فيما يتعلق بموضوع الذهب، رأت اللجنة ان ظروف لبنان الراهنة تستدعي ضرورة عدم المس بمخزون الذهب لدى مصرف لبنان حتى يتحسن الاداء السياسي والاداري ويستعاد قدر كبير من الاستقرار الاقتصادي والنقدي عندئذ يمكن النظر في تسييل الذهب او جزء منه او استخدامه بطرق اخرى. واستعمال مردود ذلك في اعادة البناء والتنمية.

خامساً: في البعد الاجتماعي: ازاء استفحال الازمة الاجتماعية، رأت اللجنة انه ليس هناك حلول سحرية في المدى القصير، لان مواجهة الترددي الاجتماعي تندرج اساسا في اطار تحفيز وزيادة الانتاج وتحقيق اهداف الاستقرار الاقتصادي.

وبانتظار تطوير الانتاج، فان اللجنة الحت على اهمية مواجهة مفاعيل الازمة الاجتماعية من خلال التوجهات التالية:

أ- الحؤول دون حصول تراجع اضافي في مستويات الاجور الحقيقية مما يقتضي الاسراع في كبح جماح التضخم والا يصبح تصحيح الاجر امرا لا بد منه.

ب- مكننة اعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واصلاح ادارته واستخدام فوائضه في توظيفات منتجة وزيادة القيمة الحقيقية لتقديماته المختلفة واستبدال نظام تعويضات نهاية الخدمة بنظام الشبخوخة.

ج- تنفيذ سياسة اسكانية تضمن وضع قانون جديد للايجارات يشجع التوظيف في قطاع الاسكان، بالاضافة الى اطلاق سلسلة من المشاريع الاسكانية الموجهة اساساً للفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والحدود .

د- توفير الشروط التي تمكن التعليم الرسمي من استعادة دوره ومستواه اللذين كان قد بلغهما قبل الحرب، من خلال تطوير دور المعلمين ومؤسسات التعليم المهني واعادة تنظيم الجامعة اللبنانية . وتكييف مناهج التعليم العام والجامعي مع حاجات سوق العمل .



هـ- ضرورة الاهتمام بتطوير الموارد البشرية التي تأثرت ميزتها النسبية بشكل سلبي من طريق تطوير عقود التدريب داخل المؤسسات واستحداث حوافز لتأمين انخراط العاملين في اعمال التدريب واعادة احياء وتطوير المؤسسة الوطنية للاستخدام، بالاضافة الى التشدد في عملية تنظيم عمل الاجانب

و- الاسراع في تشكيل المجلس الاقتصادي-الاجتماعي، لأن قيام هذا المجلس من شأنه ان يعزز فرص تقديم معالجات جديّة ومتكاملة وغير مرتجلة للمشكلات الاقتصادية ويخفف من حدة التوتر الاجمالي ويوفر عوناً للسلطتين التشريعية والتنفيذية .

سادساً :في الختام ،اعتبرت اللجنة التوصيات التي تقدمت بها كلاً لا يتجزأ ، يشكل اطاراً لسياسة اقتصادية واضحة الاهداف والوسائل ، تعتمد في جوهرها على القدرات الذاتية المتاحة والكامنة للبنانيين . ورأت اخيراً ان العبرة الاساسية تبقى في ان تتوافر الارادة والقدرة لدى الجسم السياسي الرسمي على وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ .

### ١-٣-٣- اجراءات السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية

اعلنت الحكومة عن تبنيها لمعظم ما جاء في تقرير لجنة الخبراء، واتخذت على الفور قراراً بتحديد سقف اعلى للانفاق على مستوى ١٧٠٠ مليار ليرة وهو السقف الذي اقترحتة اللجنة .

لكن وتيرة تفاعلات الوضع الاقتصادي والسياسي كانت اسرع من وتيرة الحكومة في وضع توصيات لجنة الخبراء موضع التنفيذ. فقد واصل سعر صرف الليرة تدهوره فبلغ في ايار / مايو نحو ٢٠٠٠ ليرة للدولار الواحد ، وواصلت الاسعار بالتالي ارتفاعها بحيث بلغت الزيادة نحو ٧٠٪ مما كانت عليه في أواخر العام ١٩٩١ مما اطلق حركة احتجاجات شعبية واسعة بلغت اوجها في ٦ ايار. وكان هنالك توجه لاجراء الانتخابات النيابية في اواخر فصل الصيف فاستقالت الحكومة دون ان تتمكن من اتخاذ اي اجراءات عملية لتصحيح الاوضاع الاقتصادية والمالية المتدهورة. لا بل انها كانت قد اخذت بعض الاجراءات التي تصب في الاتجاه المعاكس للتصحيح. فعطلت احكام الاجراء القانوني المأخوذ في نيسان ١٩٩١ والذي جمد الاقساط المدرسية في القطاع الخاص لمدة ثلاث سنوات وكانت قبلها قد عادت عملياً ونتيجة لتدني سعر صرف الليرة الي دعم استيراد القمح.

ومع ان المهمة الرئيسية للحكومة الجديدة كانت الاشراف على الانتخابات. ومع ان هذه الاخيرة احدثت انقساماً في صفوف التيار السياسي الذي دعم اتفاق الطائف

فان الحكومة الجديدة توصلت في ١٤ تموز/يوليو ١٩٩٢ الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات التي يمكن وضعها في اطار التوصيات التي وضعتها لجنة الخبراء، وبالتحديد تلك التي ترمي الى تقليص العجز في مالية الدولة<sup>١٠</sup>.

من ناحية الانفاق، تضمنت الاجراءات وضع سقف جديدة لهذا الانفاق قدره ١٩٣. مليار ليرة عوضا عن سقف ١٧٠. مليار المحدد في تقرير لجنة الخبراء، بحيث يأتي الانفاق في النصف الثاني من عام ١٩٩٢ مساويا تقريبا للانفاق الحاصل في النصف الاول. كما تضمنت وضع سقف للاقتراض من مصرف لبنان للنصف الثاني من السنة مقداره ٨٥ مليار ليرة، اي ما يوازي ٩٪ من الانفاق المقدر في هذه الفترة مقابل نسبة ٣٤٪ التي تم بلوغها في النصف الاول.

اما من ناحية الايرادات، فقد تضمنت الاجراءات رفع الدولار الجمركي من ٢٠٠ ليرة الى ٨٠٠ ليرة وزيادة الرسوم على البنزين بمعدل ٥٠ ليرة على اللتر الواحد، كما تضمنت زيادات في بعض الرسوم الاخرى كالرسم على ميكانيك السيارات. واحالت الحكومة الي مجلس النواب مشاريع قوانين بفرض غرامات على مخالفات البناء والاملاك البحرية. وكان من المقدر ان تؤدي الاجراءات لتحسين الواردات الي زيادة قدرها ٤٥٠ مليار ليرة، نصفها تقريبا سيأتي من ارتفاع حجم الرسوم الجمركية المحصلة. وهكذا فقد كان من المتوقع ان ينخفض العجز في النصف الثاني من ١٩٩٢ الى ١٧٩ مليار ليرة في مقابل ٥٥١ مليار ليرة في النصف الاول. وان تنخفض بالتالي نسبة العجز في عام ١٩٩٢ الى نحو ٣٨٪ من مجموع الانفاق في مقابل ٥٦٪ في عام ١٩٩١. كذلك شكلت الحكومة لجنة لدراسة امكان الاخذ بالتخصيصية في بعض المؤسسات العامة كالكهرباء، والاتصالات السلكية واللاسلكية والمواصلات والريجي والمصافي والمطار والكازينو على ان تضع اللجنة المذكورة تقريرا مفصلا يتناول امكانية الاستخصاص في كل من هذه القطاعات على حدة.

### ١-٣-٤- النتائج المحققة في العام ١٩٩٢ على الصعيدين الاقتصادي والمالي<sup>١١</sup>:

كانت النتيجة الايجابية الوحيدة لاجراءات تموز ١٩٩٢ هي زيادة حجم ايرادات الموازنة المحققة حيث تم تحصيل نحو ٥٠٠ مليار ليرة ما بين تموز/يوليو ونهاية تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٩٢ مقابل نحو ٣٥٠ مليار ليرة في النصف الاول من العام المذكور. ولم يجر التقيد من ناحية الانفاق بالسقف المحدد اذ بلغ فعليا نحو ٢٣٠٠ مليار ليرة عوضا عن ١٩٣. مليار ليرة. كذلك ما ان جاء شهر آب حتى كان حجم

١٠- انظر (مقدسي - ١٩٩٣).

١١- الارقام الواردة تحت هذا العنوان مأخوذة من: (صندوق النقد ايلول ١٩٩٢) و (مقدسي ١٩٩٣) و

(مصرف عودة - ١٩٩٢).

الاستدانة من مصرف لبنان قد تجاوز السقف المحدد العام (١٢٤ مليار ليرة مقابل ٨٥ مليار).

وفي آخر ايلول من العام المذكور كان قد بلغ العجز التراكمي في ميزان المدفوعات نحو ٥٠٠ مليون دولار وسجل سعر صرف الليرة تدن بلغت نسبته ١٧٥٪. ووصل احتياط مصرف لبنان الي نحو ٥٧٠ مليون دولار بعد ما كان في أواخر العام ١٩٩١ نحو ١٢٥٠ مليون دولار . وارتفعت نسبة التضخم الي نحو ١٥٥٪.

مع مجيء حكومة السيد رفيق الحريري في اعقاب الانتخابات النيابية، اخذ الوضع الاقتصادي والمالي في الفصل الاخير من سنة ١٩٩٢ يتحسن بشكل واضح نتيجة لجو الثقة الذي اشاعة مجيء الحكومة المذكورة فأصبح الاداء الاقتصادي في عام ١٩٩٢ بشكل عام افضل من الاداء المحقق في العام ١٩٩١.

فتحسن الناتج المحلي الاجمالي ٤.٢٪ وانخفضت نسبة العجز في مالية الدولة من نحو ٥٦.٣٪ من مجموع النفقات الي نحو ٥٢.٢٪ (الجدول ٧) ، بعد ان انخفضت الزيادة في حجم هذه النفقات بشكل ملموس وارتفعت قليلا بالمقابل الزيادة في حجم الايرادات (الجدول ٨)، وحقق ميزان المدفوعات فائضا بلغ نحو ٤٦ مليون دولار بعد ان بلغ العجز فيه قبل ثلاثة اشهر نحو ٥٠٠ مليون دولار . ومع ذلك ارتفع حجم الدين العام الداخلي الي نحو ٤٩٠٠ مليار ليرة لكن ارتفعت ايضا نسبة سندات الخزينة من هذا الدين من نحو ٩٢٪ الي ٩٧٪ وانخفضت بالتالي نسبة الاستدانة من مصرف لبنان من نحو ١١٪ الي نحو ٥.٨٪ (الجدولين ١٠ و ٩). كذلك تجاوز متوسط سعر صرف الدولار السنوي كثيرا المستوى الذي كان عليه في العام ١٩٩١ . وبلغ المتوسط السنوي لارتفاع الاسعار ضعف ما كان عليه في العام السابق (الجدول ١). في حين لم تقرر اي زيادة رسمية على الاجور.

## ٢- التخطيط لإعادة الاعمار

### ٢-١- خطة النهوض الاقتصادي

في شهر حزيران من سنة ١٩٩١ عهد مجلس الانماء والاعمار الي كل من شركة "بكتل" الدولية ودار الهندسة (شاعر ومشاركوه-بيروت) بإجراء دراسات التخطيط لإعادة اعمار لبنان وانمائه . على ان يتم انجاز هذه الدراسات في مدة ثمانية عشر شهراً . وقد ميز الاستشاريون في تصورهم الاولي للمشروع بين ثلاث مراحل في عملية اعمار لبنان وانمائه التي اطلقوا عليها تسمية " النهوض الاقتصادي للبنان".

**المرحلة الاولى:** وقد سميت مرحلة "إعادة التأهيل" (Rehabilitation). من المفروض ان تستغرق ثلاث سنوات و"تعطي خلالها الاولوية للتأهيل. وحيثما تدعو الحاجة لاعادة بناء قدرة المنشآت القائمة، وللأعمال التي تعزز امكانية المؤازرة في المراحل اللاحقة من اعادة البناء اما اضافة قدرات جديدة فتقتصر على حالات طارئة فقط . هذا ويجب ان يجري وضع الدراسة لهذه المرحلة في خلال اربعة اشهر.

**المرحلة الثانية:** وقد سميت مرحلة الاعمار او البناء (Recovery) من المفروض ان تستغرق خمس سنوات ويجري خلالها "توسيع القدرات عبر مرحلة انتقالية حيث تعالج تدريجيا الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الحرب". هذا ويستغرق وضع الخطة العائدة لهذه المرحلة ثمانية اشهر.

وتقول وثائق الخطة، انه بنهاية المرحلة الثانية يكون قد تم تطوير مختلف قطاعات البنية التحتية على النحو الذي كان يجب ان تكون عليه لولا سنوات الحرب " كما تقول ان كلاً من مرحلتى التأهيل واعادة الاعمار تتميز بالحاجة الى المساعدة الخارجية.

**اما المرحلة الثالثة:** التي سميت مرحلة "الانماء" او "التطوير" فهي التي يكون لبنان خلالها قد استعاد قدرته علي متابعة التقدم دون مساعدة خارجية استثنائية، وتبدأ مع نهاية المرحلة الثانية ويستغرق وضع الخطة العائدة لهذه المرحلة ستة اشهر.

في شهر كانون اول/ديسمبر ١٩٩١ صدرت خلاصة المرحلة الاولى من خطة النهوض الاقتصادي في اربع مجلدات يناهز عدد صفحاتها ١٢٥٠ صفحة.

**المجلد الاول:** ويحمل عنوان "الخلاصة التنفيذية" وهو عبارة عن ملخص لما تضمنته المجلدات الثلاثة الاخرى.

**المجلد الثاني:** ويحمل عنوان "برنامج الاولويات" وهو يوجز برنامج الاولويات لحوالي ١٣٠ مشروعاً موصي بتنفيذها بين ١٩٩٢ و ١٩٩٤، ويصف الوضع الراهن في لبنان في كل من القطاعات التي جري تقييمها ، ويعرض الاعمال ذات الاولوية، ويذكر باهداف خطة النهوض وغاياتها ويربطها بالمنهج الذي اعطيت بموجبه الاولوية للمشاريع المقترحة.

**المجلد الثالث:** ويحمل عنوان "تنفيذ الخطة ووسائل المراقبة" ويتضمن وصفاً لمؤسسات ووسائل التنفيذ القائمة . ويوصي ايضا باعتماد استشاري لادارة البرنامج بالاضافة الى الاعمال الكفيلة بدعم صناعة البناء ويصف الاجراءات لتصنيف وادارة المقاولين والمنهجية المقترحة لضبط ومراقبة خطة النهوض بشكل

عام والمشاريع الافرادية التي تتضمنها.

**المجلد الرابع:** ويحمل عنوان "خلاصة المشاريع " ويتضمن تلخيصا لكل من المشاريع الواردة في برنامج الاولويات مع وصف موجز للمشروع والغايات والمتطلبات التشغيلية ومتطلبات التمويل والمنافع.

وقد استندت خلاصة المرحلة الاولى من خطة النهوض الي اربعة وعشرين ورقة عمل وست مذكرات فنية تم اعدادها من قبل خبراء. وغطت اوراق العمل مختلف الازواح الاقتصادية والاجتماعية والمادية والجوانب المنهجية لخطة النهوض:

اثنتا عشرة منها تناولت تقييم لمختلف قطاعات الاقتصاد اللبناني والاثنتا عشرة الاخرى تناولت الجوانب العامة لخطة النهوض، كالمنهجية والاقتصاد والشروط الاجتماعية وتوافر الموارد ووسائل التمويل. اما المذكرات الفنية فقد تناولت اهداف وغايات اعادة الاعمار واجهزة التنفيذ، ومسألة التمويل ، وتقوية قطاع البناء، وانظمة المراقبة ، وتصنيف وادارة المقاولين.

## ٢-٢ برنامج الاولويات

يتناول برنامج الاولويات كما ورد في المجلد الثاني من خلاصة المرحلة الاولى لخطة النهوض الاقتصادي في لبنان ١٢٦ مشروعا كان يجب ان تدخل حيز التنفيذ خلال السنوات الثلاث ١٩٩٢-١٩٩٤ بكلفة اجمالية تصل الى نحو ٢٢٧٠ مليون دولار عدا حوالي ٧٠٠ مليون دولار وضعت كاحتياطي لتمويل مشاريع قابلة للتنفيذ خلال المدة المذكورة ومتعلقة بدراسات قيد التحضير، فتصبح الكلفة الاجمالية للخطة الثلاثية مع الاحتياطي حوالي ٣٠٠٠ مليون دولار، منها ٨٠٥ ملايين دولار قروض لقطاعات الاسكان والزراعة والصناعة والخدمات السياحية. ومن المشاريع الملحوظ تنفيذها في الخطة ما هو قابل للتوسيع بعد السنوات الثلاث. وعليه فان متطلبات التمويل خلال الخمس سنوات الاولى من خطة النهوض الاقتصادي العامة يمكن ان تصل الى نحو ٤٤٥٠ مليون دولار منها نحو ١٢٨٠ مليون دولار قروض للقطاعات السابقة الذكر.

### ٢-٢-١- التوزيع القطاعي للمشاريع وحصتها من التمويل

يتناول برنامج الاولويات مشاريع تدخل جميعها تقريبا (عدا القروض للقطاع الخاص) في نطاق البنية التحتية للقطاع العام وهي تتوزع علي ١٥ قطاعا. ويبين (الجدول ١٣) كيف تتوزع متطلبات تمويل البرنامج على مختلف هذه القطاعات في الخطين الثلاثية والخمسية. وكما هو واضح في الجدول المذكور، فقد حظي قطاع النقل بحصة الاسد، يليه قطاع الكهرباء وقطاع الاسكان ثم الصرف الصحية

وتعتبر خلاصة المرحلة الاولى ان المحتوى الاجتماعي للبرنامج الذي يتمثل بنصيب قطاعات الاسكان والتعليم والصحة بشكل نحو ٢٤٪ من البرنامج، اما مشاريع الصحة العامة بما فيها المشاريع المتعلقة بتحسين البيئة وامداد المياه ومياه الصرف والنفايات وتحسين مستوى المدن فتشكل ١٦٪ من البرنامج الثلاثي. اما القطاعات الانتاجية الرئيسية الصناعية والزراعية فلم تحظى باكثر من ٨.٨٪ من البرنامج نفسه.

### ٢-٢-٢- التوزيع الجغرافي للمشاريع

يرد في خلاصة المرحلة الاولى من خطة النهوض الاقتصادي " ان المناطق القريبة من مواقع القتال عانت من الاضرار المباشرة اكثر من تلك التي نعمت بهدوء نسبي. وبالتالي فان نموذج مشاريع التأهيل سوف يكون في جزء منه انعكاسا لمستويات اضرار الحرب التي اصابته منطقة ما". وفي مكان آخر تضيف الخلاصة "حيث وقعت اضرار الحرب المباشرة بخاصة بيروت والجبل سوف تتناول هذا الموضوع اجراءات ضرورية وحيث عانت القطاعات من نقص في الصيانة سوف يكون التأهيل على نطاق الوطن بكامله". لكن برنامج الاولويات لا يتضمن توزيعا دقيقا للمشاريع على مختلف المناطق اللبنانية لان الوجود المادي لمشروع ما في منطقة ما، لا يعني بالضرورة ان فائدة هذا المشروع تعود على المنطقة الموجودة فيها. وقد امكنا ان نستنتج مما تضمنته الخطة بخصوص التوزيع الجغرافي للمشاريع ان حوالي نصف المشاريع (٦٢) مشروعا يقع في ما تسميه الخطة "كل المحافظات" وتستأثر بنحو ٥٤٪ من متطلبات تمويل البرنامج الخمسي. وان حوالي ١٥ مشروعا يقع في اكثر من محافظة وتبلغ حصتها حوالي ٢٣٪ من متطلبات تمويل البرنامج. هذا في حين امكن توزيع ٤٥ مشروعا على المحافظات الخمس وكان نصيبها ايضا ٢٣٪ من متطلبات تمويل البرنامج الخمسي. (في بيروت وحدها ٢٤ مشروعا حصتها ١٩٪ من التمويل، وفي الجبل ١٠ مشاريع حصتها ٢.٣٪ من التمويل، وفي الشمال ٤ مشاريع حصتها ١.٦٪ من التمويل وفي الجنوب ايضا ٤ مشاريع حصتها ٥.٦٪ من التمويل. اما في البقاع فهناك ٣ مشاريع حصتها ٠.٣٪ من التمويل).

### ٢-٢-٣- الاعتبارات الاقتصادية الشاملة او الكلية

#### (Macroeconomic) التي يقوم عليها برنامج الاولويات

تم تقدير حجم البرنامج بواسطة نموذج اقتصادي شامل لخطط النهوض المحتملة، وحددت هذه الاخيرة وفقا لمعدل استرداد الناتج الوطني الاجمالي، ولمعدل الاستثمار الاجمالي الثابت في القطاعين العام والخاص وذلك انطلاقا من الفرضيات التالية:

أ- ان الناتج الوطني الاجمالي ينمو فعليا بمعدل ١٥٪ من سنة ١٩٩٠ الى سنة ١٩٩٣. وبناء على هذا المعدل، فإن الناتج الوطني الفعلي سيحقق زيادة فعلية خلال ثلاث سنوات قدرها ٥٠٪. ولكن معدل نمو الناتج سيتباطأ بعد ذلك لان اكثر اعمال التاهيل المجدية كلفة سيتم خلال السنوات الثلاث الاول.

ب- وعليه فإن معدل النمو السنوي الفعلي للناتج الوطني الاجمالي سينخفض الى نحو ٧٪ سنويا بحلول العام ٢٠٠٠، وبذلك يبلغ متوسط معدل النمو السنوي علي امتداد الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ وفقا لهذه التوقعات نحو ١١٪ تقريبا.

ج- انه يمكن الحفاظ علي مستوى للنفقات العامة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ اعلى بنسبه ١٥٪ من مستواها (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٩٠) خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠.

د- ان الدخل الوطني سيرتفع في عام ١٩٩٤ على الاقل الى مستوى الدخل قبل الحرب. وهذا يتطلب ان يكون معدل الاستثمار نحو ٣٠٪ من الناتج الوطني الاجمالي مع افتراض ان ٤٠٪ من مجموع الاستثمار خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ مخصص للقطاع العام (حوالي ١.٤ مليار دولار باسعار ١٩٩٠).

هـ- ان برنامج الاستثمار للقطاع العام، وحتى في حال إزدياد الموارد المحلية، سوف لا يسمح بتقليص كبير في نسبة العجز في الموارد الى الناتج الاجمالي، فالعجز الذي بلغ ٣٠٪ كمعدل خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ قد لا ينخفض الى أقل من ٢٧٪ كمعدل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٤. لذلك كان لا بد من اجل تمويل برنامج الاستثمار للقطاع العام، وتغطية العجز في الموازنة، من تأمين مبلغ يتراوح ما بين ٦٥٠ و ٨٠٠ مليون دولار سنويا من مصادر خارجية على امتداد الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤. هذا، ولكي لا يشكل التمويل الخارجي خطرا مستقبليا على الاقتصاد، يجب ان يتم تمويل المشاريع بشروط مناسبة. ولا بد لذلك من ان يتضمن تمويل العجز قدرا كبيرا من الهبات.

## ٢-٢-٤- تمويل البرنامج

اذا استثنينا القروض الملحوظ تقديمها للقطاع الخاص (نحو ٥٥٥ مليون دولار) يكون المطلوب من القطاع العام تأمين ١.٥ مليار دولار لتمويل برنامج السنوات الثلاث (دون المبالغ الاحتياطية)، وهناك مبلغ ٢.٤ ملايين دولار يتم تأمينها عن طريق المساعدات الفنية. وتشكل المتطلبات من النقد الاجنبي نحو ٥٦٪ من مجموع الخطة الخماسية (باستثناء الاحتياطي)، والباقي ٤٤٪ بالعملة الوطنية.

ولما كان الوضع الاقتصادي في لبنان لا يسمح بتمويل برنامج اعادة التاهيل من مصادر وطنية بالمدى القريب، لذلك كان لا بد من تمويل مشاريع القطاع العام من مصادر خارجية. وتحدد خلاصة المرحلة الاولى من خطة النهوض سبعة مصادر خارجية

- أ- المجموعة الاستشارية للبنك الدولي.
- ب- البنك الدولي نفسه عبر برنامجه لقروض اعادة الانماء الطارئة.
- ج- اقراض ثنائي مباشر بخاصة من الصناديق العربية.
- د- انشاء صندوق دولي لمساعدة لبنان امتدادا لاتفاق الطائف.
- هـ- قروض من ممولين او مصارف تجارية ، بضمانة من مؤسسات الاعتماد التصديري المناسبة.
- و- برامج اقراض لدعم اعادة تأهيل القطاع الخاص في الزراعة والصناعة والاسكان والسياحة.
- ز- تمويل المساعدة الفنية ودراسات الجدوى على اساس الهبات في معظمها، عبر برامج مؤسسات ثنائية ومتعددة الاطراف بما فيها مؤسسات الامم المتحدة. وترد بعد ذلك لائحة بالتزامات التمويل المتوقعة والتي اعطيت للبنان حتى آخر شهر تشرين الاول ١٩٩١ من تسعة مصادر بلغت مجموعها نحو ٦٢٠ مليون دولار.

### ٢-٥- الاجراءات الضرورية قبل البدء في تنفيذ برنامج الاولويات

حددت خلاصة المرحلة الاولى لخطه النهوض الاقتصادي عدد ا من الاجراءات المستعجلة الممهدة للبدء في تنفيذ برنامج الاولويات، والتي تقع على عاتق الحكومة ومجلس الانماء والاعمار القيام بها واهمها الاجراءات التالية:

- أ- وضع السياسات والانظمة اللازمة للتعامل مع المقاولين.
- ب- تأسيس قاعدة المعلومات والبيانات اللازمة لتوجيه التخطيط المستقبلي وتمويل خطة النهوض الشاملة.
- ج- انشاء الهيئة التنفيذية التي تتولى مسؤولية ادارة برنامج اعادة التأهيل
- و-المساعدة الفنية.



د- تحقيق الامن.

ه- دعم قاعدة الموارد البشرية في القطاع العام.

و- تثبيت سعر العملة.

ز- اعادة الانتظام الى الاقتصاد باعادة النظر في آليات النظام المالي العام، وخلق بيئة مناسبة للاستثمار وجذب رؤوس الاموال اللبنانية والمساعدات الاجنبية من الخارج. ومنح مساعدات مالية وقروض طويلة الاجل للقطاع الخاص .

ح- معالجة المشاكل الاجتماعية، بتعديل قوانين الايجار لخلق حوافز للقطاع الخاص في التوظيف في الاسكان، ووضع انظمة للقروض الاسكانية ، وتأسيس وكالة لبرنامج المساعدات الاجتماعية.

### ٢-٣- النتائج المحققة على صعيد اعادة الاعمار

بقيت مسألة إعادة الإعمار في العام ١٩٩٢ تراوح مكانها من الناحية العملية ، والسبب الرئيسي في ذلك يعود الى قلة التمويل الخارجي لبرنامج الاولويات ، لا بل انعدام هذا التمويل .

صحيح انه اضيفت الى التزامات التمويل التي سبق الكلام عنها التزامات اخرى في العام ١٩٩٢ بحيث بلغت بروتوكولات القروض الموقعة من اواخر العام المذكور نحو ١٠٠٠ مليون دولار . الا ان هذه الالتزامات او الاتفاقات المبدئية بقيت تنتظر الابرام النهائي والتنفيذ العملي<sup>١٢</sup> . والسبب الرئيسي في هذا التأخير يعود بدوره الى الربط الذي جرى من قبل البنك الدولي والمجموعة الاستشارية التي شكلها لمساعدة لبنان في كانون الاول/دسمبر ١٩٩١ بين تسريع عملية التمويل وتحقيق انجازات ملموسة في مجال الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي. وهناك اتجاه في اوساط المختصين والسياسيين يربط ايضا هذا التأخير مباشرة بجوانب معينة من الوضع السياسي في لبنان.

والاسباب نفسها (اي المتمثلة في عدم استتباب الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي والسياسي) هي التي تفسر ايضا عدم حماس الاستثمارات الخاصة اللبنانية وغير اللبنانية في الخارج للتوظيف في لبنان. زيادة على ان قدوم هذه الاستثمارات يتطلب تأمين مستوى مقبول من البنى التحتية والخدمات العامة لم يكن متوفرا بعد

١٢- هذا مع العلم ان عنصر الهبة وحتى التيسير في القروض لم يكونا في هذه الالتزامات بالقدر

الذي راهن عليه واضعو برنامج الاولويات.

(كهرباء اتصالات سلكية ولا سلكية. مواصلات، اداء اداري حكومي و...).

والى جانب مشكلة التمويل الرئيسية، كان هنالك جملة من الاسباب الاخرى التي عملت على تاخير وضع خطة النهوض الاقتصادي موضع التنفيذ. وبرزت هذه الاسباب اعتراض جهات سياسية عدة فاعلة من البلاد على الخطة نفسها، وتعرضها للانتقاد من قبل العديد من الاختصاصيين . وقد انصبت الاعتراضات والانتقادات بشكل رئيس علي ناحيتين: عدم التوازن في توزيع المشاريع على المناطق، وعدم اعطاء الابعاد الاجتماعية فيها الاهتمام الذي يستحق. حتى ان خبراء البنك الدولي رأوا ان خطة المرحلة الاولى من النهوض الاقتصادي تتجاوز الضرورات المجتمعية واوصوا بالتالي على ادراج برامج للاسكان والتعليم والتنمية البشرية بشكل عام.

وعليه فقد عاد مشروع الخطة واخضع لسلسلة من التعديلات سيجري تناولها لاحقا. لكن المهم في الامر هو ان هذا المشروع بمختلف الصيغ التي اخذها بقي في العام ١٩٩٢ خارج الالتزام الرسمي<sup>١٣</sup>.

---

١٣- ذكرت وسائل الاعلام في شهر تموز /يوليو من العام ١٩٩٢ ان مجلس الوزراء قد اقر خطة النهوض الاقتصادي ( الارجح ان يكون المقصود برنامج الاولويات في هذه الخطة) الا انها لم تحول بعد ذلك الى المجلس النيابي لقرارهما بصورة نهائية.

## الفصل الرابع

### التوجهات الحالية في مجال الإصلاح الاقتصادي وإعادة الاعمار

مع أن الاجراءات التي تدخل في نطاق إصلاح الاختلالات الاقتصادية والمالية وإعادة الاعمار قد تسارعت خلال الشهور التسعة التي مضت على مجيء الحكومة الحالية، فإن لبنان لا يزال الى هذه الساعة يفتقد إلى دليل رسمي في مجال السياسة الاقتصادية والاعمارية. أي أن الاجراءات التي تؤخذ في هذه الايام لا تندرج في سياق سياسة محددة الاهداف والوسائل بشكل رسمي معن سلفاً. ولا نعني بذلك ان الاجراءات المذكورة تأتي بشكل عشوائي لا يربط بينها منطق، وإنما نقصد فقط أن هذه الاجراءات، وإن جاءت ضمن بعض التوجهات المحددة، فإن هذه التوجهات لا يمكن رصدتها إلا من خلال كلام المسؤولين وتصريحاتهم الصحفية، ومن خلال عدد من الوثائق الرسمية وشبه الرسمية التي لم تأخذ بعد مجراها القانوني كاملاً (مشاريع مراسيم وقوانين في أحسن الاحوال).

من هنا الصعوبة التي يجدها الباحث في تقييم الاجراءات العملية المأخوذة حتى الآن. فهي من جهة، ليست كافية لتشكّل بمجموعها سياسة شاملة في مجال الإصلاح الاقتصادي وإعادة الاعمار. ومن جهة ثانية، لا يمكن ردها إلى إطار مرجعي شامل محدد رسمياً بشكل قانوني (خطة او سياسة محددة الأهداف والوسائل مسبقاً) يجري على أساسه تقييم الكل بدلاً من الجزء، وعليه، لا يبقى من سبيل لتقييم السياسة الرسمية المتبعة في الوقت الحاضر، سوى التعامل مع هذه التوجهات بالحالة التي هي عليها الآن (أي من خلال الوثائق والتصريحات الرسمية وشبه الرسمية التي لم تأخذ بمعظمها طريقها القانوني) بتقاطعها مع ما تم حتى الآن اتخاذه فعلاً من اجراءات عملية على الارض.

وهنا نلاحظ أن التوجهات المذكورة قد تناولت، كما في الفترة السابقة ١٩٩١-١٩٩٢، مسألتين رئيسيتين: مسألة الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي، ومسألة إعادة الاعمار. لكن الجديد في الأمر هو انها، بتأثير من خبراء صندوق النقد الدولي وخصوصاً خبراء البنك الدولي، حظيت في الفترة الأخيرة ببعض التعديل والتفصيل من جهة، وقطعت من جهة ثانية شوطاً متقدماً نسبياً من حيث صياغتها العملية وجهوزيتها للتطبيق.

### ١- توصيات البنك الدولي في مجال الإصلاح الاقتصادي وإعادة الاعمار في لبنان

بإمكاننا القول أن هذه التوصيات بخطوطها العريضة لا تخرج عن الإطار العام

الذي حددته ورقة العمل التي رفعتها اللجنة العليا للتنسيق الاقتصادي الى مجلس الوزراء في شهر تموز ١٩٩١ وبخاصة توصيات لجنة الخبراء في نيسان ١٩٩٢ حول "مرتكزات الاستقرار الاقتصادي في لبنان".

إنما الجديد في الأمر هو أن خبراء البنك الدولي عمدوا إلى ترجمة عدد من التوصيات الواردة في الاطار المذكور الى برنامج أولويات من إجراءات عملية يمكن من خلالها الوصول إلى نتائج معينة في خلال مدة زمنية محددة . وهنا لا بد من الاشارة إلى أن خبراء البنك الدولي يؤكدون على أن الاجراءات التي يتضمنها برنامج الأولويات ليست شاملة، وانما تقتصر على تلك التي يمكن ان تحقق نتائج سريعة ملموسة على صعيد الاستقرار المالي والنقدي. وهذا الهدف لا يشكل بنظر الخبراء هدفاً قائماً بذاته بقدر ما يشكل شرطاً ضرورياً لانطلاق عملية اعادة الاعمار ودفع عجلة الانتاج.

### ١-١- توصيات خبراء البنك الدولي لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي

ينطلق خبراء البنك الدولي في توصياتهم من أن العجز في الموازنة يشكل العقبة الاساسية امام عملية اعادة الاعمار التي تتطلب تأمين حجم ضخم من الاستثمارات العامة والخاصة. ذلك أنه في غياب الاجراءات التي تهدف إلى ادخال التوازن إلى المالية العامة، فإن الاقتراض لتمويل اعادة الاعمار سيفاقم مشكلة العجز، ويرفع حجم خدمة الدين العام بنسب هائلة. إضافة الى ان غياب التعديلات الضرورية في السياسة المالية سيزيد عدم الاستقرار في سوق القطع ويعمل في الوقت نفسه على زيادة نسب التضخم مما ينعكس سلباً على حركة الاستثمارات الخاصة. وعليه فإن التحدي المفروض في الوقت الحاضر يتمثل بتعيين عدد من الاجراءات في مجال السياسة المالية تتوفر فيها الشروط التالية:

أ- ان تكون واضحة في معالمها.

ب- أن تكون قابلة للتنفيذ السريع.

ج- أن تعمل جيداً على تقليص الفرق بين الإيرادات والنفقات العادية.

ومن أجل إعادة الثقة إلى السلطات العامة وخططها يجب أن يتلائم تنفيذ هذه الاجراءات مع اعادة تأهيل سريعة لبعض الخدمات العامة الأساسية. إضافة إلى وجوب استكمال الإجراءات المعنية باجراءات اخرى تتناول مسألة الاستقرار الاقتصادي الكلي (تحقيق الاستقرار على الصعيد النقدي وسوق القطع).

## ١-١-١- الاجراءات الفورية

١- زيادة الإيرادات الضريبية : ومن هذا الإطار ، هنالك أربعة مجالات يمكن فيها زيادة الإيرادات في المدى القصير وهي:

الرسوم الجمركية: شكلت الرسوم الجمركية في العام ١٩٩٢ نحو ٣.٨٪ من قيمة السلع المستوردة وتعتبر هذه النسبة من النسب الأكثر انخفاضاً في العالم لذلك يجب:

- الغاء الدولار الجمركي وتحصيل الرسوم على اساس سعر الصرف الحقيقي للدولار.

- تبسيط نظام التعرفة الجمركية الحالي الذي يتضمن ٣١ رسماً مختلفاً بنسب تتراوح بين صفر و ٧٥٪ من قيمة السلعة. كما يتضمن اعفاءات عديدة تتناول ما بين ٤. و ٥٠٪ من المواد المستوردة . وقد اوصى خبراء صندوق النقد الدولي بتبسيط هيكلية هذه التعرفة، بحيث يكتفي بست نسب تتراوح ما بين ٥ و ٣٥٪ والغاء الاعفاءات باستثناء تلك التي تلحظها الاتفاقات الدولية وتتطلبها القوات المسلحة. هذا مع العلم انه قد يقتضي الامر فيما بعد ان يلجأ المسؤولون الى تبسيط اكثر في هيكل التعرفة الجمركية قد يصل الى الاكتفاء بمعدل واحد على جميع المنتجات المستوردة.

- التحقق من القيمة الفعلية للسلع المصرح عنها من قبل وكالة خارجية قبل شحن البضائع.

هذا وينتظر أن تأتي هذه الاجراءات في مجال الرسوم الجمركية بايرادات اضافية للخزينة لا تقل عن ٤٠٠ مليار ليرة في العام ١٩٩٣، أي ما نسبته ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وهذا يجعل نسبة الإيرادات الجمركية الاجمالية إلى الناتج المحلي الاجمالي نحو ٧٪ في عام ١٩٩٣ (عوضاً عن ٣.٨٪ في عام ١٩٩٢. ومع ذلك تبقى النسبة المذكورة من النسب المتدنية بالمقاييس الدولية.

## الرسوم على المشتقات النفطية

تتراوح معدلات الرسوم على المشتقات النفطية في الوقت الحاضر من ٤ الى ١٨٪ بمعدل وسطي قدره ١١٪. وهذه النسبة الأخيرة هي أيضاً من النسب الأكثر انخفاضاً في العالم. لذلك من المفروض رفعها إلى نحو ٣٠٪ (مع المحافظة على الاختلاف في النسب بين المشتقات مراعاة لعدم زيادة أعباء المعيشة على الطبقات

الشعبية). وهذا المعدل (٣٠٪) من شأنه ان يجعل أسعار المشتقات النفطية في لبنان بالكاد تساوي اسعارها في البلدان المجاورة، ويدر على الخزينة ايرادات اضافية قدرها ٣٠٠ مليار ليرة، اي نحو ٢٠٧ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٣.

### الضريبة على المعاملات العقارية

في حال تم تحقيق الضريبة على المعاملات العقارية على اساس قيمة العقارات الحقيقية وليس المصرح عنها، فإنه من المنتظر ان ترتفع ايرادات هذه الضريبة من نحو ٥٠ مليار ليرة في عام ١٩٩١ إلى نحو ٢٠٠ مليار ليرة في عام ١٩٩٣، اي ما يساوي ٨٠٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي للعام المذكور.

### ضرائب ورسوم أخرى

إن الإجراءات المطلوبة في المجالات الثلاثة السابقة (الرسوم الجمركية والمشتقات النفطية والمعاملات العقارية) من شأنها أن تزيد مجتمعه نحو ٩٠٠ مليار ليرة في ايرادات الخزينة (نحو ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٣). وهذا المبلغ يغطي نحو ثلاثة ارباع الزيادة الاجمالية في الإيرادات التي يتطلبها برنامج الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يقترحه خبراء البنك الدولي (نحو ١٢٠٠ مليار ليرة او ١٠٠٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي).

أما الفرق (وهو نحو ٣٠٠ مليار ليرة) فيجب تغطيته بإجراءات إضافية تتناول زيادة الإيرادات من رسوم وضرائب أخرى في المجالات التالية:

- ضرائب على الكماليات والسيارات والمشروبات الروحية والتبغ والاسمنت.
- ضرائب ورسوم على بعض الخدمات (غرف الفنادق، تناول الوجبات في المطاعم، مغادرة الاراضي اللبنانية...).
- اجراءات ادارية من شأنها زيادة عدد المؤسسات التجارية التي تقوم بتأدية ضريبة الدخل (حيث أن عدد هذه المؤسسات التي تؤدي الضريبة المذكورة لا يتجاوز في الوقت الحاضر ١٠٪ من عدد المؤسسات الاجمالي).

### ب- ضبط الزيادة في النفقات العامة الجارية

قبل اقتراح أي برنامج باصلاحات لهيكل النفقات العامة، لا بد من اجراء المزيد من الدراسة والتحليل لأوضاع المالية العامة في لبنان. ومع ذلك فإن تخفيف العجز يبقى بشكل رئيسي رهناً بضبط الانفاق العام في مجالين: فاتورة الاجور،

والتحويلات خارج الموازنة (نقل الاعتمادات).

- في مجال الأجور: فإنه قد لا يكون هنالك من مناص لرفع الأجور بعد الانخفاض الكبير الذي عرفته في العام ١٩٩٢. ولكن أي ارتفاع اسمى في هذه الأجور يجب أن يترافق مع خفض عدد العاملين في القطاع العام والبالغ حوال ١٣٠ الف شخص.

وبما أن تنفيذ اصلاح اداري جذري يتطلب بعض الوقت فمن المستحسن ان تكون الخطوة الاولى رفع الأجور بشكل متواضع انما للموظفين المنضبطين في أعمالهم.

- في مجال نقل الاعتمادات: إن جزءاً كبيراً من العجز في المالية العامة يأتي من نقل اعتمادات طارئة من الموازنة لتمويل خسائر مؤسسات عامة كمؤسسة كهرباء لبنان التي احتاجت الى نحو ٤٥٠ مليار ليرة في العام ١٩٩٢ (نحو ربع النفقات العامة). لذلك يبدو من الضروري تحسين جباية ثمن هذه الخدمات ، وتصحيح تعرفاتها بحيث يمكن تغطية الكلفة فيها. وبخصوص الكهرباء تحديداً ، يمكن الحفاظ على تعرفه منخفضة للمستهلكين الذين لا يتجاوزون حد المئة كيلوواط كاستهلاك شهري على ان ترتفع التعرفة للاستهلاك الذي يزيد عن هذا الحد الى ٥٠٪ من الكلفة في خلال العام ١٩٩٣ وهذا من شأنه ان يخفض نفقات مؤسسة كهرباء لبنان خلال العام المذكور بمقدار ١٠٠ مليار ليرة . بعد ذلك وقبل نهاية العام ١٩٩٤ يجب ان تزيد التعرفة بمقدار الضعف. وإذا ما فشلت هذه التوقعات يصبح من الضروري اللجوء الى الاستخصاص (او التخصيصية). كذلك يجب أن تفرض قيود صارمة على موازنات المؤسسات العامة غير التجارية (سكك الحديد، مجلس الجنوب وغيرها من التحويلات غير المحددة...).

### ج- السياسات في مجال النقد والتسليف

نظراً لدولة الاقتصاد اللبناني بنسبة كبيرة، فإن سياسة الاستقرار الاقتصادي تستوجب تثبيت سعر القطع. وهذا الاخير، مشروط بدورة بمواصلة السلطات اللبنانية ليس فقط للسياسة المالية التي عرضنا سابقاً بل وايضاً بمواصلتها الأخذ بسياسات في مجال النقد والتسليف تتلاءم مع وتؤدي الى استقرار الاسعار في الداخل وسعر القطع في الخارج.

وفي هذا السياق ، على سياسة النقد والتسليف ان تعمل على ضبط تنامي الكتلة النقدية بشكل لا يؤثر على استقرار اسعار السلع وسعر القطع ويكون ذلك بأن يستعمل مصرف لبنان صلاحياته في ثلاثة اتجاهات:

- ضبط التسليف للحكومة.

- جعل سوق سندات الخزينة حرة دون تحديد سعر الفائدة.

- بالتخفيف من تأثير حركة رؤوس الاموال الدولية علي سعر القطع والاحتياط النقدي والكتل النقدية بالتقيد بسياسة اقتصادية على الصعيد الكلي (Macroeconomic) موثوقة وتأمين سعر صرف ثابت.

### د- السياسات في مجال سعر القطع والاحتياطي بالعملة الاجنبية

في وضع كوضع لبنان الذي يأخذ بحرية سوق القطع بشكل كامل فإن إستقرار سعر القطع لليرة يكون باعتماد سياسة صحيحة على الصعيد الاقتصادي الكلي تمزج بين سياسات موثوقة بدورها على الصعيد المالي والنقدية والتسليف. ولا تتدخل في سوق القطع الا للتخفيف من تقلبات طارئة غير عادية. ومن أهم الاجراءات للسيطرة على تقلبات سعر القطع هي كما سبق ذكره، التخلي عن تثبيت سعر الفائدة على سندات الخزينة. وفي ضوء التجربة الماضية لتقلبات سعر صرف الليرة فإنه يوصى بالحفاظ على احتياطي بالعملة الاجنبية يساوي قيمة المستوردات خلال ستة اشهر. كذلك يوصى في الوقت الحاضر بعدم المس بالاحتياطي من الذهب (المقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار). ونظراً لما يمثل ذلك من تعزيز للثقة بوضع لبنان المالي على الصعيد الخارجي.

### هـ- حماية الفقراء في خلال المرحلة الانتقالية

نظراً إلى ان التضخم ، وغياب الخدمات الاجتماعية الأساسية انما يلقيان بعبئهما على الفئات الاكثر فقراً . وبما انه ليس من المنتظر أن تأتي سياسة الاستقرار واعادة الاعمار ثمارها سريعاً، في حين أن الانعكاسات السلبية للاصلاحات المالية ستكون مباشرة. ونظراً إلى أن اعتماد سياسات اجتماعية فعالة هو من الامور الصعبة في وضع لبنان الحالي، فإن من الممكن أخذ الاجراءات التالية على الصعيد الاجتماعي:

- اصدار طوابع طعام أو قسائم "كيروزين" لتأمين الحاجات الاساسية للشرائح الفقيرة.

- اعتماد تعرفه مخفضة لاستهلاك الكهرباء الذي يقل عن ١٠٠ كيلو وات في الشهر.

- يبقى أن الاعتبار الرئيسي في تعيين الاجراءات على الصعيد الاجتماعي هو مدى استعداد الهيئات غير الحكومية لمواصلة نشاطاتها خلال المرحلة الانتقالية في قطاعات الصحة والتعليم. لكي يجري في ضوء ذلك تحديد الاجراءات التي يجب ان تركز الحكومة على تنفيذها.



## ١-٢-١ الاصلاحات المستقبلية في الامد المتوسط

نظراً إلى ان وضع خطة بالاجراءات المتممة في الامد المتوسط للإجراءات التي سبق ذكرها يتطلب اجراء تحليلات مفصلة، وبما أن التغييرات الاقتصادية التي حصلت على صعيد المنطقة خلال السنوات التي استغرقتها الحرب اللبنانية أصبحت تتطلب التعامل بمرونة مع الاقتصاد اللبناني خصوصاً لناحية الدور الاقتصادي الذي كان يلعبه علي صعيد المنطقة، فكل ما يمكن عمله في الوقت الحاضر بخصوص الاصلاحات المستقبلية هو تسليط الاضواء على عدد من المجالات التي يجب ان يتركز عليها الاهتمام في السنوات المقبلة.

### أ- على صعيد الإيرادات العامة

يجب ان يتركز الاهتمام على قضايا هيكلية عدة اهمها، مسألة كلفة وتسعير الخدمات العامة واعادة النظر بالنظام الضريبي بشكل يجعله قابلاً للتنفيذ بسهولة ويجيب على مقتضيات العدالة من جهة، والفعالية الاقتصادية من جهة ثانية.. ومن المسائل الرئيسية التي تستدعي المعالجة في هذا المجال:

- ادخال ضريبة على الاستهلاك ، على شكل ضريبة على المبيعات او على القيمة المضافة.

- اصلاح مستمر على صعيد الضرائب على التجارة بهدف تأمين المزيد من الكفاءة للانتاج المحلي وتعزيز التصدير.

- احداث نظام ضريبي عادل وفعال على المداخيل.

- وضع ضريبة على الملكية وفقاً لقيمتها الفعلية في السوق.

### ب- على صعيد النفقات العامة

أولاً: يجب ان يكون الهدف الرئيسي هو العمل على تكوين صورة شاملة وواضحة عن جميع المعاملات والاجراءات المالية للحكومة. لان قسماً منها فقط هو معروف ومضبوط من قبل الحكومة المركزية.

ثانياً: وضع أهداف ومقاييس واضحة لإستثمارات القطاع العام .

ثالثاً: تحويل الاهتمام في مجال الانفاق الحكومي من القضايا العسكرية

ج- على صعيد الخدمة المدنية (الاصلاح الإداري)

حان الوقت للقيام باصلاح اداري على وجه السرعة. فنمو الاستخدام بسرعة في القطاع الخاص، اضافة الى التشدد في مراقبة دوام الموظفين، مع بعض الحوافز على ترك الوظيفة، كل ذلك يساعد على التخلص من قسم كبير من الموظفين في القطاع العام، الذين لا حاجة إليهم. ومن ناحية ثانية، يجب إجراء مسح في الإدارة العامة لتحديد الحاجات والشواغر في الوظائف واحداث نظام حوافز ومكافآت للموظفين الجيدين والكفويين.

د- على صعيد السياسات الاجتماعية

هنالك حاجة لكي يقوم القطاع العام بتوسيع الخدمات التي يقدمها في المجال الاجتماعي. خصوصاً وأن نشاط الهيئات غير الحكومة في هذا المجال كان مرتبطاً بظروف الحرب. والقضايا التي يجب مواجهتها في الأمد المتوسط تشمل:

- إعادة تأهيل العاملين في الحقل العسكري، وتخفيض حجم الاستخدام في القطاع العام.

- تأمين توازن بين الجهات التي تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية: من قطاع خاص وقطاع عام وهيئات غير حكومية.

- تأمين العناية الصحية والضمان الصحي بشكل متواصل.

- تعزيز الضمان الاجتماعي وصندوق نهاية الخدمة.

هـ- على صعيد القطاع المصرفي

سيجد القطاع المصرفي اللبناني نفسه أمام تحديات كبيرة اهمها:

- زيادة الطلب على القروض طويلة الاجل.

- الحاجة الى تنويع وتوسيع الأدوات المالية.

- الحاجة لزيادة الادخار.

- إعادة هيكلة النظام المصرفي وخصوصاً قيام حركة اندماج بين المصارف.

- إعادة النظر في القوانين المصرفية المالية.

- تعزيز اشراف المصرف المركزي على النشاط المصرفي.

- تأمين التنافس في مجال فتح التسليفات متوسطة وطويلة الاجل خصوصاً في مجال المعاملات العقارية.

## ٢-١- توصيات البنك الدولي فيما يتعلق بإعادة الاعمار

رأى خبراء البنك الدولي أن خطة النهوض الاقتصادي في صيغتها الاولى لم تراعى بشكل واقعي القدرة على التنفيذ ومتطلبات التمويل. لذلك فقد اقترحوا ان يمتد تنفيذ برنامج الاولويات على اربع سنوات عوضاً عن ثلاثة. وفي هذه الحال يجب أن يخلو البرنامج من التسليفات للقطاع الخاص التي يتم تمويلها بقروض من الخارج وبكفالة من الحكومة، وترك امر هذه التسليفات للقطاع المصرفي اللبناني لأنه يمتلك السيولة الكافية وجاهز اكثر لجابهة الأخطار المحتملة واستيعاب الاستثمارات الخارجية الخاصة. أن المشاكل الموجودة حالياً والناجمة عن غياب التسليف المتوسط والطويل الاجل بواسطة الجهاز المصرفي التجاري لا يجب حلها عن طريق زيادة حجم التسليف بواسطة القطاع العام (وهذا ما اثبتت التجربة فشله). وانما يكون الحل بتشجيع تحويل آجال التسليفات التي تمنحها البنوك التجارية (تسهيلات على صعيد اسعار الحسم مثلاً)، أو باتخاذ الاجراءات القانونية والتنظيمية التي تسهل قيام المؤسسات المالية الخاصة. ويقترح الخبراء إزاء اهتراء الوضع الاداري العام للحكومة وفي المؤسسات العامة أن يقوم القطاع الخاص بتشغيل وصيانة بعض المشاريع التي يتم تأهيلها. وأن يلعب القطاع المذكور دوراً رئيسياً في توسيع البنى التحتية المادية في المرحلة التالية لبرنامج الطوارئ ويقترحون أيضاً ، لاعتبارات تتعلق بالفعالية والتمويل، ان تتخلى الدولة عن عدد من المصالح في القطاع العام كقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع الطاقة وتترك امر تطويرها في المستقبل بشكل كامل للقطاع الخاص.

ورأى خبراء البنك الدولي اخيراً ان خطة النهوض الاقتصادي كما وضعتها "بكتل" تمر بشكل عابر على الضرورات الاجتماعية، وشددوا بالتالي على ضرورة الاهتمام بقضايا القطاع الاجتماعي والقيام بالسرعة الممكنة بوضع استراتيجية للتنمية الاجتماعية تعطي الأولوية لتنمية الموارد البشرية وقطاع الاسكان. معتبرين أنه بدون الاستراتيجية المذكورة لا يمكن ان تأتي عملية اعادة التأهيل المادية على نحو قابل للاستمرار على المدى البعيد.

وعلى أساس الغاء التسليفات للقطاع الخاص من متطلبات تمويل المرحلة الاولى من خطة النهوض الاقتصادي كما وضعتها بكتل، فإن الانفاق بموجب هذه الخطة سيصبح حوال ٢.٢ مليار دولار يتوزع على السنوات الاربع ١٩٩٣-١٩٩٦ ويتم تمويله بالكامل من الخارج. بافتراض أن المساعدات دون مقابل (الهبات) ستكون نحو ٥٠٠ مليون دولار مما يجعل التمويل بواسطة القروض في حدود ١.٧ مليار دولار. ومع ان ذلك سيزيد من حجم الدين الخارجي بنسبة كبيرة إلا انه سيبقى حسب خبراء البنك الدولي في مستوى منخفض نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي.

### ١-٣- الاطار الاقتصادي الكلي (Macroeconomic Framework)

#### لسياسة الاستقرار واعادة الاعداد حسب تصور خبراء البنك الدولي

تشكل المعطيات التي يتضمنها الجدول (١٦) بمجموعها السيناريو الذي يؤدي الى انجاح سياسة الاستقرار واعادة الاعداد كما تصورها خبراء البنك الدولي. وكما هو واضح فهو يفترض حصول التطورات التالي:

في العام ١٩٩٣: يفترض السيناريو على الصعيد المالي ان ترتفع الايرادات العامة بنسبة ١٣٪ عن ما كانت عليه في العام ١٩٩٢. في حين يفترض ان ترتفع النفقات فقط بنسبة ٤٩٪ وبذلك ينخفض العجز الجاري في الموازنة من نحو ١١٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٢ الى نحو ٦٪. وإذا اخذنا بعين الاعتبار ان الانفاق الرأسمالي الحكومي سيرتفع من ٣٠٠ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٩٢ الى نحو ١٠٠٠ مليار في عام ١٩٩٣ (وذلك بعد الحصول على مساعدات خارجية قدرها ٤٤٠ مليون دولار) فإن العجز المالي الاجمالي سيرتفع إلى نحو ١٧٠٠ مليار ل.ل في عام ١٩٩٣ أو ١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى الصعيد النقدي يفترض السيناريو استقراراً في سعر صرف الليرة وأن معدل التضخم سيبقى في حدود ١٣٪.

أما على صعيد تدفق الرساميل من الخارج فإن السيناريو يفترض ان الحاجة للاستثمار في العام ١٩٩٣ ستكون في حدود ١.٥ مليار دولار. وبمقدور القطاع العام بموجب سياسة التصحيح المالي التي سيعتمدها أن يؤمن ثلثها، والباقي اي نحو مليار دولار يقع على عاتق القطاع الخاص. وإذا بقي الاستهلاك الخاص للفرد على مستواه في عام ١٩٩٢ ستكون هنالك حاجة لدفق رأسمال من الخارج تقدر بنحو ٢.٤ مليار دولار. وهذا المبلغ يشكل أقل من ١٠٪ من ممتلكات اللبنانيين في الخارج.

وعلى أساس هذه الفرضيات، من المتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في العام ١٩٩٣ إلى نحو ١٠٪ بالاسعار الثابتة ويشكل بذلك نحو ٦٢٪ من

قيمتها الحقيقية في العام ١٩٧٤. ومن المتوقع كذلك ان تصل قيمة المستوردات الى حدود خمس مليارات دولار بزيادة ١١٪ عن قيمتها في العام ١٩٩٢ ، وفي حين ترتفع قيمة الصادرات بمعدل ٣٠٪. وبذلك يكون العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات نحو ٢.٧ مليار دولار.

في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦: يفترض السيناريو ان الاجراءات المالية تكون قد توصلت إلى الغاء العجز في الموازنة الجارية، وان تكون هذه الاخيرة قد حققت فائضا في العام ١٩٩٥. وبذلك يكون تمويل مصرف لبنان للموازنة العادية قد هبط الى الصفر، ومعدل التضخم قد انخفض الى نحو ٩٪ سنوياً. إن نجاح السياسة التي ترمي الى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي من شأنه ان يشجع تدفق الرساميل الخاصة والحكومية من الخارج فتبقى هذه الاخيرة على مستواها المرتفع (نحو ٢.٧ مليار دولار سنوياً) مما يجعل الاستثمارات تشكل في العام ١٩٩٥ نحو ٣٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي، في حين يتابع الاستهلاك الفردي نموه ببطء.

أما الناتج المحلي الاجمالي فسينمو بمعدل ٨٪ سنوياً بالاسعار الثابتة. وسيتيح المستوى العالي لتدفق الرساميل من الخارج سد العجز الكبير في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩: يفترض السيناريو ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل ٦٪ سنوياً بالاسعار الثابتة وذلك بمستوى منخفض نسبياً في الاستثمارات (نحو ٢١٪ من الناتج) لأن برنامج التأهيل يكون قد انجز وزادت بذلك كفاءة الرساميل. ونتيجة لذلك فإن العجز المالي الاجمالي يكون قد هبط الى الصفر في العام ١٩٩٩ وتقلصت معه كثيراً مديونية الحكومة الخارجية. كذلك فإن قيمة المستوردات منسوبة إلى الناتج المحلي الاجمالي ستخفض بدورها، ويتقلص معها العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في العام ١٩٩٩ إلى نحو ٢٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي إلا انه تبقى الحاجة لتدفق رأسمالي خاص من الخارج بحدود ٢.٥٠ مليار دولار سنوياً.

وأخيراً فإن انخفاض معدل الاستثمارات الاجمالية سيمكن الاستهلاك الفردي من النمو.

يشدد خبراء البنك الدولي على أن هذا السيناريو أي نجاح سياسة الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار انما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ التوصيات المتعلقة بسياسة التصحيح المالي ومتابعتها حتى العام ٢٠٠٠. ولكي يؤكدوا اهمية تنفيذ التوصيات المذكورة يقدمون سيناريو هين (بديلين) يقوم كلاهما على فرضية غياب سياسة التصحيح المالي:

**السيناريو البديل الاول:** يفترض ان غياب التصحيح المالي سيبقى العجز الجاري في الموازنة (باستثناء تسديد الفوائد على الدين العام) بحدود ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وفي هذه الحال فإن جو عدم الثقة سيبقى محيطاً بالاقتصاد اللبناني، وستبقى معدلات التضخم مرتفعة، ومعدلات سعر صرف الليرة منخفضة، كذلك سيبقى تدفق رأس المال الخاص من الخارج منخفضاً (لا يتجاوز مليار دولار سنوياً). وبسبب استمرار العجز في الموازنة الجارية فإن القطاع العام سيبقى عاجزاً عن تمويل قسم من الاستثمارات اللازمة لإعادة الاعمار. ويصبح من المحتمل ان يرجع المقرضون الحكوميون عن تعهداتهم بتمويل برنامج إعادة الاعمار. وهكذا سيبقى مستوى الاستثمار الاجمالي منخفضاً وستنخفض بالتالي معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، كذلك لاستهلاك الفردي.

**السيناريو البديل الثاني:** يفترض أنه، بالرغم من غياب سياسة التصحيح المالي، فإن لبنان سيتمكن من الحصول على حجم كبير من القروض الحكومية الخارجية يساوي حجم التدفق المالي المفترض في السيناريو الأساسي. في هذه الحال فإن التضخم سيبقى على مستويات عالية (بسبب استمرار العجز في الموازنة). ان الاستعاضة عن الاستثمارات الخاصة بتكثيف الاستثمارات الحكومية سيؤدي الى بقاء نمو الناتج المحلي الاجمالي منخفضاً (مقارنة بالسيناريو الأساسي)، كذلك الاستهلاك الفردي. ذلك ان الاستثمارات العامة هي على وجه العموم اقل كفاءة وفعالية من الاستثمارات الخاصة. وبسبب انخفاض معدلات النمو ستبقى ايرادات المالية العامة على مستوى منخفض، مما يجعل الحكومة عاجزة عن الوفاء بخدمة الدين العام. ان غياب التصحيح المالي في ظل ارتفاع اعباء خدمة الدين العام سيخلق وضعاً لا يمكن استمراره. وحتى لو فرضنا أن نصف التدفقات الرسمية الخارجية سيكون عبارة عن هبات فإن نسبة خدمة الدين العام إلى الايرادات المالية العامة ستكون بحدود ١٠٠٪ في عام ١٩٩٩.

وهذا سيدفع بالحكومة للتوسع في الاصدار النقدي، مما يعمل على تسارع معدلات التضخم.

أخيراً يعترف خبراء البنك الدولي بضعف القاعدة الاحصائية التي تركز إليها الاسقاطات التي يتضمنها الاطار الاقتصادي الكلي.

كما يلفتون إلى ان عناصر عديدة من عدم التيقن تحيط بالاتجاهات التي يمكن أن تأخذها المتغيرات الاقتصادية في لبنان مستقبلاً.

ويأتي في مقدمة هذه العناصر: التحولات المفتوحة على شتى الاحتمالات التي يمكن ان تتناول البيئة السياسية والامنية في لبنان، ومدى استعداد الخارج للتجاوب مع حاجات لبنان التمويلية، اضافة إلى مدى تأثير التسوية المحتملة

للصراع العربي-الاسرائيلي على الاقتصاد اللبناني. وهذا ما يدفع الخبراء إلى الدعوة إلى التعامل بجذر وتحفظ مع الارقام التي انتهت اليها الاسقاطات.

## ٢- التوجهات والاجراءات الرسمية على صعيد الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار

### ١-٢- التوجهات والاجراءات الرسمية في اطار سياسة الاستقرار الاقتصادي والمالي

يبدو من مشاريع القوانين ومن تصريحات المسؤولين التي يمكن ادراجها في هذا الاطار ، أن التوجهات الرسمية من حيث المبدأ والخطوط العامة انما تندرج بمعظمها في سياق توصيات البنك الدولي، والتوجهات التي تمت صياغتها، بشكل شبه رسمي قبل ذلك (توصيات لجنة الخبراء) مع بعض التعديلات التي فرضتها الظروف المستجدة. ولكن الملفت هو أن هذه التوجهات تشق طريقها إلى التنفيذ بصعوبة بالغة، فالبطء والتردد لا يزالان يحيطان بعملية ترجمة هذه التوجهات إلى اجراءات ملموسة.

#### ١-١-٢- على صعيد السياسة المالية

مع ان التوجهات الرسمية تركز على ضرورة تقليص العجز في الموازنة، فلا يبدو ان الحكومة تلتزم بهدف تحقيق التوازن بين ايرادات ونفقات الموازنة في العام ١٩٩٤ الذي حدده خبراء البنك الدولي، فهذا الهدف اصبح تحقيقه يتطلب ما بين ٣ - ٥ سنوات<sup>١</sup>. ذلك أن الاهتمام ينصب في الوقت الحاضر على تفعيل جباية الضرائب والرسوم المستحقة من مختلف المصادر اكثر من الاهتمام باستحداث ضرائب ورسوم جديدة ورفع معدلات الضرائب والرسوم القائمة . وعليه فإن معظم الإجراءات الفورية التي اوصى بها خبراء البنك الدولي لزيادة الايرادات الضريبية لا تزال على شكل مشاريع قوانين مدرجة على جدول اعمال مجلس الوزراء ومجلس النواب. هذا هو الحال بالنسبة لمشاريع القوانين التي تتناول ضريبة الاملاك المبنية وضريبة انتقال الملكية، وتسوية مخالفات البناء.

وبخصوص السياسة الجمركية ، هنالك مشروع يتضمن إلغاء الدولار الجمركي واحتساب قيمة المستوردات على أساس سعر الصرف الحقيقي للدولار، كما يتضمن تبسيطاً للوائح التعريفات يختصر بنودها من ٣٥ بنداً إلى ثمانية بنود. ولكن بالمقابل يتضمن المشروع تخفيضاً للرسوم الجمركية بنسبة تقارب ٥٠٪ بحيث

١-وزير الدولة للشؤون المالية في مقابلة تلفزيونية .

يساوي التخفيض في الإيرادات الجمركية الناتج عن تخفيض الرسوم مع الارتفاع الذي يحصل في هذه الإيرادات من جراء إلغاء الدولار الجمركي. ويلقى هذا الإجراء تبريره في مراعاة المستوى الحالي للقدرة الشرائية للمستهلكين. التي تستوجب أن لا ينعكس إلغاء الدولار الجمركي ارتفاعاً إضافياً في أسعار الاستهلاك ، خصوصاً وان لبنان يستورد نحو ٨٠٪ من حاجاته السلعية. أضف الى قائمة التبريرات ، ضرورة العودة بالسوق اللبنانية الى انفتاحها الكامل التقليدي على الخارج مما يشجع السياحة، وفي الوقت نفسه يعزز قدرة الانتاج المحلي على منافسة المنتجات الاجنبية. غير ان المشروع لم يجد الى الان طريقه الى الصيغة القانونية النهائية بسبب معارضة جمعية الصناعيين للتخفيضات المقترحة ومطالبتها ان تأخذ السياسة الجمركية الجديدة بعين الاعتبار حماية الصناعة الوطنية. مما يستوجب أن لا تكون التخفيضات عامة وانما انتقائية.

وأقر مجلس الوزراء مشروع قانون لا صلاح ضريبة الدخل تضمن تخفيضاً لنسب الضرائب على الرواتب والاجور بحيث اصبحت لا تتجاوز ١٠٪ كحد اقصى بعد ان كان الحد الاقصى ٣٢٪ . كما تضمن توسيعاً كبيراً للشطور (اصبح عددها خمسة فقط) . علماً ان الشطر الأدنى ارتفع من ٦ اضعاف الحد الأدنى للاجور الى ٤٢ ضعفاً في حين ارتفع الحد الاقصى من فوق ٣٨٢ ضعفاً للحد الأدنى للاجور الى ٦٣٥ ضعفاً. وتضمن المشروع ايضاً تخفيضات على ضريبة شركات الافراد التجارية والصناعية من ما بين ٤٠ و ٤٥٪ إلى ما بين ٥ و ١٥٪ وتخفيضات على ضريبة الشركات المالية من نحو ٢٦٪ الى ١٠٪ مقطوعة.

وقد جاء من الاسباب الموجبة لهذه الاجراءات أن تخفيض الضريبة على الدخل يزيد من تحصيل الضريبة لانه يجعل التهرب منها غير مغرٍ، وفي الوقت نفسه يشكل حافزاً للرساميل الخاصة المحلية والاجنبية على التوظيف في لبنان. إضافة إلى ان التخفيض المذكور يعمل على تحسين القدرة الشرائية للموظفين وذوي الدخل المحدود.

أما فيما يتعلق بالحد من الارتفاع في النفقات العامة ، فقد صدر في بداية العام الحالي ١٩٩٣ قانون يقضي برفع الحصانة عن الموظفين، ويتضمن مجموعة من الحوافز لحمل هؤلاء على تقديم استقالاتهم قبل ان تعمد الحكومة الى اللجوء للتسريح الاكراهي. ولكن بالمقابل جرى استحداث عدد من الوزارات الجديدة (ست وزارات) .

### ٢-١-٢- فيما يتعلق بتفعيل دور الاستثمارات الخاصة

إذا وضعنا جانباً مشروع تخفيض ضريبة الدخل الذي يهدف فيما يهدف اليه الى تشجيع الاستثمارات الخاصة فلا يبدو ان التوجهات الرسمية تميل في الوقت



الحاضر الى نقل ملكية بعض الانشطة الخدمية العائدة للقطاع العام بالكامل إلى القطاع الخاص . لان الشروط التي يتطلبها هذا الاجراء هي كما يرى بعض المسؤولين غير متوفرة الآن ويتطلب توفرها الكثير من الجهود والمزيد من الوقت.

وعليه فإن التوجه في الوقت الحاضر ينصب في اعتماد اشكال مخففة من الاستخصص في بعض القطاعات: كاعتماد شكل "التمويل ، والادارة والاسترداد" Built, operate and transfer (B.O.T.) في مجال الاتصالات السلوكية واللاسلكية مثلاً او تحويل الجزء الاكبر من أسهم مؤسسات التمويل المختلطة إلى القطاع الخاص. وهذا هو التوجه فيما يتعلق بمصرف الاسكان ومصرف الانماء الصناعي والسياحي (بحيث يصبح القطاع الخاص مالكاً لنحو ٨٠٪ من الاسهم). والاكتفاء بالنسبة لعدد آخر من المرافق العامة كالمطار ومرفأ بيروت بإنشاء مؤسسات عامة على قدر كبير من الاستقلال الإداري والمالي.

من ناحية ثانية، أعلن عن انشاء شركة عقارية لإعادة اعمار وسط بيروت التجاري مع ان القانون الذي تم بموجبه إنشاء الشركة أثار الكثير من الاعتراضات.

### ٢-١-٣: في المجال الاجتماعي

فالتوجه الرسمي يبقى الى عدم اللجوء الى رفع الرواتب والاجور والاستعاضة عن ذلك (من أجل تعزيز القدرة الشرائية لذوي الدخل المنخفض والمحدود) بالاضافة إلى تخفيض الضريبة على الرواتب والاجور بتقديرات وعطاءات من شأنها زيادة الانتاجية كتقديم تعويض نقل لمن يواظب على عمله.

### ٢-١-٤- النتائج المحققة حتى الآن على الصعيد الاقتصادي

#### والمالي

من الواضح أن معظم توصيات البنك الدولي خصوصاً تلك المتعلقة بالاجراءات المقترحة اتخاذها في العام ١٩٩٣ لم يؤخذ بها عملياً حتى الآن. وعليه فليس من المستغرب ان يأتي الاداء على الصعيد الاقتصادي والمالي دون المستوى الذي توقعه خبراء البنك في السيناريو المطلوب لنجاح سياسة الاستقرار واعادة الاعمار.

وهكذا فإن المعطيات المتوفرة حول الاداء الاقتصادي والمالي في خلال الفصل الاول من العام الحالي ١٩٩٣ تشير الى أن الايرادات الجمركية محسوبة بالدولار قد ارتفعت بنسبة ٦٠٪ تقريباً بالمقارنة مع الفصل الاول من العام ١٩٩٢ وبنسبة ٧.٢٪ فقط بالمقارنة مع الفصل الرابع من العام المذكور. وانخفض حجم الدين العام

الداخلي بنسبة ٨.٨٪ مقارنة بحجمه في نهاية العام ١٩٩٢.

وسجلت حركة الرساميل فائضاً قدره ٩.٨ ملايين دولار مما جعل العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات لا يتجاوز ١.٨ مليون دولار. وبالمقابل فقد زادت الودائع بالعملات الاجنبية بقيمة ٤٤.٠ مليون دولار. وفي حين سجلت اسعار الاستهلاك انخفاضاً بنسبته ١.٣٪ بالليرة نراها تسجل ارتفاعاً محسوباً بالدولار بنسبة ٤.٥٪.

هذا وقد تميز الفصل المذكور بركود واضح في الطلب تسببت فيه سياسة الحكومة التقييدية لناحية الموازنة من جهة، وشح الاستثمارات الخاصة، وانخفاض الاستثمارات العامة الى النصف من جهة ثانية. مما يجعل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في حال استمر الوضع علي ما هو عليه طوال العام ١٩٩٣ لا يتجاوز كمتوسط في العام المذكور ٦.٢٪ والواردات من السلع التي كان مقدراً لها ان تصل إلى نحو ٨٠٪ من الناتج المحلي لا تشكل سوى ٥٨٪ منه. في حين ان الصادرات التي كان يفترض ان تشكل ٢٥٪ من الناتج المحلي فقد بقيت ما بين ١٠ و ١٥٪ من هذا الناتج.

وإذا كان قد امكن حصر نمو الاستهلاك العام في حدود مقبولة (١٥٪ من الناتج المحلي) فإن الاستهلاك الخاص بقي دون التوقعات بكثير (نحو ٨٦٪ من الناتج).

ولا تشير المعطيات الجزئية المتوفرة عن النصف الاول من العام الحالي ١٩٩٣ الى ان الاداء الاقتصادي والمالي قد تحسن كثيراً. ففي حين كان العجز في الموازنة الجارية في النصف الاول لعام ١٩٩٢ يشكل نحو ٥٤٪ من مجموع النفقات فإن هذا العجز بقي في حدود ٤٤٪ في النصف الاول لعام ١٩٩٣. هذا ونلاحظ ان مشروع الموازنة للعام المذكور (الذي لم يقر بعد) حدد نسبة العجز الاجمالي على مدار السنة بنحو ٥٠٪ من مجموع النفقات في حين كان العجز الفعلي في العام ١٩٩٢ نحو ٥٥٪ من مجموع النفقات<sup>٢</sup>.

## ٢-٢- التوجهات والاجراءات الرسمية على صعيد اعادة الاعمار

### ٢-٢-١- تعديل برنامج الاولويات الثلاثي

بعد صدوره في أواخر العام ١٩٩١، خضع برنامج الاولويات كما ورد في خلاصة المرحلة الاولى من خطة النهوض الاقتصادي (التي اعدتها شركة بكتل بالتعاون مع دار الهندسة: الجدول ١٣) لسلسلة من التعديلات، إلى أن خرج بآخر صيغة له في

٢-جريدة السفير، ٢٦/٧/١٩٩٣.

شهر كانون ثاني/ يناير ١٩٩٣ تحت اسم : "البرنامج الوطني العاجل لاعادة الاعمار - برنامج السنوات الثلاث".

National Emergency Reconstruction programme (NERP)-Three year Programme.

ويبين الجدول (١٤) ، أن البرنامج بصيغته الجديدة لا يختلف عن صيغته الاولى لا من حيث متطلبات التمويل (نحو ٢٢٤٠ مليون دولار عوضاً عن ٢٢٧٠ مليون )، ولا من حيث عدد المشاريع التي يتناولها (١٢٥ عوضاً عن ١٢٦)، ولا من حيث القطاعات التي تتوزع عليها هذه المشاريع (١٥ قطاعاً في الصيغتين). ولا نلاحظ بعض الاختلاف إلا فيما يتعلق بتوزيع متطلبات التمويل على القطاعات الخمسة عشر فقد ارتفعت بين الصيغتين حصص كل من القطاعات التالية : الكهرباء من ٨.٧٪ من مجموع متطلبات التمويل الى ١١.٤٪ والمياه من ٥.٢٪ الى ٧.٢٪ والتعليم من ٤٪ الى ٧.١٪ والاسكان من ١٦.٦٪ الى ١٧.٥٪ والزراعة والري من ٣.٥٪ الى ٥.٣٪ والنفط والغاز من ٠.٦٪ الى ٢.٩٪ والمباني الحكومية من ١.٩٪ الى ٣٪ والادارة والتنفيذ من ٣.١٪ الى ٥٪. في حين انخفضت حصص كل من القطاعات التالية: الصرف الصحي من ٧.١٪ الى ٤.٣٪ والنفائات من ٣.٨٪ الى ٣.١٪ والصناعة من ٥.٣٪ الى ١.١٪ وقطاع الخدمات الخاص من ٥٪ الى ٠.٥٪. في حين بقيت حصة الاتصالات تقريباً كما هي ٦.٤٪.

أما وجه الاختلاف الثاني بين الصيغتين فهو ان الصيغة الاخيرة للبرنامج جاءت بتوزيع جغرافي مفصل على مستوى الاقضية (٢٥ قضاء) لمجموع المشاريع. معتبرة أن مشروعاً من المشاريع الواردة في البرنامج انما ينتمي الى مجموع الاقضية التي تفيد منه، ومفترضة ان نسبة فائدة قضاء من الاقضية المستفيدة من المشروع المذكور، هي بنسبة عدد سكان القضاء المعني الى مجموع سكان الاقضية المستفيدة.

وعلى هذا الاساس قامت الصيغة الجديدة بتوزيع متطلبات تمويل البرنامج على مختلف الاقضية . وإذا قمنا بعملية تجميع للاقضية بحسب المحافظات، يتبين لنا ان محافظة بيروت المفترض انها تضم ١٦.٦٪ من مجموع سكان لبنان تنال ١٤.١٪ من المشاريع، ومحافظة جبل لبنان المفترض انها تضم ٣٥.٩٪ من السكان تنال ٣٤.٩٪ من المشاريع، ومحافظة الشمال المفترض انها تضم ١٩.٧٪ من السكان تنال ١٦.٤٪ من المشاريع . في حين ان محافظة الجنوب (بما فيها النبطية) تنال ٢١.٩٪ من المشاريع مقابل ١٦٪ من السكان، ومحافظة البقاع تنال ١٢.٦٪ من المشاريع مقابل ١١.٧٥٪ من السكان.

نميل إلى الاعتقاد بأن التعديلات التي تضمنتها الصيغة الاخيرة لبرنامج الاولويات الثلاثي، إنما جاءت بعد الانتقادات الكثيرة التي وجهت للصيغة الأولى والتي تركزت حول نقطتين: اولهما أن البرنامج لا يولى الجانب الاجتماعي ما يستحق من اهتمام (يهتم البرنامج بالحجر دون البشر) وثانيهما انه لا يراعي

هذا ولا بد من الاشارة الى أن وثيقة البرنامج الوطني العاجل التي تحمل تاريخ ١٩٩٣/١/٢٢ لم تعد الى تحديد السنوات الثلاث التي يستغرقها تنفيذ البرنامج . وكان واضعها لم يكونوا متأكدين من ان التنفيذ سيبدأ خلال العام نفسه.

## ٢-٢-٢- الخطة العشرية للاعمار والانماء (الخطة ٢٠٠٠)

فيما كانت تصريحات المسؤولين تشير الى قرب عرض برنامج الاولويات العاجل على مجلس النواب لإقراره والبدء بتنفيذه، اخرجت الحكومة في شهر آذار /مارس ١٩٩٣ الى نطاق التداول الاعلامي وثيقة من نحو ٢٥ صفحة حملت عنوان "الخطة ٢٠٠٠ للاعمار والانماء". ولكن هذا العنوان لا يعبر عن المدى الزمني الفعلي للخطة الذي هو حقيقة عشر سنوات تمتد من العام ١٩٩٣ الى العام ٢٠٠٢. وهذه الخطة لا تختلف من حيث طبيعتها عن برنامج الاولويات الثلاثي، فهي عبارة عن برنامج استثماري للقطاع العام يتناول القطاعات نفسها التي يتناولها البرنامج الثلاثي وعلى الصعيد نفسه الذي هو صعيد البنية التحتية المادية (انظر الجدول ١٥) انما بحجم استثمارات اكبر وعلى مدى زمني اطول.

### ١- اهداف الخطة ومتطلبات تحقيقها

تهدف الخطة بشكل اساسي الى تحقيق "الاعمار والنمو المتوازن ورفاهية المواطن". أما متطلبات تحقيق هذه الاهداف كما تحددها الخطة فهي ثلاث:

**اولاً:** برنامج استثمار للقطاع العام يؤمن البنية التحتية المادية من كهرباء واتصالات ومياه وصرف صحي ونفايات وطرقا ونقل مشترك ومرافق ومطار، الى البنية الاجتماعية من اسكان وتعليم وصحة، الى تنشيط القطاعات الانتاجية من زراعة وصناعة وخدمات سياحية.

**ثانياً:** التوزيع الجغرافي المتوازن لاستثمارات القطاع العام. إذ يتوجب اضافة الى اعادة تأهيل المنشآت الموجودة وتحديثها وتطويرها، توسيع البنية التحتية المادية والاجتماعية الى جميع المناطق اللبنانية، وتنشيط القطاعات الانتاجية.

**ثالثاً:** تنشيط استثمارات القطاع الخاص (وهو امر بالغ الاهمية في بلد كلبنان ينتج فيه القطاع الخاص اكثر من ٨٠٪ من الدخل القومي) ويكون ذلك بالسعي الحثيث الى:

١- تأمين ادخار محلي متنامٍ ينتج عن معدل نمو عالٍ للدخل القومي ويتحول

الى استثمارات للقطاع الخاص بواسطة الجهاز المصرفي. مما يقتضي رفع التدبير المعتمد منذ أواخر العام ١٩٨٧ القاضي بالزام المصارف الاككتاب في سندات الخزينة بنسبة ٦٣٪ من الزيادة التي تحصل في الودائع بالليرة اللبنانية.

٢- خلق بيئة مؤاتية لتدفق رؤوس الاموال الخاصة من الخارج. ولا يكون ذلك بتأمين البنية التحتية والاجتماعية وتنشيط القطاعات الانتاجية فحسب، بل وايضاً بتأمين الاستقرار الاقتصادي والنقدي من طريق تحقيق التوازن بين ايرادات الدولة ونفقاتها.

### ب- الحجم المالي للخطة وتوزعه الزمني والقطاعي والجغرافي

قدرت متطلبات تمويل الخطة بنحو عشرة مليارات دولار لعشرة اعوام (١٩٩٣-٢٠٠٢) وذلك بالاسعار الثابتة، يضاف اليها مليار دولار كتسليفات لقطاع الاسكان والقطاعات الانتاجية، وبذلك تكون الكلفة الاجمالية للخطة ونحو ١١ مليار دولار بالاسعار الثابتة ونحو ١٣ مليار دولار بالاسعار التي ستسود في المدى الزمني للخطة. هذا ويتوزع الانفاق لتنفيذ الخطة على ثلاث فترات زمنية:

- الفترة الاولى وتمتد على السنوات الثلاث ١٩٩٣-١٩٩٥ ويبلغ مجمل الانفاق خلالها حوالي ٢.٧ مليار دولار بالاسعار الجارية.

- الفترة الثانية وتمتد على السنوات الثلاث ١٩٩٦-١٩٩٨ ويبلغ مجمل الانفاق خلالها حوالي ٤ مليارات دولار بالاسعار الجارية.

- الفترة الثالثة والاخيرة وتمتد على السنوات الاربع ١٩٩٩-٢٠٠٢ ويبلغ مجمل الانفاق خلالها حوالي ٦.٢ مليارات دولار.

### ج- التوزيع القطاعي للانفاق على الخطة

يبين الجدول (١٥) ، ان المرحلة الاولى من الخطة العشرية هي البرنامج العاجل الثلاثي لاعادة الاعمار ١٩٩٣-١٩٩٥ نفسه سوى ان كلاً من قطاعي الكهرباء والاتصالات حظيا في الصيغة الجديدة (المرحلة الاولى من الخطة العشرية) باعتمادات تفوق بنحو ٢٩٥ مليون دولار للاول و٣١٨ مليون دولار للثاني الاعتمادات التي حظيا بها في البرنامج العاجل. اي ان الزيادة في متطلبات تمويل المرحلة الاولى من الخطة العشرية عن متطلبات التمويل للبرنامج العاجل والبالغة نحو ٦١٥ مليون دولار ذهبت لقطاعي الكهرباء والاتصالات.

وإذا ما قارنا في الجدول نفسه النسب التي تتوزع بها متطلبات التمويل على

مختلف القطاعات في الخطة العشرية (١٩٩٣-٢٠٠٢) كمجموع مع النسب التي تتوزع بها متطلبات التمويل على القطاعات نفسها في المرحلة الاولى من الخطة المذكورة (١٩٩٣-١٩٩٥) نجد ان حصة الاسد في الخطة العشرية تعود لقطاع النقل الذي يخطى بنحو ٢٨.٥٪ من مجموع متطلبات التمويل، وبالتحديد للطرق داخل هذا القطاع التي تحظى بمفردها بنحو ٢٠٪ من متطلبات تمويل الخطة بعد ان حظيت بنحو ٩٪ من متطلبات تمويل المرحلة الاولى الثلاثية.

بعد ذلك يأتي قطاع التعليم الذي يحظى في الخطة العشرية بـ ١١.٤٪ من الاعتمادات في حين حظي بـ ٦.٤٪ من الاعتمادات في المرحلة الاولى. وارتفعت حصة الصحة من ٢.٨٪ في المرحلة الاولى الى ٦٪ في الخطة ككل. كما ارتفعت حصة الصرف الصحي من ٤٪ الى ٨.٣٪. وحصة كل من الزراعة والصناعة (باستثناء التسليفات) على التوالي من ٣.٤٪ الى ٤.٤٪ ومن ٠.٧٪ الى ٢٪.

### د- التوزيع الجغرافي للانفاق علي الخطة

إن نحو ٣٢٪ من الاستثمارات المادية للخطة (اي مجموع الاستثمارات الموجودة للخطة باستثناء التسليفات للقطاعات الانتاجية ونفقات الادارة والتنفيذ) البالغة نحو عشرة مليارات دولار تعود بالفائدة على المناطق اللبنانية مجتمعة، في حين تفيده محافظة بيروت من ٩٪ من هذه الاستثمارات ومحافظة البقاع من ١١٪ ومحافظة لبنان الشمالي من ١٥٪ ومحافظة لبنان الجنوبي من ١٥٪ ايضاً ومحافظة جبل لبنان من ١٨٪ من الاستثمارات المذكورة. مما يجعل نصيب الفرد اللبناني من الاستثمارات ذات المنفعة اللبنانية العامة نحو ٩٢٠ دولار، في حين يكون نصيب الفرد من الاستثمارات التي تعود لمحافظة بيروت نحو ١٣٧٥ دولار ونصيب الفرد من الاستثمارات التي تعود لمحافظة البقاع نحو ٢٣٧٥ دولار ونصيب الفرد من الاستثمارات التي تعود لمحافظة لبنان الشمالي نحو ٢٠٠٠ دولار ونصيب الفرد من الاستثمارات التي تعود للبنان الجنوبي نحو ٢٤٥٠ دولار، في حين يكون نصيب الفرد من الاستثمارات التي تعود لجبل لبنان نحو ١٣٠٠ دولار.

### هـ- تمويل الخطة

يظهر من (الجدول ١٦) ان مصادر تمويل الخطة العشرية هي ثلاثة:

اولاً: الفائض في الموازنة الذي ستتمكن الدولة من توفيره ابتداءً من العام ١٩٩٦. ذلك ان الدولة ستتمكن في مرحلة اولى من تحقيق التوازن بين ايراداتها ونفقاتها الجارية دون الاعتماد على الاستلاف من مصرف لبنان، ودون الزام الجهاز المصرفي بالاكتتاب بسندات الخزينة. لان تفعيل جباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة سيمنحها من تحصيل حصتها من الدخل القومي. وفي مرحلة ثانية،

ستتمكن من وقف النزف الحاصل في مؤسسات الخدمات العامة. ان مشروعى اعادة تأهيل وتطوير قطاعي الكهرباء والاتصالات مثلاً اللذين سيشرع بتنفيذهما في مطلع صيف ١٩٩٣ سيكون لهما مردود كبير وسريع في ظل "تعرفة مدروسة". وتتوقع الخطة ان يدر هذان القطاعان فوائض ملموسة في ميزانيتها (الاتصالات ابتداءً من سنة ١٩٩٣ والكهرباء ابتداءً من اواخر عام ١٩٩٦) بحيث يصبح الفائض الاجمالي للفترة ١٩٩٣-٢٠٠٢ بحدود ٤.٤ مليار دولار (٣.٣ للاتصالات و ١.١ للكهرباء).

**ثانياً:** الاستقراض الداخلي على شكل سندات خزينة وبشكل رئيسي سندات دين يكتتب فيها اللبنانيون من مقيمين ومغتربين وايضاً غير لبنانيين. وبذلك سيحدث كما تقول وثيقة الخطة "تحول نوعي" في تركيب الدين العام الداخلي (الذي يتوزع في الوقت الحاضر بنسبة ٨٠٪ على الجهاز المصرفي ونسبة ٢٠٪ على الجمهور) فتنقلب النسب فتصبح النسبة التي ستحملها المصارف زهيدة مقابل ما سيكتتب به من خارج المصارف على شكل سندات دين . وهذا ما "يفسح المجال امام الجهاز المصرفي للمساهمة الفعالة في دفع عجلة الاقتصاد ولعب دوره كاملاً في تسليف استثمارات القطاع الخاص".

**ثالثاً:** التمويل الخارجي الذي يأخذ شكل هبات وقروض ميسرة وقروض تجارية، بحيث تخصص القروض التجارية للقطاعات ذات المردود السريع كالاتصالات والكهرباء والمطار والمرافئ ، والقروض الميسرة والهبات للقطاعات الاخرى. وكما يبين (الجدول ١٦) فإن النسب التي تساهم فيها هذه المصادر في تمويل الخطة تختلف باختلاف مراحل هذه الاخيرة:

**في المرحلة الاولى:** ١٩٩٣-١٩٩٥ التي يبلغ حجم الانفاق فيها نحو ٢.٧ مليار دولار بالاسعار الجارية يتوزع التمويل على الشكل التالي:

- لاشيء في الموازنة

- ١٣٪ من الاستقراض الداخلي.

- ٢١٪ من الهبات الخارجية .

- ٦٦٪ من الاستقراض الخارجي.

**في المرحلة الثانية:** ١٩٩٦-١٩٩٨ التي يبلغ حجم الانفاق فيها ٤ مليارات دولار بالاسعار الجارية، يتوزع التمويل على الشكل التالي:

- ٣٨٪ من فائض الموازنة.

- ١٠٪ من الهبات الخارجية.

- ٥٢٪ من الاستقراض الخارجي.

في المرحلة الثالثة: التي يبلغ حجم الانفاق فيها نحو ٦.٢ مليار دولار بالاسعار الجارية يتوزع التمويل على الشكل التالي:

- ٦٥٪ من فائض الموازنة.

- ٤٪ من الهبات الخارجية.

- ٣١٪ من الاستقراض الخارجي.

وبذلك يتوزع تمويل الخطة بمختلف مراحلها والبالغ نحو ١٢.٩ مليار دولار بالاسعار الجارية على الشكل التالي :

- ٤٦٪ من فائض الموازنة.

- ٩٪ من الهبات الخارجية.

- ٤٥٪ من القروض الخارجية الميسرة والتجارية .

وتطرح بعد ذلك وثيقة الخطة السؤال التالي :

هل يكون بقدرة الدولة تسديد كامل القروض في مواعيدها دون ان يشكل ذلك عبئاً لا يطاق على ميزان المدفوعات وعلى المواطن من حيث مستوى الاستهلاك للفرد ، وعلى الاقتصاد وككل من حيث نسبة الدين العام للدخل القومي ؟ ثم تجيب كما يلي :

أولاً : ان البروتوكولات المالية التي عقدتها الدولة اللبنانية في العامين المنصرمين (وهي بحدود ١.٢ مليار دولار ) تحتوي على عنصر هبة لا يقل معدله عن ٣٥ ٪ ، مع العلم ان البروتوكولات التي تنوي الدولة عقدها قريباً ضمن مؤتمر باريس للدول والمؤسسات المانحة تحت رعاية البنك الدولي، لن تكون أقل " تفضيلية" من سابقتها، مما يتيح للبنان ان يستفيد من تمويل خارجي ذي طابع



ميسر بمجمله يتضمن فترات سماح مريحة (من ٤ الى ٦ سنوات) وفترات تسديد طويلة (من ١٢ الى ٣٠ سنة) .

**ثانياً:** سيترتب على ميزان المدفوعات في الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ فائض يقدر بنحو ٦٤٠ مليون دولار . أما الاستهلاك للفرد ، فمن المتوقع ان ينمو بالاسعار الجارية بمعدل ٦.٥ ٪ سنوياً ، وهذه النسبة معقولة كونها تأتي ضمن خطة تركيز على الانتاج السريع وتحتوي على معدلات نمو عالية للتصدير وللاستثمار مما لا يترك المجال أمام تنام سريع في الاستهلاك .

**ثالثاً:** إذا اعتمدنا مستوى الدخل القومي كمقياس للاقتصاد الوطني فخدمة الدين العام الخارجي لن تشكل في ١٩٩٣ اكثر من ١ ٪ من الدخل القومي ، وستتصاعد هذه النسبة تدريجياً لتصل الى أقل من ٤ ٪ عام ٢٠٠٠ . هذا مع العلم ان حجم الدين العام الخارجي من المتوقع ان يرتفع من ١٨ ٪ من الدخل القومي عام ١٩٩٣ الى ٤٣ ٪ عام ٢٠٠٠ وتراجع النسبة فيما بعد، اما حجم الدين العام الاجمالي (الخارجي والداخلي معاً) فسيكون بحدود ٧٤ ٪ عام ١٩٩٣ صعوداً الى ٨١ ٪ عام ١٩٩٤ ومن ثم نزولاً الى ٤٠ ٪ عام ٢٠٠٠ .

#### و - النتائج المتوقعة للخطة على صعيد رفاهية المواطن

تشير وثيقة الخطة بهذا الخصوص الى ان الدخل القومي للفرد سيصل في عام ١٩٩٧ الى مستوى عام ١٩٧٤ بالاسعار الثابتة ولكنه سيكون موزعاً على المواطنين بطريقة اكثر انصافاً . وهذا المستوى الذي سيصل اليه الدخل القومي للفرد في عام ١٩٩٧ سيشكل نحو ٦٠ ٪ من المستوى الذي كان من المتوقع ان يصل اليه في السنة ذاتها في حال عدم نشوب الحرب. وبالمقارنة مع بلدان أخرى ، فان دخل الفرد في العام ١٩٩٧ سيصل الى ١٧٠٠ دولار باسعار سنة ١٩٩١. وذلك مقارنة بنحو ١٠٠٠ دولار في كل من الاردن والمغرب، و ١٤٠٠ دولار في تركيا و ١٧٠٠ دولار في تونس .

#### ز - التوجهات الرسمية على صعيد اعادة الاعمار وتوصيات

##### البنك الدولي

لا يبدو من الخطة العشرية والبرنامج الثلاثي العاجل لاعادة الاعمار، الذي أصبح يشكل مرحلتها الأولى، ان المسؤولين قد أخذوا بملاحظات خبراء البنك الدولي على برنامج الاولويات الذي كان يشكل المرحلة الاولى من خطة النهوض الاقتصادي فيما يتعلق بخفض حجم الانفاق والغاء التسليفات للقطاع الخاص وبرمجة الانفاق على أربع سنوات عوضاً عن ثلاث. ذلك ان البرنامج العاجل (أو المرحلة الاولى من الخطة العشرية) بقي ثلاثياً وزاد حجم الانفاق فيه عوضاً عن ان ينخفض ، إضافة الى إنه تمسك بالتسليفات للقطاع الخاص . كذلك وبالرغم من أن وثيقة الخطة العشرية لم

تتضمن عرضاً للإطار الاقتصادي الشامل (Macroeconomic Framework) التي استندت إليه واكتفت في هذا المجال ببعض التأكيدات ( فيما يتعلق مثلاً بالتطور المرتقب للنتائج في المجال الاجمالي وليميزان المدفوعات ) فإن مقارنة القليل من العناصر التي تضمنتها من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ( كنسب الدين العام وخدمته للنتائج المحلي الاجمالي ، ومعدل نمو الاستهلاك ) مع العناصر نفسها كما وردت في الاطار الاقتصادي الشامل الذي وضعه خبراء البنك الدولي ، هذه المقارنة تشير الى أن واضعي الخطة العشرية لم يأخذوا اسقاطات الخبراء الدوليين كما هي (انظر الجدولين ١٦ و ١٧) . بالمقابل ، نلاحظ ان الخطة العشرية حاولت أن تتلافى القصور الذي بقى يشوب البرنامج الثلاثي العاجل لناحية إهماله القطاع الاجتماعي والقطاعات الانتاجية ، فارتفعت فيها حصص النفقات المخصصة للتعليم والصحة ، كما ارتفعت وإن بنسب أقل النفقات المخصصة للزراعة والصناعة وقطاع الخدمات الخاص ( انظر الجدول ١٥) . ولعل الدواعي الظرفية (الاستجابة لبعض مطالب البنك الدولي والحد من معارضة بعض التيارات السياسية في البلاد ) هي التي دفعت المسؤولين للاستعجال في اخراج الخطة العشرية على هذه الصورة، التي يعترف المسؤولون أنفسهم بانها مجتزأة وغير مكتملة<sup>٤</sup>.

## ٢-٣- : الخطوات العملية المنجزة حتى الآن على صعيد اعادة

### الاعمار

بالرغم من أن أياً من الخطط التي وضعت لاعادة الاعمار لم تأخذ حتى الآن بعدها القانوني أو الرسمي الملزم. فإنه يمكن القول بأن هذا العام ١٩٩٣ قد شهد انطلاق ورشة اعادة الاعمار إنما ليس بالزخم الذي توقعته البرامج والخطط التي استعرضنا.

والسبب الرئيسي يعود إلى البطء في وضع بنود سياسة الاستقرار المالي والنقدي موضع التنفيذ . فكما اصبح واضحاً فإن الاستقرار المالي والنقدي يشكل الآن الشرط الضروري لتأمين التمويل اللازم لاعادة الاعمار بمختلف مصادره : محلي وخارجي ورسمي وخاص. وبهذا الخصوص، لا يخفي مسؤولو البنك الدولي ان انطلاق مسيرة اعادة الاعمار بشكل جدي هو الآن رهن بتنفيذ إجراءات التصحيح المالي. ويربطون بين تحقيق لبنان لخطوات ملموسة على هذا الصعيد وبين دعوة البنك للمجموعة الاستشارية للدول والمؤسسات والهيئات الممولة

٤- صرح رئيس مجلس الوزراء في جلسه التي عقدها مجلس النواب بتاريخ ١٣/٧/١٩٩٣. نحن لا نتهرب من طرح خط النهوض الاقتصادي على المجلس النيابي . وسنقوم بطرحها عندما تكتمل فصولها .

والممكن ان تمول اعادة الاعمار .

ومع ذلك فإن ما اصبح متاحاً للبنان من تمويل خارجي يناهز ، كما يبين (الجدول ١٨) نصف متطلبات البرنامج المعجل لاعادة الاعمار قبل أن يدمج في الخطة العشرية (الجدول ١٤) . هذا فيما يتعلق بالتمويل الخارجي بشقيه الحكومي والرسمي.

أما فيما يتعلق بالتمويل الخاص والخارجي والمحلي ، فقد أعلن في الخارج وبمبادرة من مجموعة "دلة البركة" عن تأسيس صندوق لإعمار لبنان برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دولار من بين أهدافه : المشاركة مع الحكومة اللبنانية في مشاريع لاعادة بناء البنية الاساسية التي دمرتها الحرب. ومن ناحية ثانية، تمكنت الحكومة اللبنانية من استصدار قانون يتيح لها إصدار سندات خزينة بالدولار تحت سقف ٣٠٠ مليون دولار ، بإمكان اللبنانيين المقيمين وغير المقيمين، وكذلك غير اللبنانيين الاكتتاب فيها. هذا مع العلم أن المبالغ المتأتية من هذه السندات ستكون مخصصة لتمويل بعض مشاريع معينة من برنامج اعادة الاعمار المعجل ، وتحديدأ مشاريع أوتوسترادات حول العاصمة ومتفرعة منها نحو الشمال والشرق والجنوب.

على صعيد التنفيذ العملي للمشاريع ، لم تنتظر الحكومة اقرار البرنامج المعجل ككل بشكل رسمي ، فقامت بتوقيع عقود لتنفيذ مشاريع بلغت قيمتها حسب ما صرح به رئيس مجلس الوزراء في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ١٣/٧/١٩٩٣ نحو ٣٥٠ مليون دولار . والمشاريع المتعاقد عليها تتركز بشكل رئيسي في قطاعات الكهرباء والاتصالات، بحيث يمكن القول انه تم حتى الآن تلزيم معظم الاعمال اللازمة لاعادة تأهيل شبكات الكهرباء والهاتف . ومن المنتظر ان يرتفع حجم عقود تلزيم المشاريع كثيراً في خلال المدة المتبقية من العام الحالي لتصل حسب رئيس مجلس الوزراء نفسه لنحو ألفي مليون دولار. حيث ينتظر ان يتم بشكل رئيسي تلزيم الاشغال العائدة لتأهيل وتوسيع مطار بيروت . واعادة بناء المدينة الرياضية ، بالاضافة إلى الاعمال العائدة لتوسيع شبكات الكهرباء والهاتف .

٥ - بعد ان قال انه يدرك صعوبة المشاكل السياسية التي تواجه الحكومة اللبنانية في صياغة اجماع لتحقيق الاصلاحات الماليه الصارمة وتنفيذ اجراءات الاستقرار الاقتصادي ، اضاف نائب رئيس البنك الدولي للشرق الاوسط وشمالى افريقيا ، ان على لبنان في جميع الاحوال ان ينفذ هذه الاجراءات بسرعه ليس لانها مفروضه من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وانما لطمأنة الدوله المقدمه للمساعدات . ومن ثم فإن الدعوة لاجتماع المجموعة الاستشاريه تنتظر تحقيق نتائج ملموسه على صعيد الاستقرار الاقتصادي والمالي اكثر مما تحقق حتى الآن . وتابع يقول المسألة ليست مسأله خطط وانما مسأله انجازات، ليس هنالك خلاف بين الحكومة اللبنانيه والبنك الدولي حول ما يجب تنفيذه من اجراءات وانما المسأله هي متى وكيف ستنفذ هذه الاجراءات ؟ ( جريدة الحياة، ١٩/٥/١٩٩٣ ) .

أما فيما يتعلق باعادة الاعمار في القطاع الخاص ، فحتى الآن لم تشهد البلاد حركة عملية تتعدى بأنتمهميتها نطاق المبادرة الفردية . وجل ما يمكن قوله بهذا الخصوص هو ان تصريحات المسؤولين تعد بأن تبدأ الشركة العقارية لاعادة اعمار الوسط التجاري أعمالها في الفصل الأخير من هذه السنة . وأن المؤسسة المالية الدولية قدمت قرضاً بنحو ٤٥ مليون دولار لتمويل مشاريع انتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم عبر عدد من المصارف اللبنانية . أضف ان لدى الحكومة الآن ٧٥ مليون دولار تنتظر اقرار القانون العائد لمصرف الاسكان كي يتمكن هذا الاخير من الاقلاع .

وأخيراً تجدر الاشارة الى ان رأس المال الخاص غير اللبناني لا يزال حتى الآن يتحمس للتوظيف في العقارات دون غيرها . فقد افادت المعلومات الصحفية ان حركة تملك غير اللبنانيين لعقارات في لبنان خلال النصف الأول من العام الحالي ١٩٩٣ بلغ نحو ٤٠٠ ألف متر مربع<sup>١</sup> .

## خلاصة تقييمية

### لمسيرة الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار في لبنان

إذا كان لا بد من أن نخرج بتقييم اجمالي وعام لمسيرة الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار في لبنان منذ دخوله مرحلة السلم، فيمكن أن نقول أن هذه المسيرة كانت ولا تزال مسيرة شاقة متعرجة ، يكتنفها الكثير من التردد والبطء. ذلك أن المسيرة المذكورة، من ناحية، افتقدت الدليل الضروري في مثل هذا النوع من المسيرات ألا وهو السياسة الواضحة، المتناسقة والمتجانسة الاهداف والوسائل. ومن ناحية ثانية فإن الاجراءات العملية التي يمكن تصنيفها في باب الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار ليست حتى الآن، لا من حيث الكم ولا من حيث النوع، بالقدر الذي يسمح لنا من خلالها قراءة ومن ثم تقييم سياسة ضمنية متكاملة في الباب المذكور. اضافة الى ذلك، أن ما اتخذ حتى الآن من هذه الاجراءات على قلبه، لا يزال في مراحلها الاولى ولم يتسنى له ان يعطي نتائج ملموسة. وإذا كان بالامكان الكلام على انجازات تحققت في مجال التخفيف من بعض الاحتلالات، فان معظمها ارتبط بشكل رئيسي بتحسين ظرفي في المناخ السياسي. النفسي العام اكثر مما ارتبط بخطط واجراءات مدروسة.

لا يبقى امامنا ما يمكن تقييمه، والحال هذه، سوى ما أسميناه بالتوجهات الرسمية في مجال الاصلاح الاقتصادي، وإعادة الاعمار والتي، من خلال الاجراءات المأخوذة حتى الآن ومشاريع المراسيم والقوانين التي لا تزال على جدول أعمال السلطات التشريعية والتنفيذية، اضافة الى تصريحات المسؤولين وبياناتهم، إنها تندرج في إطار توصيات البنك الدولي من جهة، وسياسات الخطة العشرية، خصوصاً مرحلتها الاولى المكونة من البرنامج الثلاثي العاجل لاعادة الاعمار، من جهة ثانية. وفي هذا السياق، سنتناول أهم المسائل التي تطرحها هذه التوجهات في حال تحولت الى اجراءات عملية، محاولين أن نبين بشكل خاص كيف ولماذا انها لا تكفي لمواجهة مجموعة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني، مقدمين في الوقت نفسه بعض العناصر التي نرى انها تصلح لاعتماد منهجية مغايرة في مقاربة مسألة الاصلاح الاقتصادي والاعمار المطروحة في لبنان.

نلاحظ بداية أن توصيات البنك الدولي لاعادة الاستقرار الاقتصادي والمالي في لبنان تقترب كثيراً في مكوناتها الرئيسية من التوصيات التي يقدمها البنك المذكور بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي للعديد من البلدان النامية التي تعاني بشكل خاص من ارتفاع في مديونيتها الخارجية، والتي تندرج في اطار ما اصبح يسمى بسياسة "التكيف والاصلاح الهيكلي". مع فارق في الهدف الرئيسي الذي تسعى الى تحقيقه التوصيات في كلتا الحالتين. فسياسات التكيف والاصلاح الهيكلي تهدف بشكل رئيسي الى تمكين البلدان المعنية من التغلب على وضعها المدين اتجاه الخارج . في حين ان التوصيات للبنان تهدف بشكل رئيسي الى تمكينه من التغلب على عجزه المالي الداخلي، لكي يستطيع الحصول على مساعدات خارجية لتمويل برنامج اعادة الاعمار.

ولا نغالي إذا قلنا أن الدراسات والابحاث حول برامج التكيف والاصلاح الهيكلي تجمع على ان هذه البرامج لا تعير اهتماماً كافياً للجانب الاجتماعي من أوضاع البلدان المعنية، خصوصاً لناحية التشغيل وأوضاع ذوي المداخل المحدودة والمتدنية. لا بل أن تطبيق هذه البرامج يسفر على الاقل في مراحلها الاولى عن آثار سلبية إضافية على الاوضاع المذكورة. حتى أن واضعي هذه البرامج انفسهم اضطروا الى استكمالها ببعض الاجراءات التي توضع من ورائها معالجة الآثار السلبية تلك من طريق انشاء صناديق اجتماعية او صناديق للتنمية الاجتماعية. لكن هذه الاجراءات لم تثبت حتى الآن فعاليتها، بحيث اخذ الكثر من الباحثين والخبراء في موضوع التكيف والاصلاح الهيكلي يرون ضرورة ان تعتمد البلدان المعنية الى استكمالها أو ادراجها منذ الآن ضمن خطط اقتصادية اجتماعية شاملة تضع من ضمن اولوياتها معالجة الاوضاع الاجتماعية في هذه البلدان. على كل، فإن واضعي برامج التكيف والاصلاح الهيكلي أنفسهم لا يرون أن مسألة التعلب على البطالة ورفع مستوى الدخل عند الفئات الفقيرة يمكن ان تعالج بشكل صحيح إلا في الامدين المتوسط والبعيد، من خلال استمرارية النمو المعترض ان تصبح ممكنة بعد اعادة التوازن المالي علي الصعيدين الداخلي والخارجي.

وبدورنا، فنحن نرى، أنه ما لم تولى مسألة تنمية الانتاج منذ الآن عناية خاصة فإن الآثار الاجتماعية السلبية للتوجهات الرسمية في مجال تحقيق التصحيح المالي ستكون في لبنان اشد وطأة منها في البلدان التي تأخذ سياسات التكيف والاصلاح الهيكلي نظراً لشدة الترددي في الاوضاع الاجتماعية الحالية، إضافة إلى ذلك سيقع لبنان في الفخ نفسه الذي تحاول برامج التكيف تخليص البلدان المعنية به ألا وهو فخ المديونية الخارجية العالية.

فهل ان التوجهات الرسمية تضع في صلب اولوياتها الحالية مسألة تطوير الانتاج وتنميته؟ لا يبدو أن هذا هو الواقع وذلك للاعتبارات التالية:

أولاً: إن خطط "النهوض الاقتصادي" بمختلف صيغها الثلاثية والخمسية والعشرية ما هي الا عبارة عن برامج استثمارات في عود من مشاريع البنى التحتية. ولا تتناول مسألة الانتاج مباشرة الا عبر حجم متواضع نسبياً من التسليفات بقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات الخاصة (انظر الجداول ١٣-١٤-١٥). هذا مع العلم ان خبراء البنك الدولي اقترحوا إلغاء هذه التسليفات من الخطط المذكورة. وعليه فنحن لسنا ازاء خطط اقتصادية بالمعنى الحقيقي، تضع لنفسها اهدافاً محددة على الصعيد الكلي والقطاعي والجغرافي بخصوص المتغيرات الاقتصادية الرئيسية من انتاج وتوزيع واستهلاك واستثمار وتشغيل، وتجارة خارجية ... الخ.

١- انظر على سبيل المثال الاقتراحات والتوصيات التي خرج بها اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الاسكوا الذي نظمته دائرة التنمية الاجتماعية والسكان والمستوطنات البشرية في الاسكوا بالتعاون مع وزارة التخطيط الاردنية في عمان خلال الفترة ٢٦-٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٣.

ثانياً: من الواضح اذن أن التوجهات الرسمية تترك مسألة تطوير الانتاج من حيث التخطيط والتوجيه والتنفيذ للقطاع الخاص. وفي الوقت نفسه تربط مسألة الانتاج بمسألة خلق المناخ الاستثماري المناسب، وتعتبر أن هذا المناخ ينشأ بعد تحقيق انجازات ملموسة على صعيد الاستقرار المالي والنقدي على صعيد اعادة الاعمار، وليس نتيجة لاجراءات مستقلة تتم بشكل متلازم مع هذين الصعيدين. مما يعني انه يجب ال ننتظر على الاقل في السنوات الاولى من سياسة الاصلاح الاقتصادي والاعمار تحسناً ملموساً على صعيد الاوضاع الاجتماعية. هذا علماً أن نجاح اجراءات الاستقرار المالي والنقدي واعادة الاعمار تبقى بعد ذلك على الاقل فيما يتعلق بالتمويل الخارجي لاعادة الاعمار رهناً بمتغيرات سياسية لا يمكن التحكم فيها.

ثالثاً: وانطلاقاً مما تقدم نجد من الصعب فهم المنحنى المبالغ بالتفاؤل في رسم الأطر الاقتصادية الكلية، والشاملة لمختلف صيغ برامج اعادة الاعمار. ذلك أن الوثائق التي تناولت عرض هذه الاطر كانت بخيلة جداً في عرض الأسس العلمية التي بنيت عليها التوقعات او الاسقاطات المتعلقة بتطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الاجمالية على امتداد السنوات العشر القادمة: كمعدل نحو الناتج المحلي الاجمالي وحجمه بالنسبة للفرد عن السكان ومعدلات ونسب الاستثمار والاستهلاك... الخ.

من الواضح أن هذه التوقعات والاسقاطات تنطلق من تقديرات معينة للمتغيرات المذكورة خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢. ولكن لا نجد في أي من الوثائق الفرضيات التي تمت على اساسها التوقعات والاسقاطات المذكورة، وتبريراتها العلمية. هذا مع العلم إنها كانت استنسابية جداً في اعتماد الارقام العائدة للمتغيرات في فترة الأساس. لأن التقديرات على هذا الصعيد تختلف كثيراً حسب المصادر خصوصاً بالنسبة للمتغيرين الأساسيين اللذين يتحكمان سائر المتغيرات الاخرى نعني بهما قيمة الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان<sup>٢</sup>.

وهنا لا بد ايضاً من التساؤل : ماذا لو كان حجم الناتج المحلي الاجمالي في سنة الاساس ١٩٩٢-١٩٩٣ في المستوى المنخفض الذي تحدده التقديرات الأخرى؟ بناءً على هذه الفرضية ورنطلاقاً من المنطق الظاهري الذي تقوم عليه الاسقاطات المعينة، فإن معدلات النمو المصاحبة لسياسة الاستقرار المالي واعادة الاعمار ستكون منخفضة بشكل واضح عن المعدلات التي تتوقعها الخطط. وسوف تصبح معدلات المديونية الخارجية، على عكس ما تقترحه الوثائق المعنية، عالية جداً ، لا قدرة للبنان على

٢- على سبيل المثال تقدر مصادر البرنامج الانمائي للامم المتحدة الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩١ بنحو ٣ مليارات دولار في حين مصادر البنك الدولي بنحو ٤.٣ مليارات دولار. وفي حين ان هذه المصادر الأخيرة تقدر نسبة الزيادة من الناتج في عام ١٩٩٢ عن عام ١٩٩٠ بنحو ١٧٪ تقدر مصادر بنك عودة هذه الزيادة بنحو ٤.٣٪ فقط. أما عدد السكان فتتراوح تقديراته لعام ١٩٩٠ مثلاً ما بين ٢.٩ مليون و ٣.٦ مليون نسمة.

تحملها. وهذا الاحتمال هو برأينا اقرب الى الواقع. فقد سبق ورأينا ان الإداء الاقتصادي لم يتحسن كثيراً في العام الحالي والعام الذي سبقه عن العام ١٩٩١.

هكذا فانه في ظل التوجهات الرسمية يكون من الصعب في حال غياب اندفاع قوية وفورية للانتاج التوفيق، من المرحلة الاولى من اعادة الاعمار، بين المتطلبات الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية. فالبطالة في أحسن الأحوال ستبقى على معدلاتها المرتفعة المقدرة في وقتنا الحاضر بنحو ١٥٪ من مجموع القوى العاملة<sup>٢</sup>.

ومن ناحية ثانية، فإن اكثر الاجراءات المقترحة اتخاذها بشكل عاجل لزيادة الايرادات المالية العامة، كرفع اسعار الخدمات العامة، وعدد من الضرائب والرسوم غير المباشرة (الغاء الدولار الجمركي، وزيادة الرسوم على المحروقات) سيكون من شأنها زيادة الضغوط على القدرة الشرائية الشديدة الانخفاض اصلاً لشرائح اجتماعية واسعة. هذا إذا لم ترفد هذه الضغوط بضغط تضخمية اضافية، يكون مصدرها التوسع في الانفاق الحكومي والمضاربات العقارية لرأس المال الخاص بشقيه اللبناني وغير اللبناني. وفي هذه الحال، يكون من المرجح ان تدخل البلاد مرحلة خضات اجتماعية عرفت نموذجاً منها في وقت غير بعيد (ايار ١٩٩٢)، لكن بشكل اخطر من شأنه ان يهدد ليس مسيرة الاعمار فحسب، بل وايضاً مسيرة الاستقرار السياسي والامن. من هنا، جاء تردد السلطات المعنية وبتنفيذها. واحياناً امتناعها عن وضع بعض التوصيات، التي من شأنها زيادة الايراد ولجم النفقات، موضع التنفيذ، لا بل اضطرارها في احيان أخرى لأخذ اجراءات من شأنها تقليص هذه الايرادات.

ولكن استمرار هذا الوضع من شأنه أن يؤدي الى نتيجة على الصعيد الاقتصادي لا تقل خطورة وهي استمرار العجز في المالية العامة. وهذا من شأنه حسب خبراء البنك الدولي انفسهم: إما ابطاء عملية الاعمار بسبب امتناع الاستثمارات الخاصة عن التوظيف في ظل وضع مالي ونقدي غير مستقر، أو الوقوع تحت ثقل اعباء مديونية خارجية لا قدرة على تحملها في حال كان بالامكان الاستعاضة عن الرساميل الخاصة بمزيد من الاستدانة الحكومية من مصادر خارجية.

٢- في تقديرنا ان سوق العمل اللبنانية ستواجه في السنوات الخمس القادمة ١٩٩٣-١٩٩٧ ما بين ١٧٥ و ٢٠٠ ألف طلب عمل جديد يضافون إلى عدد العاطلين عن العمل المقدرين في الوقت الحاضر بما يتراوح بين ١٤٠ و ١٥٠ ألف شخص وإذا اخذنا بعين الاعتبار الاعداد التي ستخرجها السياسة الرشيدة في مجال التشغيل في القطاع العام وايقاف النشاطات المخالفة للقانون والتقلص المرتقب لدفق الهجرة الخارجية في مقابل ازدياد دفق الهجرة العائدة لأرتفع مجموع طالبي العمل في السنوات الخمس المذكورة لما بين ٣٥٠ و ٤٠٠ الف شخص او ما بين ٧٠ و ٨٠ الف طالب عمل سنوياً. في حين ان اعلى معدلات النمو الاقتصادي المقترحة في مختلف صيغ خطة النهوض الاقتصادي (١١٪ كمتوسط سنوي) لا يمكنها تشغيل اكثر من عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل اي ما بين ٢٨ و ٣٠ الف سنوياً (انظر عيسى ١٩٩٣).



لنعرض الآن أن التوجهات الرسمية على صعيد سياسة الاستقرار المالي والنقدي قد لقيت ترجمة عملية ناجحة، وأن البرنامج الثلاثي العاجل لاعادة الاعمار قد نفذ بحذافيره وبالشروط الاقتصادية العامة المناسبة. فذلك لا يعني في حال حصوله سوى معالجة ناجحة للاختلالات المرتبطة مباشرة بالحرب، فماذا بشأن الاختلالات الهيكلية التي كانت سائدة قبلها؟ الواقع أن المسألتين: مسألة الاختلالات الناتجة عن الحرب ومسألة الاختلالات الهيكلية التقليدية بقيتا على صعيد التوجهات الرسمية مسألتين منفصلتين بالرغم من بعض التقدم الشكلي الذي حصل على صعيد طرح العلاقة بينهما في المدة الاخيرة. هذا مع العلم ان وثيقة الوفاق الوطني قد جعلت من معالجة بعض جوانب الخلل في بنية الاقتصاد اللبناني جزءاً من معالجة المسألة الوطنية العامة.

فكما سبق ورأينا حصرت التوجهات الرسمية اهتمامها في بداية مرحلة السلام بمسألة اعادة اعمار البنى التحتية . حتى أنها اعتبرت ان المشاكل الاخرى المتولدة من الحرب وخلالها ستجد حلولاً لها، بشكل تلقائي تقريباً بمجرد تثبيت مسيرة السلام وتدقق المساعدات الخارجية. وفي مرحلة ثانية، يمكن أن نقول انها اكتشفت من خلال تقرير لجنة الخبراء ضرورة أن نقول انها اكتشفت من خلال تقرير لجنة الخبراء ضرورة أن نأخذ، إلى جانب خطة اعادة الاعمار (خطة النهوض الاقتصادي)، بسياسة لمعالجة المشاكل الاخرى المتولدة من الحرب وخلالها، كمسألة التضخم وتدهور سعر صرف الليرة .. الخ انما لم تعتبر ان هنالك ضرورة لاقامة علاقة بين السياسة المالية والنقدية وخطة النهوض الاقتصادي . علماً أن هذه الأخيرة ارجأت معالجة المسائل العائدة للتنمية الى ما بعد تنفيذ مرحلتي اعادة التأهيل واعادة الاعمار . أما في الفترة الاخيرة، فإن التوجهات الرسمية التي جعلت ، بتأثير من خبراء البنك الدولي، من سياسة الاستقرار المالي والنقدي شرطاً ضرورياً لنجاح الاستقرار الاقتصادي واعادة الاعمار، فيمكن ان نقول انها عادت الى الوراثة لناعية اهتمامها بالاختلالات الهيكلية التقليدية. لأنها اعتبرت أن الخطة العشرية هي بحد ذاتها خطة للتنمية الشاملة. مع العلم أن الخطة المذكورة بقيت، كما البرنامج الثلاثي العاجل لاعادة الاعمار، مجرد برنامج استثماري للقطاع العام في البنى التحتية المادية، لا يولي اي اهتمام لمسائل الخلل في تركيب الناتج المحلي وتوزيع الدخل والخلل في سوق العمل والاعتماد المفرط على الخارج.. الخ. حتى اننا لا نفهم صراحة منها كيف ستساهم مختلف القطاعات الانتاجية في تحقيق معدلات النمو التي تأتي على ذكرها ولا على اي اساس تم توزيع التسليفات على هذه القطاعات . جل ما في الأمر أن الخطة، تضمنت توزيعاً جغرافياً للمشاريع التي تتضمنها، قالت ان توزيع عادل يأخذ بمبدأ الانماء المتوازن للمناطق اللبنانية. في حين أن هذا التأكيد يثير الكثير من التساؤلات: فالتوزيع المذكور هو توزيع نظري اكثر مما هو توزيع فعلي للمشاريع على المناطق . وحتى لو كان توزيعاً فعلياً فإن قيامه على اساس عدد السكان الحالي للمناطق المعنية لا يعني بالضرورة انه توزيع عادل يصب في تنمية المناطق المذكورة . لانه حتى في حال كان التوزيع السكاني الذي اعتمد صحيحاً، فإنه ينطلق من وضع هو في الاصل غير متوازن يكون بحاجة لتوزيع للمشاريع على اساس آخر يعيد للتوزيع السكاني وبالتالي للتنمية توازنها الجغرافي. هذا مع العلم،

أن مشاريع البنى التحتية، إذا لم تكن مترافقة ومتناسبة مع مشاريع انتاجية محددة، لا تساهم دائماً بشكل فعلي بتنمية المناطق التي تقوم فيها. وقد كان للبنان، تحديداً، تجربة في هذا المجال تحدثنا عنها. فقد جرى في الستينات تطوير البنى التحتية في المناطق المحرومة وكانت النتيجة المزيد من سيطرة العاصمة وضواحيها على سائر المناطق والريفية منها بوجه خاص. لان البنى التحتية التي طورت واستحدثت لم تجب على حاجات تنمية القطاعات الانتاجية من زراعية وحرفية وصناعية.

نصل بذلك الى طرح السؤال التالي: ماذا يعني فصل معالجة الاختلالات المتولدة من الحرب ومن خلالها عن معالجة الاختلالات الهيكلية التقليدية او اللجوء الى اهمال معالجة هذه الاخيرة.

انه يعني نفي العلاقة العضوية بين مجموعتي الاختلالات. وهذا برأينا غير صحيح، لأن الاختلالات التي ظهرت في اثناء الحرب لم تكون من حيث الجوهر سوى نتاج اختلالات البنية الاقتصادية الاجتماعية التي كانت سائدة قبل الحرب. وجل ما فعلته الحرب هو انها دفعت بالازمة الكامنة الى اعلى درجاتها، فما كان لإختلالات الحرب ان تبلغ درجة الحدة التي بلغتها لو لم يكن مثلاً قطاعي الانتاج الرئيسيين الزراعة والصناعة على درجة ضعفهما، ولو لم يكن الاقتصاد اللبناني ايضاً على تلك الدرجة من الانكشاف والتبعية نحو الخارج. هذا فضلاً عن اننا نرجح ان الحرب نفسها ما كانت لتذلع او على الاقل لتأخذ هذا الشكل من العنف التدميري لولا تفاعل الاختلالات الهيكلية مع الاختلالات التي كانت موجودة في النظام السياسي. هكذا فإن التوجهات الرسمية. الحالية التي تنظر الى الاستقرار المالي والنقدي كشرط لنجاح خطة النهوض الاقتصادي، التي تقتصر بدورها على برنامج استثماري للقطاع العام في البنى التحتية المادية، دون ادراج هذه التوجهات منذ البداية في اطار خطة تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة ترمي الى تصحيح الاختلالات الهيكلية، انما يعني اختيار العودة بالبنية الاقتصادية في لبنان الى الوضع الذي كانت عليه قبل الحرب، لأنه يعني مباشرة وصراحة العودة إلى ركيزتين اساسيتين في هذه البنية:

- الليبرالية المفرطة لناحية حصر دور الدولة الاقتصادي في حدود ضيقة جداً.

- الاعتماد الرئيسي على انتاج الخدمات ومن وراء ذلك الرهان على استعادة دور الاقتصاد اللبناني التقليدي كوسيط للمنطقة.

وهذا الكلام ليس مبنياً فقط على استنتاجات منطقية. لأن المسؤولين مثلاً يردون على الانتقادات الموجهة الى خطة النهوض الاقتصادي لناحية عدم اهتمامها بالقطاعات الانتاجية بأن هذا الأمر متروك للقطاع الخاص. هذا لجهة دور الدولة، أما لجهة الرهان على انتاج الخدمات والدور الاقليمي التقليدي للبنان، فالمسألة لا تقتصر على التصريحات: فهناك مواقف عملية واجراءات كثيرة تؤكد على أن هذا الرهان لا يزال قائماً: فهو صراحة وراء التركيز على اعادة اعمار وسط بيروت التجاري، وهو نفسه

كذلك وراء تخصيص حصة الاسر لقطاع النقل، والتركيز على قطاع الاتصالات الحديثة.

اضف الى ذلك، الموقف السلبي من الحماية الجمركية للصناعة الوطنية، وضالة المبالغ المخصصة لقطاع الري مع ان هنالك امكانية لزيادة مساحة الاراضي المروية خمس مرات على الاقل... الخ.

حتى لو فرضنا أن العودة بالاقتصاد اللبناني الى صورته قبل الحرب كإقتصاد خدمات بشكل عام، وبشكل خاص كوسيط بين المنطقة العربية المجاورة والعالم الخارجي، فإن ترك امر هذه المهمة للقطاع الخاص والمبادرة الفردية دون مراقبة وضبط من قبل الدولة انما يعني العودة الى مجمل الإختلالات البنيوية الخطيرة التي رافقت هيمنة انتاج الخدمات على الإقتصاد اللبناني قبل الحرب، مما قد يؤدي في احسن الاحوال الى مرحلة جديدة من الأزمات والخضات الاجتماعية العنيفة التي تؤخر عملية اعادة الاعمار وتجعلها باهظة التكاليف.

لكن الرهان نفسه على العودة بالاقتصاد اللبناني الى بنيته القائمة على هيمنة قطاع الخدمات ودور الوساطة في المنطقة لا يبدو رهاناً واقعياً. إذ من الصعب ان يعود هذا الاقتصاد الى ممارسة دوره التقليدي في المنطقة، وبالشكال نفسها بعد سنوات الحرب الطويلة التي دمرت مكاناته المادية على هذا الصعيد، وخصوصاً بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي عرفتها بلدان المنطقة وجعلت بمقدورها الاستغناء عن كثير من الخدمات التي كان يقدمها لبنان واللبنانيون.

إذا كنا نرى أن معالجة الاختلالات المرتبطة بالحرب لا يجب ولا يمكن ان تتم باستقلال عن معالجة الاختلالات الهيكلية التي كانت قائمة قبلها، فذلك لا يعني أنه تجب ويمكن معالجة هذه الاختلالات دفعة واحدة وبين عشية وضحاها. كذلك فنحن لا نجادل في مسألة أن الاولوية يجب أن تعطى للمشاكل المرتبطة مباشرة بالحرب خصوصاً التضخم واعداد الاعمار، وأن معالجة هذه المشاكل هي الاكثر الحاحا ولا تحتل التأجيل نظراً لما تشكله من ضغط متزايد على حياة اللبنانيين. انما المقصود، أنه لا يمكن للسياسات الهادفة الى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي واعداد الاعمار ان تنجح دون أن تأتي منذ البداية في سياق خطة تنموية اقتصادية اجتماعية شاملة ومتكاملة تندرج بدورها في اطار تصور استراتيجي لدور اقليمي جديد للإقتصاد اللبناني. وتضع في مقدمة اهدافها العمل على إحداث تحولات جذرية في البنية الاقتصادية تجعلها اكثر توازناً في مستوياتها: كلفة الانتاج، التوزيع الاستهلاك وفيما بين القطاعات والمناطق والفئات الاجتماعية. وهذا يستدعي برأينا اجراء تغيير في المقاربة الرسمية الحالية لموضوع الاصلاح الاقتصادي واعداد الاعمار من ناحيتين: ناحية منهجية تتناول كيفية التخطيط للنهوض الاقتصادي وناحية عملية تتناول بعض الاسس التي ينبغي اعتمادها لتحقيق هذا النهوض.

من الناحية المنهجية، نقترح إعادة صياغة خطة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الاعمار في ضوء دراسات تفصيلية تتناول مختلف القضايا الاقتصادية استراتيجية نخص منها بالذكر:

- دراسات تتناول دور لبنان الاقتصادي الاقليمي الجديد في ضوء التحولات التي استجدت في المدة الاخيرة في النظامين الدولي والاقليمي.

- دراسات تفصيلية لأولويات التنمية في مختلف قطاعات الانتاج.

- دراسات حول تنمية المواد البشرية وما تقتضيه من توجهات جديدة واجراءات في مجال التعليم العام والتعليم المهني والفني ومجال التدريب.

- دراسات تفصيلية تتناول تحديد خيارات واضحة على صعيد انماط توزيع الدخل القومي وانماط الاستهلاك المرغوبة.

- تبني محتوى واضح ومحدد للنظام الاقتصادي الحر مع ما يترتب على ذلك من تعيين ادوار محددة لكل من القطاعين العام والخاص في عملية التنمية بشكل عام والنهوض الاقتصادي بشكل خاص.

وبما ان لبنان لا يزال حتى هذه الساعة يفتقد الى قاعدة المعلومات الاحصائية والنوعي اللازمة لوضع هذه الدراسات واعادة الخطط على مختلف مستوياتها، بالاضافة الى افتقاده إلى الأطر المؤسسية اللازمة لوضع الخطط ومتابعة تنفيذها لذلك ان من الضروري ان تندرج الإجراءات التالية على رأس قائمة الاولويات:

اولاً: العمل بسرعة على إعادة احياء مديرية الاحصاء المركزي وتعزيزها بالعناصر الادارية والفنية الكفوءة بحيث تبدأ دون ابطاء بالعمل على توفير قاعدة المعلومات الاحصائية الضرورية: من تعداد سكان ومسوحات خاصة وقطاعية وحسابات وطنية الخ.

ثانياً: إعادة وزارة التخطيط من جديد (وزارة التصميم سابقاً) كإطار اساسي لاعداد الخطط الاعمارية والتنموية الاقتصادية والاجتماعية القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى، على قاعدة الفصل بين التخطيط والتنفيذ.

ثالثاً: اقرار وتشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي نص عليه اتفاق الطائف كإطار للمشاركة الديمقراطية والرقابة المجتمعية على الشأن الاقتصادي والاجتماعي العام.

انطلاقاً من أن التخطيط ليس مجرد عملية فنية وإنما هو شأن المجتمع بأسره بجميع فئاته وقواه الفاعلة.

رابعاً: الإسراع بإصلاح الإدارة وفدها بالعناصر البشرية الكفوءة والمؤهلة للاضطلاع بتنفيذ الخطط..

أما من الناحية العملية، فنرى أن نجاح سياسة الاستقرار المالي واعادة الإعمار وانسجامها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة يستدعي اعادة النظر في التوجهات الرسمية الحالية على اكثر من صعيد، وبشكل خاص الاصعدة التالية:

- صعيد الاصلاح الضريبي ، لناحية اعتماد نظام انتقائي في تحديد معدلات الضريبة بانواعها المباشرة وغير المباشرة. من شأنه ان يكون اكثر فعالية في مجال خدمة الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.

- صعيد تمويل برنامج اعادة الاعمار لناحية التخفيف من الاعتماد على التمويل الخارجي، بتقليص الاعتمادات المخصصة للانفاق على بعض قطاعات البنى التحتية التي لا تصب بشكل مباشر وسريع في دفع عجلة الانتاج، كالانفاق على قطاع النقل والمواصلات.

- صعيد الانتاج : بزيادة حجم التسليفات لقطاع المشروعات الصغيرة خصوصاً في القطاعين الصناعي والزراعي .

- التركيز على تنمية الموارد البشرية خصوصاً في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني.

## الجداول الإحصائية

جدول - ١ - الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الاسعار وسعر الصرف: ١٩٧٤-١٩٩٢

السنة	سعر صرف الدولار الاميركي متوسط سنوي للزيادة	مؤشر اسعار المستهلك المتوسط السنوي	الناتج المحلي الاجمالي			مؤشر الاسعار الاستهلاكية ١٠٠=١٩٧٤
			بملايين الليرات الجارية	بملايين الليرات الثابتة اسعار ١٩٧٤	مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ١٠٠=١٩٧٤	
١٩٧٤	٢,٢٣		٨١٣٧	٨١٣٧	١٠٠	
١٩٧٥	٢,٢٩	١١	٧٥٠٠	٦٧٥٠	٨٣	
١٩٧٦	٢,٨٧	٩	٤.٩٩	٣٣٧٦	٤١	
١٩٧٧	٣,٠٧	٤	٨١٩٩	٤٨٢٧	٥٩	
١٩٧٨	٢,٩٦	١	٨٧٩٩	٤٦٩٨	٥٨	
١٩٧٩	٣,٢٤	٢٣,٥	١١١٥٠	٤٨٢٨	٥٩	
١٩٨٠	٣,٤٤	٢٣,٨	١٤٠٠٠	٤٩٠٠٠	٦٠	
١٩٨١	٤,٣١	١٩,٢	١٦٨٠٠	٤٩٢٣	٦٠	
١٩٨٢	٤,٧٣	٢	١٢٥٩٩	٣.٨٢	٣٨	
١٩٨٣	٤,٥٣	٦,٦	م.غ	م.غ	م.غ	
١٩٨٤	٦,٥١	١٧,٤	م.غ	م.غ	م.غ	
١٩٨٥	١٦,٤٢	٦٤	م.غ	م.غ	م.غ	
١٩٨٦	٣٨,٣٧	١٠,٤	م.غ	م.غ	م.غ	
١٩٨٧	٢٢٤,٧٤	٤,٤	٧٤.٧٤٣	٨٥٥٦	١٠٥	
١٩٨٨	٤٠٩,٢٣	١٣	١٣٣٩٨١٩	٦٧٢٩	٨٣	
١٩٨٩	٤٩٦,٥٠	٤٨	١٢٩٤٣٧٥	٤٣٩٢	٥٤	
١٩٩٠	٧٠١,٧٦	٦٣	١٧٩٥١٠٢	٣٧٣٧	٤٦	
١٩٩١	٩٢٨,٢٣	٤٩	٢٧٨١٩٠٥	٣٨٨٧	٤٨	
١٩٩٢	١٧١٢,٨٤	١٠٠				

المصدر: حتى العام ١٩٨٧: مصرف لبنان، النشرة الفصلية ٣٨-٣٩ لسنة ١٩٨٨ و ٤٠-٤٣ لسنة ١٩٨٩.

١٩٨٨-١٩٩٢: مصرف لبنان، النشرة الفصلية ٥٤ لسنة ١٩٩١ لسعر الصرف.

الاتحاد العمالي العام لمؤشر اسعار المستهلك

١٩٨٨-١٩٩١: تقديرات البرنامج الاتمائي للأمم المتحدة للناتج المحلي الاجمالي بالدولار.

.. = غير متوفر.

جدول ٢- الناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الانفاق: ١٩٧٢-١٩٩١

	(١) ١٩٧٢	(٢) ١٩٨٢	(٣) ١٩٨٧	(٤) ١٩٨٨	(٥) ١٩٨٩	(٥) ١٩٩٠	(٥) ١٩٩١
	القيمة ٪ من مليون دولار	القيمة ٪ من مليون دولار	القيمة ٪ من مليون دولار	القيمة ٪ من مليون دولار	القيمة ٪ من مليون دولار	القيمة ٪ من مليون دولار	القيمة ٪ من مليار ليرة
١- الناتج المحلي الاجمالي (السعر السوق)	٢٠٨٧	٣٣٩٤	٣٢٩٦	١٠٠	٢٠٣٣.٨	١٧٥٢.٨	٢٦٣٣.١
٢- الواردات	٩١٠	٣١٤٩	١٧٠٠	٥١.٦	١٣٣٣	١٧٥١.٦	٢٦٤٥.٩٢
٣- الصادرات	٥٧٧	٧٢٩	١١٠٠	٣٣.٣	٣١.٦	٥٨٧.٤	٧٣٠.٦
٤- الواردات ناقص الصادرات (نقوة الموارد)	٣٤٣	٢٤٢٠	١٨٠٣	١١٣٣	١١٢٣	١١٦٤.٢	١٩١٥.٣
٥- مجموع الموارد = (١+٢+٣)	٢٤٣٠	٥٨١٤	٣٨٩٦	١١٨	٣١٥٣.٢	٢٩١٧	٤٥٤٨.٥
١- الاستهلاك الحكومي	١٨٧	١٥٧٣	١٨٧	٥.٧	٢١٢.٦	٢٥٥.٥	٣٣٥.٦
ب- الاستهلاك الخاص	١٨١٧	٣٤٧٠	٣١٨٠	٩٦.٥	٩٧.٦	٢٥٤٨.٢	٣٦٨٦.٢
ج- مجموع الاستهلاك = (١+ب)	١٩٠٤	٥٠٤٣	٣٣٦٧	١٠٢	٣٧٤٨.٤	٢٥٦١.٥	٤٠٢١.٨
د- الاستثمار الحكومي	٦٠	٢٠٩	٧٩	٢.٤	١.٣	٤٩.٣	١٢٦.٩
هـ- الاستثمار الخاص	٢٥٦	١٧	٤٥٠	١٣.٦	٢٩.٢	٢٠١.٣	٢٩٩.٧
و- تغيير التوازن	٩	٠.٤					
ز = مجموع الاستثمارات مع تغيير التوازن = (د+ه+و)	٤٢٥	٢٠	٥٢٩	١٦	٣٠.٥	٢٥٠.٦	٥٢٦.٦
مجموع الانفاق = (ج+ز)	٢٤٣٠	٥٨١٤	٣٨٩٦	١١٨	٣١٥٣.٢	٢٩١٧	٤٥٤٨.٥

المصدر: (١) مديرية الاحصاء المركزي: الجموعه الاحصائية اللبنانية - العدد ٩ لعام ١٩٧٣.

(٢) اسكوا، دراسات الحسابات القومية، النشرة الثانية عشرة - عمان ١٩٩٢.

(٣) مصرف لبنان، النشرة الفصلية ٣٨ - ٣٩ لعام ١٩٨٨ و ٤٠ - ٤٣ لعام ١٩٨٩.

(٤) UNDP, Lebanon: the Gross Domestic Product, 1988 (UNDP / LEB / 89/00)

(٥) THE World Bank, Lebanon stabilization and reconstruction, VOL. I, January 8, 1993. Draft



## جدول ٣- التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الاجمالي: ١٩٧٣ - ١٩٩٠.

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٢	١٩٧٧	١٩٧٣	
(٥)	(٥)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٧.٢	٨	١٠.٦	٨.٧	٨.٨	٨.٥	٩.٤	١- الزراعة والصيد
١٤.٣	١٩	٢٠.٥	١٤.٧	١٢.٦	١٣.١	١٤.٣	٢- الصناعة التحويلية
			٠.٨	٥.٢	٨.٨	٢.٠	٣- الكهرباء والغاز والمياه
٧	٦	١٠.١	٤.٨	٣.٣		٤.٤	٤- البناء
٢١.٣	٢٥	٣٠.٦	٢٠.٣	٢١.١	٢١.٩	٢٠.٨	=٤+٣+٢
٢٨.٣	٢٩	٢٨.١	٣٤.٢	٢٨.٤		٣٢.٤	٥- التجارة والمطاعم والفنادق
١٨.٧	٩	٨	٨.٧	٧.٧		٤	٦- الخدمات المالية
١٩.٢	٢٠	١٧.٥	٢٢.٩	٢٣.٨		٢٦.٤	٧- الخدمات غير المالية
١٥.٢	٩	٥.٢	٥.٢	١٠.٢		٧.١	٨- الادارة العامة
٧١.٤	٦٧	٥٨.٨	٧١	٧٠.١	٦٩.٦	٧٠	=٨+٧+٦+٥
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠	النتائج المحلي الاجمالي %
٢٥٥٨	٢٦٠٧	٣٢٧٤	٣٢٩٦	٢٦٥٦	٢٦٧٢	٢٧٢١	النتائج المحلي الاجمالي (مليون دولار)

المصدر : (١) مديرية الاحصاء المركزي ، المجموعة الاحصائية .

(٢) مجلس الانماء والاعمار .

(٣) اسكوا ، دراسات الحسابات القومية، النشرة ١٢ . عمان ١٩٩٢ .

(٤) مصرف لبنان، النشرة الفصلية، ٣٨-٣٩ للعام ١٩٨٨ و ٤٠-٤٣ للعام

١٩٨٩ .

(٥) تقديرات البرنامج الانمائي للامم المتحدة في لبنان .

جدول - ٤ - الميزانية الموحدة للمصارف التجارية وأهم بنودها: ١٩٧٤-١٩٩٢

(مليار ليرة)		١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٧٤	
مليار ليرة	%	١٤٦٣٤	٦٧٩٨	٤٩٣٥	٢١٢٤	٢٢١٦	١٦٢	٦١.٧	٥٣	١٢.٣	الميزانية الموحدة للمصارف التجارية
مليار ليرة	%	٨٣	٧٧	٨٤	٨٦	٢٠٨	١٥٧	١٢٣	١٢٤	١٠٠	مؤشر التطور بالاسعار الثابتة = ١٠٠ = ١٩٧٤
مليار ليرة	%	٤٨.٤	٦٠	١٩٧١	٦٩	١٥٤٨	٦١	٨٧٨	٩١	٥٣.٠	تسليعات للقطاع الخاص للقيم
مليار ليرة	%	٥٩	٤٩	٥٧	٥٢	١٠٠	١٢.٠	١١.٠	١١.٠	١٠٠	مؤشر التطور بالاسعار الثابتة ١٩٧٤ = ١٠٠
مليار ليرة	%	٢٠.٩٨	٤.٠	١٣.٩	٣١	٦٨٨	٣٩	٥٥٨	٩	٥١.٧	تسليعات للقطاع العام
مليار ليرة	%	٧٩.٢	١٠٠	٢٢٨.٠	١٠٠	٢٢٣٦	١٠٠	١٤٣٦	١٠٠	٥٨١.٧	مجموع التسليعات
مليار ليرة	%	٢٦٩٧	١٧٣٩	٩٩٥	٣٦	٩٩٥	٣٢.٥	٣٢.٢	٢١.٢	٧.٠	الودائع بالعملة اللبنانية
مليار ليرة	%	٨٣٧١	٣٧٤١	٢٧٦٩	٧٤	٢٧٦٩	٦٧.٥	١٦٤٧	٩٢.٣	١٤٦٦	الودائع بالعملة الاجنبية
مليار ليرة	%	١٢.٦٨	٥٤٨.٠	٣٦٦٤	١٠٠	٢٤٤١	١١٧.٥	٣.٥٣	٣٨.٩	١٠٠	مجموع الودائع

المصدر : تقارير مصرف لبنان حتى العام ١٩٨٩ والنشرات الفصلية فيما بعد.

جدول - ٥ - توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية: ١٩٧٤-١٩٩٢

( في نهاية الفترة )

(بملايين الليرات)																			
١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٧	١٩٧٤	القطاع / السنة									
٦.٤٩٩	٢٨١٩٣	١٦٧٤.	٦٢٦٥	٢٧٥٠.	٩٥٣	٧٠٠	٣٩٠.	١٩٥	١٢٩	الزراعة									
(/١.٣)	(/١.٤)	(/١.١)	(/٠.٨)	(/٥.٦)	(/١.٧)	(/٢.٧)	(/٢.٤)	(/٢.٥)	(/٢.٣)	%									
٤١٨٢١٢	١٨٢٦٩٠	١٥٤٧٦٦	٥٨٨٢٦	٢٨١٦٨	٧٨٧٧	٤٣٦٦	٣١١٩	١٦١٢	١٠٠١	الصناعة									
(/٨.٧)	(/٩.٢)	(/١٠.)	(/٧.٩)	(/٧.٨)	(/١٣.٨)	(/١٧.١)	(/١٩.٥)	(/٢٠.٣)	(/١٧.٧)	%									
٣٩٨.٤٦	١٨٦٣١٨	١٣٤.٥٦	٣٥٨٧٨	٣.٧٤٦	٧٢٥٥	٣.٤١	١٧٧٦	٨٢٢	٥٧٩	البناء									
(/٨.٣)	(/٩.٤)	(/٨.٦)	(/٤.٩)	(/٦.٣)	(/١٢.٧)	(/١١.٩)	(/١١.١)	(/١٠.٤)	(/١٠.٢)	%									
٥٥٢١٧	٣٦٣٢٦	٤.٣٩٥	٣٢٨٥٠	١٢.٧٩	٢٤٦٥	٨٨٨	٣٦٠.	٣٦٥	٢٤٨	المؤسسات المالية									
(/١.١)	(/١.٨)	(/٢.٦)	(/٤.٤)	(/٢.٤)	(/٤.٣)	(/٣.٥)	(/٢.٧)	(/٤.٦)	(/٤.٤)	%									
٢٥٥٣٩٢٧	١.٣٨٨٢٠	٧٩٩٤٣١	٤٥١٣٥٣	٢٥٩٧٥٦	٢٧٣٩٣	١٣٣٦٤	٨٢٩٩	٣٩٥٣	٢٨٦٥	التجارة									
(/٥٣.٢)	(/٥٢.٧)	(/٥١.٦)	(/٦١.١)	(/٥٢.٨)	(/٤٧.٨)	(/٥٢.٥)	(/٥١.٨)	(/٥٠.)	(/٥٠.٧)	%									
١٣١٥٧١٠	٤٩٨١٩٦	٤.١٨٥٠	١٥٣١٢٤	١٤٨٤٣١	١١٣١١	٣١١٩	٢٠٦٠	٩٦٢	٨٢٧	مختلف									
(/٢٧.٤)	(/٢٥.٢)	(/٢٥.٩)	(/٢٠.٧)	(/٣٠.٢)	(/١٩.٧)	(/١٢.٢)	(/١٢.٩)	(/١٢.١)	(/١٤.٦)	%									
٤٨.١٦١١	١٩٧.٥٤٣	١٥٤٧٣٨	٧٣٨٢٩٦	٤٩١٩٣٠	٥٧٢٥٤	٢٥٤٧٨	١٦.٠٤	٧٩١٩	٥٦٤٩	المجموع									
(/١٠٠.)	(/١٠٠.)	(/١٠٠.)	(/١٠٠.)	(/١٠٠.)	(/١٠٠.)	(/١٠٠.)	(/١٠٠.)	(/١٠٠.)	(/١٠٠.)	%									

المصدر : مصرف لبنان - التقارير السنوية حتى العام ١٩٨٩ والنشرات الفصلية فيما بعد.

جدول ٦ - الموازنة العامة : ١٩٧٤ - ١٩٨٤

بملايين الليرات

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٤
١- الايرادات	١٢٦٩.٨	٧٩٨.٧	٣١.٣	٣٥٤٥.٥	٧.٣٢
أ- ضرائب مباشرة	٢١٢.٣	٨٣.٦	١.١٣.١	١١٩٦.١	٢٢٧.١
منها: ضريبة الدخل وضرائب على الارباح	(١٤١.٧)	(٤٨.٥)	(٦)		
ب- ضرائب غير مباشرة	٧٢٢.٦	٤٨١.٧	١١١١.٧	٧٢٦.٧	٣٢٨٧.٢
منها: عائدات جمركية	(٤٧٦.٩)	(٣٣٥.١)	(٩.٥)	(٥٠.٥)	(٣٠.٥)
ج- عائدات أخرى	٣٣٤.٩	٢٣٣.٤	٩٥٥.٧	١٥٩٩.٧	١٤٣٢.٧
منها: إيرادات مصرف لبنان			٢٩.٢	١٥٩٩.٧	١٤٣٢.٧
٢- النفقات	١٢١٨.٨	١.٢١	٥.٧٦.٨	٦٣.٥	١.٨٩٧
أ- نفقات جارية (القسم الاول)	٧٧٩.٨	٧٧٧.٩	٣٣٨٤	٤٣٢٧.٤	٧٢٩٣.٥
منها اجوز ومرتببات	(٥٢١.٣)	(٥٦٧.٤)	(١٤٦٩)	(١٨٨٤.١)	(٣.٨٩.٢)
ب- نفقات استثمارية جارية (القسم الثاني)	١٧٤.٥	٨٩.٥	١١.٤.٩	١٤.٢.٣	١٧٥٨.٧
ج- نفقات استثمارية طويلة المدى (القسم الثالث)	٢٦٤.٥	١٥٤	٥٨٧.٩	٥٧.٣	١٨٤٤.٨
٣- الفائض او العجز	٥١ +	٢٢٢.٧ -	١٩٧٣.٨ -	٢٧٥٤.٥ -	٣٨٦٥ -
% من مجموع النفقات	%٤.٢	%٢١.٨	%٣٨.٩	%٤٣.٧	%٣٥.٥

المصدر : مصرف لبنان - التقارير السنوية للاعوام: ١٩٧٩-١٩٨٠ - ١٩٨٣-١٩٨٤.

## جدول ٧- الموازنة العامة : ١٩٨٥ - ١٩٩٢

بملايين الليرات

السنة	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
١- الايرادات	٤٣٤.	٢.٠٦٩	٤٥٩.٤	١٢٦٤.٠	٥٢٢٢.٠	١٩٩٢
النسبة المئوية	%١.٠	%١.٠	%١.٠	%١.٠	%١.٠	%١.٠
أ- الضرائب غير مباشرة	٥٤٢	٦٦١	٣٥٦.	٣٧٠.	١٣١٥.٠	١٣١٥.٠
النسبة المئوية من مجموع الواردات	%١٢.٤	%٣.٣	%٧.٧	%٢.٩	%٢٥.٢	%٢٥.٢
(منها الرسوم الجمركية)	(٤.٠)	(٤٧١)	(١٧٨٥)	(٢٢.٠)	(٩٨.٠)	(٩٨.٠)
النسبة المئوية من مجموع الواردات	(%٩.٢)	(%٢.٣)	(%٣.٩)	(%١.٧)	(%١٨.٧)	(%١٨.٧)
ب- الضرائب المباشرة	٦٥٢	١٧٦٢	٤٦٣٧	٣٧١.٠	٨٩٧.٠	٨٩٧.٠
النسبة المئوية من مجموع الواردات	%١٥	%٨.٨	%١٠.١	%٢٩.٤	%١٧.٢	%١٧.٢
ج- رسوم ومستحقات	٧٣٩	٢٥٩٧	٣٨١٣	١٤٥.٠	٧٩٤.٠	٧٩٤.٠
د- متفرقات	٢٤.٧	١٥.٤٩	٣٣٨٩٤	٧١١.٠	٢٢١٦.٠	٢٢١٦.٠
(منها واردات مصرف لبنان)	(٩٧٧)	(١١١١٩)	(٢٨٤٩٤)	(٦٤٧.٠)	(١٣٣٧.٠)	(١٣٣٧.٠)
(النسبة المئوية من مجموع الواردات)	(%٢٢.٥)	(%٥٥.٤)	(%٦٢)	(%٥١.٢)	(%٢٥.٦)	(%٢٥.٦)
٢- نفقات الموازنة	٩٦٨.	٣٥٦.٩	١٨٦٢٤.	٣٣٩٨.٠	٧٧١٦.٠	٧٧١٦.٠
النسبة المئوية	%١.٠	%١.٠	%١.٠	%١.٠	%١.٠	%١.٠
أ- الرواتب والاجور	٤٤.٠	٢.٥٩٨	٩٤٧.٠	٢١.٠٠٠	٣٧.٠٠٠	٣٧.٠٠٠
ب- سلفات وتحويلات الموازنة	١.٧٥	٤٤١٧	٣٤٤٥.٠	٤٨٢.٠	١٤٥٦.٠	١٤٥٦.٠
ج- متفرقات جارية	١٣٤٤	٥٥٣.٠	٢٤٣٩.٠	٤٨٥.٠	٩٥.٠٠٠	٩٥.٠٠٠
د- الجزء الثاني	٢١١٢	٥.٦٤	٣٢٧.٠	٣٣١.٠	١٦١.٠٠٠	١٦١.٠٠٠
النسبة المئوية من نفقات الموازنة	%٢١.٨	%١٤.٢	%١٧.٦	%٩.٧	%٢.٩	%٢.٩
٣- نفقات خارج الموازنة منها	١٥٨٨٤	١.٧٨٩٤	٣٢٣.٧٨	٤٣٨٥.٠	٤٢٤٦.٠	٤٢٤٦.٠
أ- عجز الصندوق المستقل للمحروقات	(٥٨٢٣)	٤٦٨٤٧	٩٩٢٦٤	٤٦.٠٠٠	٣٥١.٠٠٠	٣٥١.٠٠٠
ب- فوائد على قروض مصرف لبنان		١٦٤٧	٤٧١٨			
ج- فوائد على سندات الخزينة		٢١٧٩٥	١٤٦٦٢٢			
د- فوائد على الدين الداخلي	(٥٨٩٨)	٢.٠	٤٨			
هـ- فوائد على الدين الخارجي		١١٢٨	٧.٤			
و- سلفات خزينة		٣٦٤٥٧	٧١٧٢٢			
٤- مجموع الانفاق ٢+٣	٢٥٥٦٤	١٤٣٥.٣	٥.٩٣١٨	٧٧٨٣.٠	١١٩٦٢.٠	١١٩٦٢.٠
						٢٢٦٧.٠
٥- عجز القطاع العام (٤-١)	٢١٢٢٤	١٢٣٤٣٤	٤٦٣٤١٤	٦٥١٩.٠	٦٧٤.٠٠٠	٦٧٤.٠٠٠
(بالنسبة المئوية) من مجموع الانفاق (٨٣%)	(%٥٦.٣)	(%٨٣)	(%٨٦)	(%٩١)	(%٨٣.٧)	(%٨٣.٧)

المصدر : ١٩٨٥ - ١٩٩١ : مصرف لبنان، التقرير السنوي ١٩٨٩ والنشرة

الفصلية ٥٤. ووزارة المالية لعام ١٩٩٢.

جدول ٨ - الأيرادات والنفقات العامة والمجز في المالية العامة: ١٩٧٤-١٩٩٢

(النسبة المئوية)

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
١- مؤشر النفقات العامة بالاسعار الثابتة ١٩٧٤ = ١٠٠	١٠٠	٧٦	١٢٢	١٢٦	١٧٥	٢٥٠	١٣٦	١٤٢	١٣٣	١٣٧	١٢٥
٢- النفقات العامة بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي .	١٥	١٣.٦	١٣.٢	٥.٠	..	..	١٩.٤	٢٩.٣	٤٣.٤	٤٣	٤٣
٣- مؤشر ايرادات الموازنة العامة ١٩٧٤=١٠٠ .	١٠٠	٥٧	٧٢	٦٨	١٠٨	٤١	١٨	١٢	٢١	٥٨	٦٠
٤- ايرادات الموازنة العامة بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي .	١٥.٦	١٠.٧	١٨.٥	٢٨.١	..	..	٢.٧	٣.٥	٧	١٨.٨	١٨.٨
٥- مؤشر ايرادات الموازنة من دون الإيرادات المحولة من ارباح مصرف لبنان ١٩٧٤=١٠٠ .	١٠٠	..	٥٥	٤٣	١٦٩	٣٢	٨.٢	٧	١٠	٤٣	٤٣
٦- ايرادات الموازنة من دون الإيرادات المحولة من ارباح مصرف لبنان بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي	١٥.٦	١٠.٧	١٤.٢	١٧.٨	..	..	١.٢	١.٣	٣.٤	١٤	١٤
٧- العجز بالنسبة المئوية من مجموع النفقات (٤-٣) / ١٠٠.X	(١)	٤.٢	٢١.٨	٣٨.٩	٤٣.٧	٨٣	٨٦	٩١	٨٣.٧	٥٦.٣	٥٢.٢
٨- العجز بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي ٤-٢	(١)	٢.٩	١١.٧	٢١.٩	..	..	١٦.٧	٣٥.٨	٣٦.٤	٢٤.٢	٢٤.٢
٩- العجز الحقيقي بالنسبة المئوية من مجموع النفقات (٦-٣) / ١٠٠.X	(١)	٤.٢	٢١.٨	٦٤.٤	..	..	٩٤	٩٧	٩٢	٦٨	٦٨
١٠- العجز الحقيقي بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي ٦-٢ .	(١)	٢.٩	١٦.١	٣٢.٢	..	..	١٨.٢	٣٨	٤٠	٢٩	٢٩

المصدر: من الجداول ٦ و٧ و١٠.

(١) فائض.

.. = غير متوفر .

جدول ٩ - الدين العام ومكوناته: ١٩٧٤-١٩٩٢

(مليار ليرة)

السنة	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
١- مجموع سندات الخزينة	٠.٠٤	٠.٤٧	٤.٩	١٢.٣	١٥.٨	١٩.١	٣٨.٢	٣٧.٢	٤٣٥.٨	٧٨٦.٤	٧٨٦.٤	٢٣٣٣	٤٧٥٤
٢- اكتتاب المصارف التجارية	٠.٠٣	٠.٤٧	٤.١	١١.٢	١٤.٣	١٤.٦	٢٧.٤	٥٠.٥	٣٥٥.٨	٦١٠	٦١٠	١٥٣٦	٣٧٠٢
٣- اكتتاب مصرف لبنان	-	-	-	-	-	١.٠١	٠.٤	٦٦.٢	١٦.٥	٢٥.٨	٧٦.٢	٧١	١٤٢.٧
٤- قروض مصرف لبنان للقطاع العام	٠.٣	١	٢	٣.١	٥.٣	١١.٦	١٥	٦٣.٤	٩٥.١	٢٠٦.٢	٥٣٥.٦	٢٠٥.٣	١٤١.٣
٥- مجموع ديون مصرف لبنان على القطاع العام ٣+٤	٠.٣	١	٢	٣.١	٥.٣	١٢.٦	١٦	١٣٠	١١٢	٢٣٢	٦١٢	٢٧٦	٧٨٤
٦- الدين العام الداخلي	٠.٣٤	١.٥	٦.٩	١٥.٤	٢١.١	٢٠.٧	٢٠.٢	٥٣.٢	١٩٤	٩٨٢	٩٨٢	٢٥٣٩	٤٨٩٦
٧- القوائد على الدين العام الداخلي	-	٠.١٧	٠.٥	١.١٤	١.٦٣	٢.٤	٥.٨	٣.٤	٧٨.٨	١٥١.٤	١٥١.٤		
٨- الدين العام الخارجي (مليون دولار)	-	٠.٢٦	١.٠٤	٣.٤	١.٥	١.٢	٣	١٨.٠				(١) ٢٥.٠	
٩- القوائد على الدين العام الخارجي	٠.٢٥	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١٥	٢.٢		١.١	١.٢٦	٠.٧	٠.٧		
١٠- إجمالي الدين العام	٠.٣٤	١.٨	٨	١٦.٥	٢٢.٧	٣٢	٥٦.٢						
١١- القوائد على إجمالي الدين العام	٠.٠٥	٠.٠٥	٠.٦	١.٢	١.٨	٤.٦		٢٤.٦	٨٠	١٥٢			

المصدر : مصرف لبنان: التقارير السنوية حتى العام ١٩٨٩ والنشرات الفصلية بعدها.

(١) غرفة التجارة والصناعة في بيروت - التقرير السنوي للعام ١٩٩٠.

جدول - ١٠ - الدين العام ومكوناته بالنسبة للنتائج المحلي: ١٩٧٤-١٩٩٢

(نسب مئوية)		(بالنسبة المئوية)											
١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٧٧	١٩٧٤	السنة / السنة
	٩٤.٥	٨٨.٥	٧٥.٨	٣٩	٢٦.٢	..	..	..	١١١	٤١	١٧	٤.٢	الدين العام الداخلي
	٧.٣	١١.٦	١١.٧	٥.٩	٣.٢	..	..	..	٩	٣	٥.٢	-	القوائد على الدين العام الداخلي
						..	..	..	٨.٢	٦.٢	٣.٢	-	الدين العام الخارجي
						..	..	..	١	٥.٢	٥.٨		القوائد على الدين العام الخارجي
						..	..	..	١١٩.٢	٤٧.٢	٢٥.٢	٤.٢	اجمالي الدين العام الداخلي
			١١.٨	٦	٢.٣	..	..	..	١٥	٣.٢	١	-	القوائد على اجمالي الدين العام
٥.٨	١٥.٩	٢٩.٣	٢٣.٦	٢١.٥	٦٧	٢٥	٤١	٢٥.١	٢٥	٢٩	٦٩.٦	٨٨	ديون مصرف لبنان بالنسبة اللتية من مجموع الدين العام الداخلي
٩٧	٩١.٩	٦٥.٦	٨٥	٨١.٦	٦٥.٦	٧١.٨	٦٢.٢	٧٤.٩	٨٥	٧١	٢١.٣	١١.٨	سندات التزينة بالنسبة للثبة من مجموع الدين الداخلي
٧٥.٦	٦٥	٤٨.٧	٦٢.١	٦٢.٤	٢٦	٥١.٥	٤٧.٦	٦٧.٨	٧٢.٧	٥٩.٤	٢١.٣	٨.٨	ديون المصارف التجارية بالنسبة اللتية من مجموع الدين العام الداخلي
													القوائد على الدين العام الداخلي بالنسبة اللتية لاجمع إيرادات الموازنة العامة

المصدر: الجدول ١١ والجدول ١٠.

(١) المصدر: الجدول ١١ والجدول ١٠ و٧.

= غير متوفر



( مليون دولار )

جدول ١١- ميزان المدفوعات: ١٩٧٤-١٩٩٢

الفاصل (+) أو العجز (-) في ميزان المدفوعات	تحويل العجز التجاري	صافي التفتات الرأسمالية الاخرى (١)	صافي المساعدات الحكومية والقروض (٢)	صافي مداخيل عوامل الانتاج والتحويلات (١)	نسبة تغطية الصادرات للواردات/ (١)	العجز في الميزان التجاري	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي/	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي/	الواردات	المصارف	السنة
٦٤١	١٥٥٢				٦٢	٩١١ -	٦٨.٥	٤٢.٥	٢٣٩٧	١٤٨٦	١٩٧٤
١٥٢	١١٢٥				٥٤	٩٧٣ -	٦٤.٥	٣٤.٧	٢١.٣	١١٣.٥	١٩٧٥
١٧٧	٢.٦				٧٩	١٢٩ -	٤٤.٢	٢٥.٢	٦٣١	٥.٢	١٩٧٦
٧٤٨	١٦٥٨.٦				٤٦	٩١.٦ -	٦٢.٦	٢٨.٥	١٦٧٣.٥	٧٦٢.٩	١٩٧٧
١٨٠	١٣٤٧				٤٢	١١٦٧.١ -	٧٥	٢٨.١	٢.٤.٩	٨٣٧.٨	١٩٧٨
٣٩٠	٢٣٩٣.٩				٣١	٢٠.٣.٩ -	١١.٥	٢٦.٤	٢٩١٢.٩	٩.٩	١٩٧٩
٤٧١	٢٢٤٤.٥				٢٧	٢٧٧٣.٥ -	٩٣.٤	٢٥.٣	٣٨٠٥.٨	١.٣٢	١٩٨٠
٥٨٦	٢٣٨٨.٥				٢٦	٢٨٠.٢.٥ -	٩٧.٤	٢٥.٤	٣٧٩١.٦	٩٨٩.١	١٩٨١
٢٥٢	٢٨٦.٧				٢٥	٢٦.٧.٧ -	١٣١	٣٢.٨	٣٤٨.٣	٨٧٢.٦	١٩٨٢
٩٣٣-	١٩٥٨.٤				٢١	٢٨٩١.٤ -			٣٦٥٨.٧	٧٦٧.٣	١٩٨٣
١٢٨٤-	٦١١				١٧	١٨٩٥ -			٢٢٧٣	٣٧٩	١٩٨٤
٢٥٠	١٩٥.				٢٧	١٦.٥ -			٢٢.٥	٦.٥	١٩٨٥
٣٠١-	٨٩٩				٣٧	١٢.٥ -			١٩.٥	٧.٥	١٩٨٦
٢٦	٧٣٦				٥٩	٧.٥ -	٥١.٦	٢٠.٣	١٧.٥	١.٥	١٩٨٧
٦١٠	١٤١.	١٣٨	٨٨	١٣٦.	٦٠	٨.٥ -	٦١	٣٦.٦	٢.٥	١٢.٥	١٩٨٨
٢٠١-	٧٩٩	٣٢-	١٨	٨١٣	٤٢	١١.٥ -	٧٣	٢.٤	١٩.٥	٨.٥	١٩٨٩
٤٣١-	٦٩٩	٤٣١	٢٢	١١٢٢	٣٩	١١.٥ -	٧.٥	٢٧.٤	١٨.٥	٧.٥	١٩٩٠
					١٠	٣٣٥٤ -	١٢٤	١٢.٤	٣٧٢٧	٣٧٣	١٩٩١
٤٦	٣١.١				١٤	٣.٥٥ -			٣٥٦٥	٥١.٥	١٩٩٢

المصدر: ١٩٧٤-١٩٧٦: مصرف لبنان، التقرير السنوي للعامين ١٩٧٦ و ١٩٨٠، الارقام الاساسية بالليرة

١٩٧٧-١٩٨٣: EOOCHIFFRES - 83

١٩٨٤ مصرف لبنان، التقرير السنوي للعام ١٩٨٥

١٩٨٥-١٩٩٠: مصرف لبنان، التقرير السنوي للعام ١٩٨٩ ومجلس الانتاء والامصار

١٩٩١-١٩٩٢: تقرير بنك عودة عن الفصل الرابع ١٩٩٢

## جدول رقم ١٢- الحد الأدنى للاجور ومؤشرات الاسعار وسعر الصرف: ١٩٧٤-١٩٩٢

السنة	سعر صرف الدولار الاميركي بالليرات اللبنانية		مؤشر أسعار الاستهلاك		الحد الأدنى للاجور			مؤشر الاجر الواسطي ١٩٧٤=١٠٠
	متوسط سنوي (١)	مؤشر تراكمي ١٩٧٤=١٠٠	معدل الارتفاع السنوي (١) %	مؤشر تراكمي ١٩٧٤=١٠٠	بالليرات الجارية (١)	بالليرات الثابتة لعام ١٩٧٤	بالدولارات الجارية	
١٩٧٤	٢,٣٣	١٠٠		١٠٠	٢٧٥	٢٧٥	١١٨	١٠٠
١٩٧٥	٢,٢٩	٩٨	١١	١١١	٣١٠	٢٧٩	١٣٥	٩٩,٩
١٩٧٦	٢,٨٧	١٢٣	٩	١٢١	٣١٠	٢٥٦	١٠٨	
١٩٧٧	٣,٠٧	١٣٢	٤	١٧٠	٤١٥	٢٤٤	١٣٥	
١٩٧٨	٢,٩٦	١٢٧	١	١٨٧	٤١٥	٢٢٢	١٤٠	
١٩٧٩	٣,٢٤	١٣٩	٢٣,٥	٢٣١	٥٢٥	٢٢٧	١٦٢	
١٩٨٠	٣,٤٤	١٤٨	٢٣,٨	٢٨٦	٦٧٥	٢٣٦	١٩٦	٧٤
١٩٨١	٤,٣١	١٨٥	١٩,٢	٣٤١	٨٠٠	٢٣٥	١٨٦	
١٩٨٢	٤,٧٣	٢٠٣	٢	٤٠٩	٩٢٥	٢٢٦	١٩٦	
١٩٨٣	٤,٥٣	١٩٤	٦,٦	٤٣٦	١١٠٠	٢٥٢	٢٤٣	
١٩٨٤	٦,٥١	٢٧٩	١٧,٤	٥١٢	١٢٥٠	٢٤٤	١٩٢	
١٩٨٥	١٦,٤٢	٧٠٥	٦٤	٨٤٠	١٤٧٥	١٧٦	٩٠	٥١,٧
١٩٨٦	٣٨,٣٧	١٦٤٧	١٠,٤	١٧١٩	٢٧٠٠	١٥٧	٧٠	٤٦,٩
١٩٨٧	٢٢٤,٧٤	٩٦٤٥	٤,٤	٨٦٥٧	٦٤٠٠	٧٤	٢٨	٢٦,٧
١٩٨٨	٤٠٩,٢٣	١٧٥٦٣	١٣	١٩٩١١	١٨٠٠٠	٩٠	٤٤	٢٦,٩
١٩٨٩	٤٩٦,٥٠	٢١٣٠٩	٤٨	٢٩٤٦٨	٢٥٠٠٠	٨٥	٥٠	٢٦,٩
١٩٩٠	٧٠١,٧٦	٣٠١١٨	٦٣	٤٨٠٣٣	٤٥٠٠٠	٩٤	٦٤	
١٩٩١	٩٢٨,٢٣	٣٩٨٣٨	٤٩	٧١٥٧٠	٦٥٠٠٠	٩١	٧٠	
١٩٩٢	١٧١٢,٨٤	٧٣٥١٢	١٠٠	١٤٣١٣٨	١١٨٠٠٠	٨٢	٦٩	

(International Bechtel - 1991)

المصدر: (١) الجدول ١ (٢)

جدول - ١٣ - متطلبات تمويل برنامج الاولويات في خطة النهوض الاقتصادي  
حسب القطاع وبالنسب المئوية

القطاع	العدد الاجمالي للمشاريع في برنامج الاولويات	عدد المشاريع الملحوظ تمويلها في السنوات الثلاث الاولى ١٩٩٢-١٩٩٤	حصة القطاع من متطلبات التمويل للسنوات الثلاث المبالغ الاحتياطية ١٩٩٢-١٩٩٤	حصة القطاع من متطلبات التمويل للسنوات الثلاث المبالغ الاحتياطية مع المبالغ الاحتياطية ١٩٩٢-١٩٩٤	حصة القطاع من متطلبات التمويل للسنوات الخمس مع المبالغ الاحتياطية ١٩٩٢-١٩٩٦
١- الكهرباء	١٥	١٤	٨,٧	١٦,٧	١١,٧
٢- الصرف الصحي	٧	٧	٧,١	٥,٤	٦,٣
٣- النفايات	٨	٨	٣,٨	٢,٩	٢
٤- الاتصالات	٨	٨	٦,٢	٤,٧	٣,١
٥- النقل	١٦	١٤	٢٥,٢	١٩,٢	٢٦,٧
- الطرقات	٨		١٠,٢	٧,٨	١٦,١
- نقل عمومي	٢		٢,٤	١,٨	٢,٤
- المطار	١		٦,٦	٥,١	٣,٩
- المرفئ	٥		٦	٤,٥	٤,٣
٦- المياه	١١	١١	٥,٢	٣,٩	٣
٧- التعليم	٩	٩	٤	٣,١	٢,٧
٨- الصحة	٧	٧	٣,٩	٢,٨	٤,٣
٩- الاسكان	٣	٣	١٦,٦	٢١	٢٢,٧
١٠- الزراعة	٥	٥	٣,٥	٢,٧	٥,٣
١١- الصناعة	١١	١١	٥,٣	٤,١	٢,٧
١٢- النفط والغاز	٥	٤	٠,٦	٢,٥	١,٧
١٣- قطاع الخدمات الخاص	٩	٩	٥	٣,٨	٢,٥
١٤- الابنية الحكومية	٦	٦	١,٩	٤,٨	٣,٥
١٥- الادارة والتنفيذ	٦	٦	٣,١	٢,٤	١,٦
المجموع	١٢٦	١٢٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠
متطلبات التمويل (مليون دولار)			٢٢٦٩	٢٩٨١	٤٤٤٩

المصدر : مجلس الانماء والاعمار - خطة النهوض الاقتصادي،  
خلاصة المرحلة الاولى ١٩٩١.

جدول - ١٤ - الخطة الثلاثية للنهوض الاقتصادي في آخر صيفها: ١٩٩٣-١٩٩٥

مليون دولار

مجموع	احتياطي الاعتمادات	وجهة الاستعمال	التحويل	النسبة	مجموع	الاعتمادات	عدد	المشاريع
مجموع	الاحتياطي	وجهة الاستعمال	بالمعاملة	النسبة	مجموع	الثالثة	عدد	المشاريع
٢٩٤.٩	٤٠.٧	١٨.٣	٢٣.٧	١١.٤	٢٥٤.٢	٤٩.٥	١٥	١-الكهرباء
١١١.٠	١٥.٣	١٥.٧	١٦.٨	٤.٣	٩٥.٧	٤١.٢	٧	٢-المصرف المصري
٨١.٢	١١.٨	٤.٣	٢٠.٢	٣.١	٦٩.٤	٤٠.٠	٨	٣-التلفيات
١٢٢.٨	١٨.٧	١٦.٤	١٩.١	٦.٤	١٤٤.١	١٩.٩	٨	٤-الاتصالات
٥٠٢.٦	٠.٠	٢٨	٤٦٤.٦	٢٢.٤	٥٠٢.٦	١٦٩.٨	١٦	٥-النقل
٢١٢.٤	٠.٠	١٨.٨	٢٧.٧	٩.٥	٢١٢.٤	٧٧.١	٥٥.٦	- الطرقات
٢٥.١	٠.٠	٢.٥	٠.٦	١.١	٢٥.١	٦.٠	١١.٠	- النقل العام
١٥٠.٥	٠.٠	٩.٦	١٨.٠	٦.٧	١٥٠.٥	٣٧.٦	٣٧.٦	- المطار
١١٤.٦	٠.٠	٧.١	١٤.٢	٥.١	١١٤.٦	٤٩.١	١٨.٣	- المرافق
١٨٧.٣	٢٥.٨	١٩.٩	٢٨.٨	٧.٢	١٦١.٤	٥٢.٣	٣٧.٨	٦-البناء
١٥٣.٢	٠.٠	١٦.٦	٢٥.٠	٦.٩	١٥٣.٢	٢٨.٢	٥٧.١	٧-التعليم
٦٦.٨	٠.٠	٧.٠	٥٩.٧	٣	٦٦.٨	٤	٣٧.٧	٨-الصحة
٣٩١.٩	٠.٠	٩.٧	٢٩.٩	١٧.٥	٣٩١.٩	١٧٨.٥	٣٨.٠	٩-السكان
١١٨.٠	٠.٠	١٩.٦	٢٣.٤	٥.٣	١١٨.٠	٤٢.٩	٣٢.٤	١٠-الزراعة والري
٢٦.٠	٠.٠	٦.٥	١٩.٥	١.٢	٢٦.٠	٥.٩	٣.٤	١١-الصناعة
٦٤.١	٠.٠	٩.١	٨.٠	٢.٩	٦٤.١	٣٢.٠	١.٧	١٢-النفط والغاز
١٢.٤	٠.٠	٢.٤	١٠.٠	٠.٥	١٢.٤	٤.٠	٠.٩	١٣-قطاع الخدمات الخاص
٦٦.٥	٠.٠	٣.٢	١٣.٣	٣	٦٦.٥	٢١.٠	١٨.٦	١٤-الابنية الحكومية
١١٢.٣	٠.٠	١١١.٧	٣.٠	٥	١١٢.٣	٥٥.٣	٢٠.٨	١٥-الاراءن قون التنفيذ
٢٣٥.٩	١١٢.٣	٢٩٨.٢	٣٣٥.٧	١٠.٠	٢٢٣٨.٥	٧١٢.٤	٥٧٢.٣	١٢٥
		٪١٣.٣	٪١٥	٪١٠.٠	٪١٠.٠	٪٢١.٨	٪٣٥.٦	المجموع

المصدر: National Emergency Reconstruction Programme (NERP)

Three Year Programme Up date 22/1/93



## جدول ١٦ - الاطار الاقتصادي الكلي لسياسة الاستقرار واعادة الاعمار

المقترحة من البنك الدولي - السيناريو الأساسي .

١٩٩٧- ١٩٩٩	١٩٩٤- ١٩٩٦	١٩٩٣	١٩٨٩- ١٩٩٢	
				المؤشرات الاقتصادية ، الكلفة الرئيسية :
٦.٤	٨	١٠		١ - الناتج المحلي الاجمالي (معدل النمو السنوي) %
٤.٥	٨	١.٢		٢ - الاستهلاك الخاص (معدل النمو السنوي) %
٢١.٣	٣٤.٣	٢٧.٣		٣ - الاستثمار بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي
٤.٩	١٣.٣	٩		من الاستثمار العام بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي
٤.٣	١.٤	٥.٩		٤ - العجز الجاري في الموازنة بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي
٠.٥ -	١١.٩ -	١٤.٩ -		٥ - العجز المالي الاجمالي بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي
٣.٨	٣.٨	٣.٩		٦ - خدمة الدين العام الخارجي بالنسبة المئوية من الصادرات
٢٧.٢ -	٤٤.٩ -	٥١.٢ -		٧ - العجز في الحساب الجاري بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي
				<u>الاسقاطات الماليه</u>
٤.٣	١.٤	٥.٩	٢٨.٦	١ - العجز في الموازنة الجارية بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي
٤.٩	١٣.٣	٩	٣.٦	٢ - الانفاق الرأسمالي بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي
	٩.٨	٥.٦		منه : الانفاق على اعادة الاعمار
٠.٥ -	١١.٩ -	١٤.٩ -	٣٢.٣ -	٣ - العجز الاجمالي بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي
١.٥	٧.٨	٨.٢	١.٣	٤ - التمويل الخارجي الصافي بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي
١.١	١.٧	٢.٨	٠.٥	منه / هيئات
٠.٤	٦.١	٥.٤	٠.٨	قروض
٠.٩ -	٤.١	٦.٧	٣١	٥ - التمويل الداخلي الصافي بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي
				<u>المتطلبات من التمويل الخارجي (مليون دولار)</u>
٧٥٣٦.٣	٩.٢٥	٢٧٣٤.٢		١ - العجز في الحساب الجاري (مليون دولار)
٢١٤.١	١٥٠	٥٠		٢ - تسديد القروض الحكوميه (مليون دولار)
٢٦٥.٦	٢٨٥.٦	٤٠٠		٣ - تكوين الاحتياطي (مليون دولار)
٨.١٦	٩٤٦.٦	٣١٨٤.٣		٤ - التمويل الاجمالي (مليون دولار)
٣٠٠	٣٥٠	١٥٠		٥ - الهيئات الرسميه (مليون دولار)
٣١٥	١٣٨٠	٣٤٠		٦ - القروض الحكوميه (مليون دولار)
٧٤.١	٧٧٣.٦	٢٦٩٤.٣		٧ - التدفقات الرأسماليه الخاصه (مليون دولار) (من ضمنها الاستثمارات الخارجيه المباشره)
				<u>المؤشرات الرئيسييه لخدمة الدين</u>
				<u>١ - الدين الخارجي</u>
١٩١٧.٨	١٤١٤.١	٦١٠.٧		أ - الدين العام الخارجي المتراكم (مليون دولار)
٣.٨	٣.٨	٣.٩		ب - خدمة الدين العام الخارجي بالنسبة المئوية من الصادرات
				<u>٢ - الدين العام الاجمالي</u>
١.٩١٤.٦	٨٤٦٩.٦	٤٤٨٧.٩		أ - اجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) المتراكم (مليار ليرة لبنانيه)
٢٥.١	٢٥.٧	٣٤.٥		ب - خدمة الدين العام بالنسبة المئوية من الايرادات العامه
١	٢١.٧	٢٩.٦		ج - الفوائد المستحقه بالنسبة المئوية من الايرادات العامه .
٤٧.١	٥٣.٢	٤٠		د - الدين العام المتراكم بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي

المصدر : The world Bank . Lebanon : Stabilization and Reconstruction, vol //I. January 8,

1993 Draft.

جدول - ١٧ - كيفية تمويل البرنامج الاستثماري للقطاع العام  
(بملايين الدولارات بالاسعار الجارية)

٢٠٠٢-١٩٩٣	٢٠٠٢-١٩٩٨	١٩٩٨-١٩٩٦	١٩٩٥-١٩٩٣					
%	%	%	%	%				
٥٥.٩	٧١٨٧	٩٨.٠	٦.٧٠	٤٥.٩	١٨٤٢	-٢٧.٣	-٧٢٤	وفر الموازنة
-١٠.٠٠	-١٢٨.٠	-٢٣.١	-٢.٥١	-٧.٥	-٣.١	٤.٠٤	١.٧١	الاستقراض الداخلي
(-١٤.٧)	(-١٨٩٣)	(-١٠.٠٠)	(-٦١٨)	(-١٨.٣)	(-٧٣٥)	(-٢٠.٤)	(-٥٤.٠)	-من الجهاز المصرفي
(٤.٧)	(٦١١)	(-٢٣.١)	(-١٤٢٣)	(١٠.٨)	(٤٢٤)	(٦.٠٨)	(١٦١١)	-من خارج الجهاز المصرفي
٤٦.٠	٥٩.٦	٦٤.٩	٤.١٩	٣٨.٤	١٥٤.٠	١٣.١	٣٤٧	مجموع التمويل الداخلي
٤٤.٧	٥٧٤٥	٣١.١	١٩٢٤	٥١.٦	٢.٦٧	٦٦.٢	١٧٥٤	الاستقراض الخارجي
٩.٣	١٢٠.٠	٤.٠	٢٥.٠	١.٠٠	٤.٠	٢.٠٧	٥٥.٠	الهبات الخارجية
٥٤.٠	٦٩٤٥	٢٥.١	٢١٧٤	٦١.٦	٢٤٦٧	٨٦.٩	٢٣.٤	مجموع التمويل الخارجي
١٠.٠٠	١٢٨٥١	١٠.٠٠	٦١٩٢	١٠.٠٠	٤٠.٨	١٠.٠٠	٢٦٥١	الجموع العام

للتكبير

نسبة مئوية للدخل القومي

معدل خدمة الدين العام الخارجي  
(تسديد الاصل والفوائد معا)

معدل حجم الدين العام الخارجي

معدل حجم الدين العام الاجمالي  
(خارجي وداخلي معا)

المصدر: الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء.

جدول ١٨ - التمويل الخارجي المتاح حتى ١٩٩٣/٨/١ للبرنامج العاجل لاعادة  
الاعمار

مليون دولار

المجموع	قروض تجاري	قروض ميسرة	هبات	مصدر التمويل / نوع التمويل
				١ - الاتفاقات الناجزه ١٩٩٣/٧/١
٢٧٨.٧٩	١٣٦.١٣	٨٥.٣١	٥٧.٣٥	أ - ايطاليا
٢٧٨.١١	٢٢٣.٣١	٦.٤	٥٧.٧٦	ب - المجموعة الأوروبية
٣٠.٧٧	٤.٠١	١٨.٩٣	٧.٨٣	ج - فرنسا
٣٤.٣٦		٣٤.٣٦		د - الكويت
٧٣.٣٨		٧٣.٣٨		هـ - الصندوق العربي للتنمية
٣٤.٧٢	١٠.٣١	١٢.٩٤	١١.٢٩	و - بنك التنمية الاسلامي
١٩.٥٩			١٩.٥٩	ز - الامم المتحده
٨.٨١		٨.٨١		ح - الوكالة الماليه العالميه للتنمية FAD   الصندوق الدولي للتنمية الزراعيه
٨٠١.٨٧	٣٧٣.٧٦	٢٧٤.١٣	١٥٣.٨١	١ - حجم التمويل من الاتفاقات الناجزه قبل ١٩٩٣/٧/١
١٧٥		١٧٥		أ - البنك الدولي
١٥	٩		٦	ب - فرنسا
٣٥		٣٥		ج - الصندوق العربي للتنمية
٢٢٥	٩	٢١٠	٦	٢ - حجم التمويل من الاتفاقات التي اقرها المجلس النيابي بعد ١٩٩٣/٧/١
٧٠				٣ - القروض الموقعه والمعلن عنها بعد ١٩٩١/٧/١
١٣٠				أ - البنك الاوروبي للاستثمار ب - السعوديه
٢٠٠				٣ - حجم التمويل من القروض الموقعه والمعلن عنها بعد ١٩٩٣/٧/١
١٢٢٧				الحجم الاجمالي للتمويل الخارجي المتاح لبرنامج الاولويات العاجل حتى ١٩٩٣/٨/١

المصدر : بيانات غير رسميه صادره عن مجلس الانماء والاعمار ومصادر  
صحفية .



## مراجع

- ابو مصلح، غالب : " حول السياسة النقدية في لبنان " دون تاريخ.  
انظر ايضاً جريدة السفير ١٤/٥/١٩٩٢.
- اسكوا : "دراسات الحسابات القومية" النشرة الثانية عشر عمان ١٩٩٢.
- حمدان، كمال "لبنان ، سياسات الهجرة وتياراتها، وانظمتها" ندوة سياسات الهجرة في البلدان العربية المصدرة للعمالة. القاهرة مايو ايار ١٩٩٢.
- الخطة ٢... للاعمار والانماء دون تاريخ وغير معدة للنشر.
- طيارة، رياض: "التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية" في "السياسات السكانية في لبنان" المؤتمر الوطني للسياسات السكانية. بيروت ٣١ نيسان ١٩٨٢، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية.
- عيسى، نجيب : "التعطل واعادة الاعمار في لبنان" بحث قدم في اجتماع الخبراء الذي نظمته الاسكوا بالتعاون مع وزارة التخطيط الاردنية، حول التعطل في دول الاسكوا، ٢٦-٢٩ تموز يوليو ١٩٩٣ عمان.
- غرفة التجارة والصناعة- بيروت " اثر الاحداث على القوى العاملة" ١٩٧٧.
- غرفة التجارة والصناعة- بيروت: التقرير السنوي للعام ١٩٩٠ جريدة النهار ١٢/٣/١٩٩١.
- القصيفي، جورج: " مدخل لدراسة الهجرة القسرية والخارجية في لبنان خلال ١٩٧٥-١٩٩٤" المستقبل العربي العدد ١٧٠-٢/١٩٩٣.
- لبكي بطرس : "جريدة الحياة ١٠/٢/١٩٩٣.

- لجنة الخبراء" تقرير حول مرتكزات الاستقرار الاقتصادي في لبنان" جريدة السفير ١٩٩٢/٤/٢٢.
- مجلس الانماء والاعمار: تقرير غير منشور بيروت ١٩٨٦/١٠/٢٣.
- مجلس الانماء والاعمار: "خطة النهوض الاقتصادي" خلاصة المرحلة الاولى، اربع مجلدات. شركة بكتل الدولية ودار الهندسة للتصميم والاستشارات (شاعر ومشاركوه) كانون الاول ١٩٩١.
- مديرية الاحصاء المركزي: "القوى العاملة في لبنان" تحقيق احصائي بالعينة تشرين الثاني ١٩٧٠. بيروت، تموز ١٩٧٢.
- مديرية الاحصاء المركزي: "المجموعة الاحصائية اللبنانية" العدد ٩ لعام ١٩٧٣.
- مقدسي، سمير: "خلفية توجهات السياسة الاقتصادية في لبنان" جريدة السفير ١٩٩٣/١/٩٨.
- مصرف عودة: التقرير الاقتصادي عن الفصل الرابع للعام ١٩٩٢ جريدة السفير ١٩٩٢/٣/٢.
- مصرف عودة: التقرير الاقتصادي عن الفصل الاول للعام ١٩٩٣ جريدة السفير ١٩٩٣/٥/٢٤.
- مصرف لبنان: التقارير السنوية من عام ١٩٧٥ الى العام ١٩٨٧ والنشرات الفصلية بعد تقرير عام ١٩٨٧.
- مهنا، كامل: " دور المنظمات غير الحكومية في الانماء الاجتماعي، تجارب خلال الحرب" في وقائع مؤتمر لبنان الاجتماعي ، ١٥-١٦- تشرين الثاني ١٩٩١- بيروت. مركز الدراسات والتوثيق والنشر- سلسلة الحياة -١- اللبنانية- بيروت ١٩٩٢.
- يونس، اسعد: "تعليم المعاقين والمتخلفين، نتائج الحرب" وقائع مؤتمر انماء لبنان

- التربوي. بيروت ٢٨-٣٠ أيار ١٩٩٢. مركز الدراسات  
 والتوثيق والنشر. سلسلة الحياة اللبنانية-٢- بيروت ١٩٩٢.  
 - مجلة الاقتصاد والاعمال-أذار-مارس- ١٩٩٣.  
 - جريدة السفير ١٦/٥/١٩٩٣.  
 -جريدة السفير ١٩/٥/١٩٩٣.  
 -جريدة السفير ٦/٧/١٩٩٣.  
 -جريدة السفير ٢٦/٧/١٩٩٣.  
 -جريدة النهار ١٧/٧/١٩٩١.

### مراجع باللغة الاجنبية

- BAZ. F-NASR.S-SADER.M: Ecohiffres.83 ED. Commerce du  
Levant
- ESCWA .((Demographic and related Socio-Economic data,  
Sheets)) NO 3 BEIRUT MAY 1982.
- FOND Monetaire International :((LIBAN:le systeme fiscal et sa  
reconstruction)) aide-memoire,31 mars 1992
- IRFRED,Republique Libanaise-Ministère du Plan: "Besoins et  
possibilités de développement du Liban" 2.Tomes. Mission IRFED-  
LIBAN 1960-1961.
- International Bechtel Inc. and Dar Al-Handassah consultants:  
"Recovery Planning for the reconstruction and development of  
Lebanon" Working paper 8 - Labour Supply.

-ISSA, Najib "Structures actuelles et politique de développement au Liban, Possibilités et limites du développement industriel" Thèse de Docterat-ès sciences économique. Université Paris I. Pantheon, Dactylographie Sorbonne.

- KASPARIAN.R et BAUDOIN.A: "la Population déplacée au Liban 1975-1987" Rapport de recherche: Université saint-Joseph. Beyrouth Liban. Université Laval Quebec Canada. Fev. 1992.

- LABAKI.B: "Lebanese emigration during the war 1975-1989" in "The Lebanese in the World: a Century of emigration" edited by A. Hourani I.B. Tauris and Coltd Publishers London 1992.

- National Emergency Reconstruction Programme NERP.

Three yea Pramme      Update 22/1/93.

- UNDP: "Lebanon, the Gross Domestic Product, 1988" UNDP/LEB/89/001.

- The World Bank "Lebanon STABILIZATION and reconstruction" Vol I. January 8. 1993. Draft. Report No. 11406 - LE.